جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسات الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن البيئي

مذكرة مكمّلة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

- النية مريم

إشراف الأستاذة:

- د. براك صورية

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. زهية قربوع	أستاذة مساعدة أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسًا
د. صورية براك	أستاذة محاضرة أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفًا ومقررًا
د. كشان رضا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنًا

السنة الجامعية: 1443/1442ه.

2022/2021م.

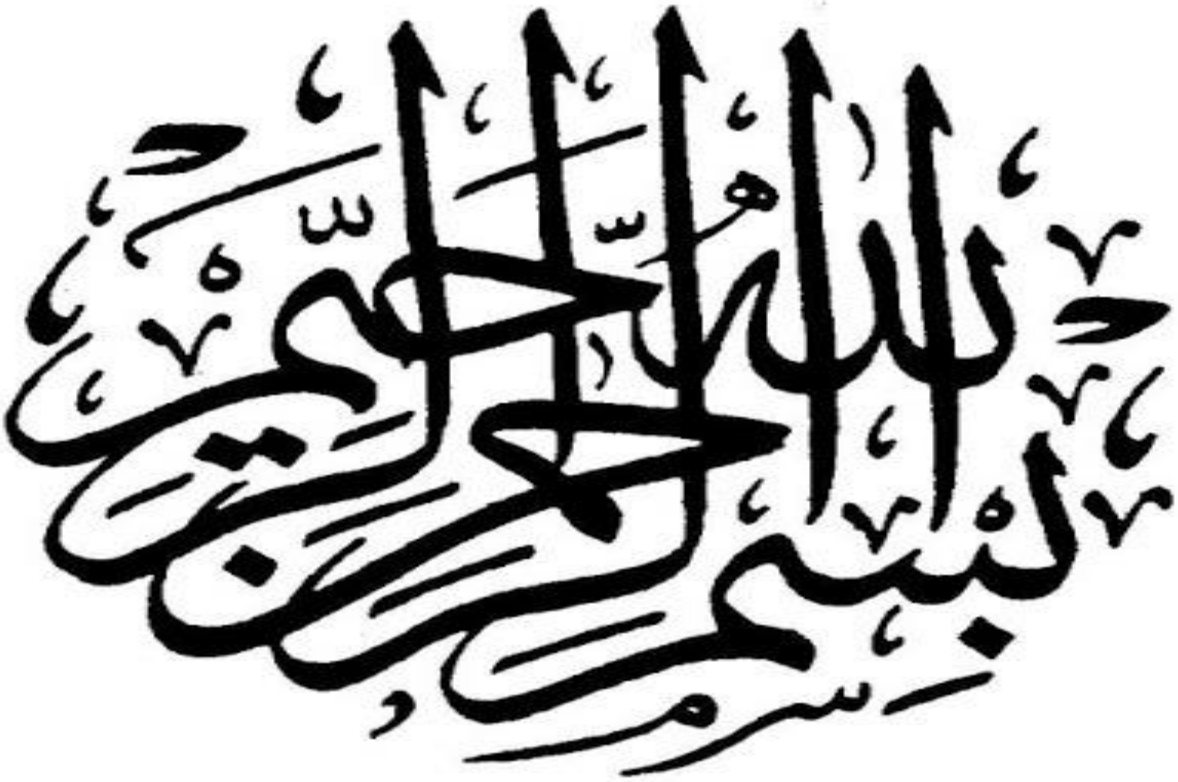
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد **لله عز وجل** الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي،

الذي ألهمني الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدًا كثيرًا.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الدكتورة **"براك صورية"** لقبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل ما قدمته لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء هذا الموضوع في جوانبه المختلفة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة، دون نسيان جميع الأساتذة والعاملين في **جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة**، ولاسيما **قسم العلوم السياسية** على مساعدتهم ونصائحهم القيمة وعلى الاهتمام الذي يقدموه لنا في سبيل العلم.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى السيد: **ناجح نور الدين** مدير ديوان المركب المتعدد الرياضات لولاية سكيكدة على تفهمه وتشجيعه لجميع عمال الديوان لمواصلة الدراسة.

وأخيرًا، شكرًا لكل من ساهم في ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

كلهم شكرًا.

مريم النية.

إهـــداء

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما.

إلى شريك حياتي الذي دعمني معنويًا ووفر لي البيئة المناسبة لإنجاز هذا العمل.

إلى تيم، ميسم، إيلاف فلذات كبدي جعلهم الله من عباده الصالحين.

إلى إخوتي وأخواتي.

إليكم جميعًا أهدي هذه المذكرة.

مريم النية

ملخص

تحاول هذه الدراسة معرفة السياسات التي وضعها هذا الإتحاد لمواجهة التهديدات البيئية داخل القارة الإفريقية (التلوث، التصحر، الجفاف، الاحتباس الحراري، فقدان التنوع البيولوجي...)، من خلال تضافر الجهود والإستراتيجيات فيما بين دوله من أجل إنشاء آليات وهياكل للتعامل مع واقع البيئة في إفريقيا، في مقدمتها المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة الذي يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن البيئي واستعادة النظم الايكولوجية داخل القارة، إضافة إلى مجموعة من المبادرات والشركات التي من شأنها أن تساهم في تسريع وتيرة التنمية المستدامة مثل: مبادرة المناخ لتنمية إفريقيا ومبادرة لاغوس ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، وتحقيق أجندة إفريقيا 2063، وتوقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات البيئية والدولية في المجال البيئي. التي كان لها أثر الفعال في بروز بعض الدول الإفريقية الرائدة في المجال البيئي مثل رواندا، ودول أخرى كانت استجاباتها متوسطة كالجزائر، أما الأغلبية الساحقة من الدول الإفريقية فقد فشلت تماما في تفعيل سياسات الإتحاد ذلك راجع لمجموعة من التحديات المتنوعة والمتشابكة التي تعرقل السياسات والأدوار التي يقوم بها الإتحاد مثل: الأزمات السياسية والأمنية والأداء الاقتصادي الضعيف وغيرها من المشاكل الاجتماعية والثقافية المتنوعة داخل القارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: البيئة، الأمن البيئي، الإتحاد الإفريقي، أجندة إفريقيا 2063.

Abstract

This study attempts to know the policies developed by this union to confront environmental threats within the African continent (pollution, desertification, drought, global warming, loss of biodiversity...), through concerted efforts and strategies among its countries in order to establish mechanisms and structures to deal with the reality of the environment. In Africa, led by the African Ministerial Conference on the Environment, which contributes significantly to achieving environmental security and restoring ecosystems within the continent, in addition to a set of initiatives and companies that will contribute to accelerating the pace of sustainable development, such as: the Climate Initiative for African Development, the Lagos Initiative and the New Partnership for Africa's Development, Achieving Africa's Agenda 2063, and signing many environmental and international agreements and treaties in the environmental field. Which had an effective impact on the emergence of some leading African countries in the environmental field, such as Rwanda, and other countries whose responses were moderate, such as Algeria? As for the vast majority of African countries, they have completely failed to activate the union's policies. This is due to a set of diverse and intertwined challenges that impede the policies and roles that the union, such as: political and security crises, poor economic performance, and other diverse social and cultural problems within the African continent.

Keywords: environment, environmental security, African Union, Africa Agenda 2063.

خطة البحث:

مقدمة.

الفصل الأوّل: الإطار المفهومي والنظري للأمن البيئي في أفريقيا.

المبحث الأوّل: مفهوم الأمن البيئي.

المطلب الأوّل: تعريف الأمن البيئي.

المطلب الثاني: متطلبات وشروط تحقيق الأمن البيئي.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن البيئي.

المبحث الثاني: واقع الأمن البيئي في إفريقيا.

المطلب الأوّل: المشكلات البيئية في إفريقيا.

المطلب الثاني: تأثير المشكلات البيئية على قطاعات الأمن في إفريقيا.

الفصل الثاني: جهود الإتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي: السياسات والبرامج.

المبحث الأوّل: هياكل الاتحاد الإفريقي المختصة بالبيئة.

المطلب الأوّل: المؤتمرات الوزارية.

المطلب الثاني: المراكز والمكاتب البيئية للإتحاد الإفريقي.

المطلب الثالث: اللجان والمعاهد والوكالات البيئية.

المبحث الثاني: سياسات الإتحاد الإفريقي لمواجهة التهديدات البيئية.

المطلب الأوّل: الاتفاقيات والبرامج.

المطلب الثاني: سياسة المؤتمرات البيئة.

المبحث الثالث: المشاريع البيئية لدول الاتحاد الإفريقي.

المطلب الأوّل: المشاريع البيئية في دول الشمال الإفريقي.

المطلب الثاني: المشاريع البيئية في دول وسط وشرق إفريقيا.

المطلب الثالث:المشاريع البيئية في دول غرب وإفريقيا الجنوبية.

الفصل الثالث: رهانات فعالية السياسات البيئية للإتحاد الإفريقي: الاستجابات السياسية، والتحديات.

المبحث الأوّل: استجابات الدول الإفريقية للسياسات البيئية للاتحاد الإفريقي.

المطلب الأوّل: نماذج الاستجابة لسياسات الإتحاد الإفريقي البيئية.

المطلب الثاني: تحديات نجاح سياسات الاتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي.

المبحث الثاني: متطلبات نجاح سياسات الاتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي.

المطلب الأوّل: الشراكة الدولية والتعاون في المجال البيئي.

المطلب الثاني: التعجيل بإصلاحات داعمة لتحقيق الأمن البيئي.

الخاتمة.

المقدمة

عرف المجتمع الدولي منذ نهاية القرن العشرين اهتمامًا كبيرًا بالقضايا البيئية، حيث أخذت هذه القضايا مواقع متقدمة في أجندات السياسة العالمية المعاصرة، فأصبح ينظر إليها على أنها مسائل أمنية. إذ كشفت التحولات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التغيرات على الساحة الدولية خصوصًا فيما يتعلق بمفهوم الأمن، وأن التهديدات لم تعد عسكرية فقط، وظهور مفاهيم جديدة للأمن، من بينها الأمن البيئي الذي يركز على العلاقة بين الإنسان والبيئة، باعتبار أن الحفاظ على البيئة وشروطها يعزز بقاء الفرد. وارتبط هذا التحول في الأساس بطبيعة التهديدات والمشاكل البيئية التي تنوعت مصادرها كالتلوث، التغير المناخي، الاحتباس الحراري، فقدان التنوع البيولوجي، وغيرها من المشاكل الأخرى التي تهدد أمن الأفراد والمجتمعات والدول لأنها أخطار عابرة للحدود ما أعطى لها صيغة العالمية. حيث ترتب على ذلك عقد مؤتمرات، وإصدار إعلانات، وإبرام اتفاقيات، ورفع توصيات وتقارير من أجل لفت عناية المجتمع الدولي إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، عبر مراعاة البرامج والسياسات الدولية والإقليمية لحماية البيئة، والنهوض بها وتجريم الأنشطة المضرة بها.

أصبحت قضية الأمن البيئي تدرج كأولوية في سياسات الدول باعتبارها من أبرز أبعاد التنمية المستدامة والأمن الإنساني، وأن تحقيق الأمن البيئي يتطلب تنسيق الجهود الجماعية في إطار متعدد الأطراف، إما على مستوى التنظيم الدولي كهيئة الأمم المتحدة من خلال إرساء قواعد قانون دولي لحماية البيئة، أو على مستوى التنظيم الإقليمي كمنظمة الاتحاد الإفريقي.

تعد المشاكل البيئية في إفريقيا من بين القضايا الأساسية والحساسة المطروحة في الأجندات السياسية للدول الإفريقية. نظرا لأنها تزيد من تعقيد الوضع الأمني داخلها، وباعتبار الاتحاد الإفريقي من المنظمات الإقليمية التي واكبت وساهمت في هذه الحركية العالمية. خصوصا مع تنامي الأخطار والتهديدات التي تمس واقع الأمن البيئي في القارة الإفريقية. بدأ الإتحاد الإفريقي سنة 2002 في التفكير في حماية بيئته لأهميتها في تنمية القارة، والحد من الإضرار التي يسببها الإنسان للنظم البيئية، واستعادتها من خلال مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الشاملة، التي تقوم على أساس تثمين جهود منظمة الوحدة الإفريقية في المجال البيئي، التي بدأت مند ستينيات القرن الماضي عند إبرام اتفاقية الجزائر لعام 1968 التي أكدت أن البيئة حقا من حقوق الإنسان، وهو حق لجميع الدول الإفريقية. وباعتباره وريثا لمنظمة الوحدة الإفريقية، حيث ركز الإتحاد على إدراج مفهوم التنمية المستدامة واعتبره شرطا من شروط الحفاظ على البيئة في إفريقيا ضمن المخططات والمبادرات البيئية العديدة. كما أنشأ مجموعة من الآليات والهياكل لمتابعة تنفيذ هذه السياسات وتقييم الانجازات على ضوء الأهداف المسطرة، إضافة إلى إقامة علاقات تعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لمواجهة المشكلات البيئية المتزايدة في القارة الإفريقية بغية

التخفيف من الانعكاسات السلبية للتطور الاقتصادي والضغط الديمغرافي على الموارد البيئية والنظم الايكولوجية عبر القارة من اجل تحقيق الأمن البيئي.

أهمية الموضوع

إن معظم الدراسات المتعلقة بالشأن الإفريقي تركز في الأساس على النزاعات المسلحة والحروب داخل وبين الدول، النمو الاقتصادي والفقر، الأوبئة والأمراض. وغيرها، وبالمقابل أهملت هذه الدراسات البحث في قضية البيئة رغم أهميتها وارتباطها وتداخلها مع المجالات البحثية المذكورة.وعليه يندرج هذا الموضوع ضمن الدراسات الأمنية، وتكمن أهميته في محاولة تسليط الضوء على واقع الوضع البيئي في إفريقيا باعتبار أن البيئة عاملا مسببا ونتيجة في نفس الوقت للنزاعات العسكرية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية، من خلال التعرف على السياسات والآليات التي وضعها الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن البيئي.

أهداف البحث في الموضوع

يهدف هدا البحث إلى:

- ❖ محاولة معرفة المشكلات البيئية التي تهدد الأمن البيئي في إفريقيا؛
- ❖ محاولة معرفة السياسات والآليات التي وضعها الإتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي في إفريقيا؛
- ❖ تقييم سياسات الإتحاد الإفريقي في مجال تحقيق الأمن البيئي، من خلال ما طرحه مجموعة متنوعة من المبادرات لتجسيد سياساته البيئية على المستوى العملي؛
- ❖ تبيان التحديات التي تواجه نجاح السياسات البيئية للاتحاد الإفريقي، ومتطلبات تحقيقه.

أسباب اختيار الموضوع

1/ الأسباب الذاتية: تعود إلى الاهتمام بالأبعاد غير العسكرية الجديدة للأمن التي ترتبط ببعضها البعض من حيث الأسباب والتأثيرات، إضافة إلى التأثر بواقع الأمن البيئي في إفريقيا الذي ينعكس سلبًا على واقع التنمية المستدامة في إفريقيا، مما أدى إلى انتشار التلوث والأمراض والأوبئة والفقر داخل القارة، وكذلك الرغبة في البحث في سياسات الإتحاد الإفريقي من أجل تحقيق الأمن البيئي الذي أصبح ضرورة من أجل تحقيق التنمية المستدامة داخل القارة.

2/ الأسباب الموضوعية: يستدعي واقع البيئة في إفريقيا إبراز تداعيات المشكلات البيئية التي تواجه الأمن البيئي الإفريقي، والأمن الإنساني ككل، والتي تحتم على الإتحاد الإفريقي،

ورؤساء الدول والحكومات الإفريقية، وكذا المجتمعات الإفريقية تكثيف الجهود من أجل تحقيق التنمية، والأمن البيئي، والنهوض بالقارة.

الإطار الزماني والمكاني

تم تحديد الإطار الزمني للموضوع من بداية اهتمام منظمة الوحدة الإفريقية بالقضايا البيئية منذ اتفاقية الجزائر لحفظ الموارد الطبيعية سنة 1968 وقيام الإتحاد الإفريقي كوريث شرعي لها في 2002، إلى غاية يومنا هذا. أما الإطار المكاني فينحصر في القارة الإفريقية.

مراجعة الأدبيات السابقة

تنطلق هذه الدراسة في إحاطتها المعرفية بموضوع البحث، من مجموعة من الأدبيات التي تطرقت إلى الأمن البيئي في إفريقيا، ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

1/ أطروحة دكتوراه لميرود خديجة سلمى بعنوان **دور الإتحاد الإفريقي في حماية البيئة** بجامعة الجزائر 3 لسنة 2021/2020: تناولت فيها حفاظ الإتحاد الإفريقي على البيئة بالاعتماد على مبدأ تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا كسبيل لحماية البيئة والمحافظة عليها في الباب الأوّل، أما في الباب الثاني من الدراسة الذي خصص لإسهام الإتحاد الإفريقي في إثراء القانون الدولي للبيئة من خلال مبادراته، واستراتيجياته في حماية البيئة، والآليات القانونية التي تمثلت في مجموعة القرارات، والإعلانات البيئية الصادرة عنه، وكذا تنفيذها من خلال الشراكة مع الفواعل الدولية البيئية واعتماد مبدأ التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وغيرها... ، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أنه بجب على الإتحاد الإفريقي أن يتصدى بعزم لتحديات التنمية البيئية المستدامة، ويجب أن يعزز من الآليات التي تسمح لها برفع قدرة إفريقيا على مواجهة هذه التحديات.

2/ رسالة ماجستير لخلف الله عمر بعنوان **التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا** في العلاقات الدولية تخصص دراسات افريقية، جامعةالجزائر3 لسنة 2012/2011: تناولت أهم السياسات البيئية في إفريقيا، انطلاقًا من الاستعدادات البيئية والطبيعية، والحالة الاجتماعية والاقتصادية للقارة، واستجابة الدول الإفريقية من خلال إبرام الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف لمواجهة التهديدات البيئية بالتركيز على مخطط الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، وكذا التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في إفريقيا. وخلصت الدراسة في النهاية إلى وجود علاقة تداخل وترابط بين التدهور البيئي والحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إضافة إلى وجود عوامل خارجية ساهمت في التأثير السلمي على الحالة البيئية لإفريقيا.

3/ مقال نصير خلفة بعنوان **انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والأمن الدوليين منطقة الساحل الإفريقي أنموذجا،** منشور في مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد3 العدد 2، جوان 2018: درس فيه انعكاسات التهديدات البيئية، ومظاهرها المتنوعة على السلم والأمن الدوليين، بالتركيز على منطقة الساحل الإفريقي التي شهدت مشاكل سياسية وأزمات اقتصادية، وكذا حالات عدم الاستقرار السياسي، والأمن المجتمعي جراء الوضعية المتأزمة من تداعيات التهديدات البيئية عليها. وخلص إلى أن هذه المشكلات تساهم في تهديد أمن واستقرار القارة، حيث لابد من معالجة الأخطار البيئية بفعالية وجدية

4/التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة المعنونة ب:

GEO5,GEO4,GEO3 ,GEO2,GEO1 التي اهتمت بتشخيص قضايا البيئة في إفريقيا ضمن ثلاث مستويات رئيسية، حيث تناولت في المستوى الأول بتخصيص حالة البيئة في إفريقيا مثل :تدهور الأراضي والغابات، التنوع البيولوجي والتلوث وحاولت أن تعطي أرقاما وحقائق تفصيلية عن الحالة البيئية في إفريقيا ،والمستوى الثاني تناولت فيه المبادرات الدولية الرامية للحد من التدهور البيئي من خلال الإحاطة بمختلف الاتفاقيات والآليات الأخرى المساعدة على حماية البيئة في إفريقيا ،أما المستوى الثالث فتناولت فيه التقارير المنظورات المستقبلية لقضايا البيئة في إفريقيا .

أما فيما يتعلق بالإضافة العلمية لموضوع سياسات الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن البيئي فتتمثل في أنه يحاول إبراز الأدوار التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي للنهوض بإفريقيا، باعتبارها أكثر القارات تضررا في العالم من جراء التدهور البيئي، الذي تعاني منه. ذلك من خلال تبيان الجهود والسياسات والآليات إلى وضعها من اجل حماية البيئة، وتقييمها وإعطاء الحلول المناسبة بشأن مواجهة التحديات القائمة أمام نجاح هذه السياسات.

إشكالية البحث

في ظل حدة التدهور البيئي والتهديدات المناخية التي عقدت من الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية، سارع الاتحاد الإفريقي إلى وضع مجموعة من السياسات والاستراتيجيات المتعددة من أجل حماية البيئة داخل إفريقيا وتحقيق الأمن البيئي، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

هل السياسات التي اتخذها الاتحاد الإفريقي ناجعة وكفيلة بتحقيق الأمن البيئي في ظل تعثر مسار التنمية الاقتصادية وهشاشة الدول الإفريقية؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالأمن البيئي، وما هي متطلباته؟

2- ما هو واقع الأمن البيئي في إفريقيا؟
3- ما هي السياسات التي اتخذها الإتحاد الإفريقي في سبيل تحقيق الأمن البيئي في إفريقيا؟
4- فيما تتمثل أبرز التحديات التي تواجه الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن البيئي في القارة الإفريقية؟

فرضيات البحث

للإجابة عن الإشكالية نطرح الفرضيتين التاليتين:

1. يتوقف نجاح سياسات الإتحاد الإفريقي ومبادراته العملية في مجال تحقيق الأمن البيئي على استكمال مسار التنمية الاقتصادية والبناء المؤسساتي والاجتماعي للدولة الإفريقية.
2. يتطلب تجسيد سياسات الاتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي على أرض الواقع شراكة دولية وتعاون عبر الإقليمي واستثمار أجنبي في المجال البيئي.

منهجية البحث

وظفنا في دراستنا لسياسات الاتحاد الإفريقي ومشاريعه المجسدة لتحقيق أهدافه، والتحديات التي تواجه نجاح هذه السياسات المناهج والمقاربات التالية:

1. **المنهج الوصفي:** تم اعتماد هذا المنهج في تشخيص المشكلات البيئية في إفريقيا وأسبابها، وتحليل انعكاسات هذه المشكلات على أبعاد الأمن ككل في إفريقيا (العسكري، الاقتصادي، الصحي).
2. **مقاربة باري بوزان عن قطاعات الأمن:** يدخل موضوع سياسات الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن البيئي في إطار مقاربة الأمن الموسع، التي أدت لقيام ثورة معرفية في مجال الدراسات الأمنية بفضل الباحث البريطاني **Barry Buzanباري بوزان** ،الذي اهتم بدراسة ونقل مفهوم الأمن من مفهومه الضيق القائم على البعد العسكري إلى المفهوم الموسع الذي يتضمن البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك البعد البيئي...وغير ذلك.باعتبار أن المشاكل البيئية التي أصبحت تطال القارة الإفريقية وتساهم في تهديد استقرارها وأمنها.

3. **مقاربة الأمن الإنساني:** هي مقاربة أمنية شاملة تجعل من الفرد وحدة أساسية في أي عملية أمنية أو اقتصادية أو حتى ثقافية اجتماعية، وتعد مقاربة الأمن الإنساني أحد أشهر النظريات التي تصنف التهديدات البيئية كأخطار أمنية، وهو ما يعطي لها القدرة على تفسير قضايا البيئة في إفريقيا. النزاعات على الموارد، الهجرة البيئية، الفقر والمجاعات،والأمراض الصحية مثل: الملاريا وغيرها من المشاكل الإنسانية المختلفة التي ترتبط بالتدهور البيئي والتي لها علاقة بالإنسان باعتباره أحد عناصر البيئة يتأثر بها ويؤثر فيها.

صعوبات البحث

تتمثل أهم الصعوبات التي اعترضتنا في معالجة الموضوع تشعب أبعاده وتداخلها مع مجالات أمنية واقتصادية واجتماعية وتربوية متعددة مما زاد من تعقد الموضوع وشموليته باعتباره أحد فروع الأمن الإنساني، إضافة إلى قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع خاصة الكتب، وضيق عامل الوقت (المدة الزمنية 6 أشهر).

تبرير الخطة

اعتمدنا لدراسة هذا الموضوع خطة تنقسم إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: هو إطار مفاهيمي ونظري للأمن البيئي في إفريقيا، قسم إلى مبحثين: الأول يتناول تعريف الأمن البيئي وشروط وآليات تحقيقه، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى واقع الأمن البيئي في إفريقيا من خلال معرفة مختلف المشكلات البيئية التي تواجه القارة الإفريقية وتأثيرها على الأمن البيئي في إفريقيا.

الفصل الثاني :تطرق إلى الجهود التي يبذلها الإتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي من خلال مجموعة من السياسات والبرامج لمواجهة المشكلات البيئية والقضاء عليها أو الحد من تداعياتها على المنظومة البيئية للقارة، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأوّل يتناول أهم الهياكل التي أنشئت لمتابعة انجاز البرامج والاتفاقيات سواء كانت هذه الآليات داخل منظمة الاتحاد أو داخل الدول الإفريقية في جميع مناطق القارة الإفريقية لمتابعة السياسات الإقليمية على المستولى الوطني، أما المبحث الثاني فحول السياسات التي وضعها الاتحاد الإفريقي لمواجهة التهديدات البيئية من خلال اعتماده على الاتفاقيات والبرامج البيئية وكذا سياسة المؤتمرات البيئية، أما المبحث الثالث فيتضمن المشاريع البيئية لدول الإتحاد الإفريقي.

الفصل الثالث: فخصص لرهانات فعالية السياسات البيئية للاتحاد الإفريقي: الاستجابات السياسية، والتحديات، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين: الأول خاصتقييم المنجزات

التي قام بها الاتحاد الإفريقي في إطار تحقيق الأمن البيئي من خلال نتائج الأمن البيئي المحققة داخل دول الإتحاد (رائدة، متوسطة، فاشلة)، والتحديات التي تواجه نجاح هذه السياسات (سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية) أما المبحث الثاني الذي خصص لمتطلبات نجاح سياسات الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن البيئي باعتبار أن الشراكة الدولية والتعاون في المجال البيئي إحدى أهم هذه المتطلبات إضافة إلى انتهاج سياسات إصلاحية من شأنها تحقيق الأمن البيئي.

الفصل الأوّل

الإطار المفهومي والنظري للأمن البيئي في إفريقيا

يعد مفهوم الأمن البيئي من المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، وهو مفهوم مركب من المصطلحين الأمن والبيئة، حيث أنه مرتبط بالتهديدات البيئية التي أصبحت اليوم تمثل خطرا على الحياة البشرية، الأمر الذي أدى بالباحثين للخوض في وضع تعريف له من خلال التطرق إلى أبعاده ومتطلبات تحقيقه، وانطلاقا من واقع القارة الإفريقية التي تتعدد فيها المشكلات والتهديدات البيئية، في كون تداعياتها تهدد الأمن والاستقرار داخل بلدانها لأنها عابرة للحدود الوطنية.

المبحث الأول: مفهوم الأمن البيئي.

الأمن البيئيمصطلح جديد يدور حول محتواه الكثير من الجدل، يتضمن البيئة والأمن، ورابطة معنوية غير ملموسة بينهما، يعبر عنها العنف ذو التلوث أو الحروب كمسبب للدمار البيئي، والتخوف من أن التغيرات في البيئة يمكن أن تؤدي إلى منازعات وحروب داخل إقليم الدولة وبين الدول.[1]

المطلب الأول: تعريف الأمن البيئي

لتعريف مصطلح الأمن البيئي لابد من تجزئته أوّلاً، حيث نعرف أوّلاً الأمن ثم البيئة ثم الأمن البيئي كمصطلح مركب، وذلك لإزالة الغموض عليه.

أوّلاً: تعريف الأمن

يعتبر الأمن من المفاهيم التي تتميز بالغموض وغياب الإجماع بين الدارسين والمختصين حول معناه شأنه شأن أغلب مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام وعليه يجب التطرق إلى:

التعريف اللغوي للأمن: الأمن مضاد للخوف والفزع، فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان لعدم توقع المكروه، ومنه جاء الإيمان، حيث ربط الإسلام الأمن بالإيمان ودعا الله عز وجل عباده إلى الإيمان ليتحقق لهم الأمن. ولعل أدق مفهوم للأمن في **القرآن الكريم** في قوله تعالى: " فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) ".[2]ومنه نذهب إلى أن الأمن حسب المدلول في الآية الكريمة ضد الخوف.

[1] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، **الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009) ص ص51. 52.

[2] **سورة قريش**، الآية 3-4.

أما في **معاجم اللغة العربية** فالأمن في لسان العرب يعني الأمان والأمانة، والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر بمعنى التصديق ضد التكذيب. [1]ومن وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية الأمن يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. [2]

التعريف الاصطلاحي للأمن: المعنى الاصطلاحي للأمن لا يختلف عن المعنى اللغوي، إلاّ أنه أخذ أبعاد جديدة أخرى ذلك لطبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها.

جاء استخدام الأمن في صيغته الأولى (مرحلة نشأة الدراسات الأمنية 1950_1985 التي تزامنت مع هيمنة نموذج الدولة المركزية) باعتباره مرادفا لحماية وبقاء الدولة، حيث وظفه الباحثون لوصف الجهود التي تستخدمها الدولة لمواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة ونجد هذا النموذج في مفهوم الأمن القومي الذي يعتبر بقاء واستقلال الدولة الهدف الأساسي للسياسة الأمنية للدول.

حيث عرفه **والتر ليبمان Walter Lippmann**: " إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتجنب الحرب، وهي قادرة إذا واجهت التحدي على المحافظة عليها بالانتصار في هذه الحرب ". ما يلاحظ على هذا التعريف أنه يركز على البعد العسكري للأمن والدولة كوحدة أساسية في مواجهة الأخطار.

وقد وافق **أرنولد وولفرز Arnold Wolfers** تعريف ليبمان للأمن القومي بوصفه قيمة متغيرة، ولكنه عاكسه في أن ليبمان ترك هذه القيمة بدون تحديد حيث أشار للأبعاد الذاتية والموضوعية للأمن: "يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية، فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر". [3]

كما يعرفه **روبرت ماكنمار** في كتابه "**الأمن**": "الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه"، حيث أنه ربط الأمن بالتنمية والتطور وأن غياب هذين الأخيرين يعني غياب الأمن.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج13 ، ص 21 ، الرابطhttps://www.shiaonlinelibrary.com ، تاريخ الدخول 2022.02.03.

[2] زكريا حسين ، الأمن القومي ، الرابط https://www.islamonline.net/arabic/malaheem/2000/11، تاريخ الدخول 2022.02.03.

[3] سيد احمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العبري** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012) ص 10.

ولقد أثبت المنظور التقليدي إخفاقه في تفسير التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد عقب نهاية الحرب الباردة،الأمر الذي استدعى إعادة النظر في مفهوم الأمن دعا إليها مجموعة من الباحثين الذين برزوا في هذه المرحلة أمثال **باري بوزان Barry Buzan** الذي جادل أن الأمن قد أسس على مفهوم ضيق جدا مقترحا تعميقه ليشمل ثلاث مستويات عبر ثلاث مستويات عبر خمس قطاعات من خلال قوله : "في حالة الأمن يكون النقاش دائر على السعي للتحرر من التهديد ،أما إذا كان هذا النقاش يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي ".ما يلاحظ على تعريف باري بوزان أنه ربط مصطلح الأمن بمصطلح التهديد، واعتبر غياب الأمن هو تهديد للقيم الأساسية للمجتمعات، فحالة الأمن عنده تتحقق عند غياب التهديد حيث اعتبر أن الدراسات الأمنية أثناء الحرب الباردة اهتمت بأمن الدولة فقط، حيث أن فترة ما بعد الحرب الباردة غيرت نموذج ونوعية العلاقات الدولية، حيث اقترحت تعميق مفهوم الأمن أفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية.[1]

يعرفه **دومينيك دافيد Dominique David**، "الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرًا واقعًا، حيث أنه ربط الأمن بالخطر" ومواجهته في حال ما أصبح واقع ملموس، بمعنى وضع سياسات أو استراتيجيات خاصة للتصدي للخطر والتهديد ذلك لتحقيق الأمن.

ما يمكن قوله إنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، وفي ذلك يرى باري بوزان أنه مفهوم معقد، ينبغي الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءًا بالسياق السلبي للمفهوم ومرورًا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية. وهذا ما أشار إليه **بوزان** بالقول أنه عندما يتعلق الأمر بالسياسة الأمنية الناجحة فإننا نكون أنام مأزق أبدي خاصة بعد منعطف 11 سبتمبر 2001، حيث أنه من المستغرب أن نجد أنفسنا أمام سياسات أمنية غاياتها أو تداعياتها قد لا تبرز الوسائل. [2]

ثانيًا: تعريف البيئة

أوّل من صاغ كلمة ايكولوجيا **Ecology** هو العالم **هنري ثورو** سنة 1858م، لكنه في الحقيقة لم يتطرق بشكل واضح ودقيق ولذلك لابد من التطرق للمعنى اللغوي والاصطلاحي للبيئة للإلمام بما يتضمنه من حقائق.

[1] فوزية قاسي، "أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث11 سبتمبر _إسهامات مدرسة كوبنهاجن"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10 العدد 1، أفريل 2019، ص ص 1507-1508.

[2] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته صيغه،تداعياته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19،2009، ص 9.

التعريف اللغوي للبيئة: كلمة بيئة مشتقة من الفعل الثلاثي "بوأ" الذي أخذ منه الفعل "باء" كما يقال تبوأ بمعنى حل ونزل وأقام، والاسم من هذا الفعل هو البيئة.

كما وردت اشتقاقات البيئة في **القرآن الكريم** في عدة سور كريمة نذكر منها: قوله تعالى: **"وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ "** [1] بمعنى يتخذ منها منزلاً حيث يشاء.وقوله تعالى: **" وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا "** [2] بمعنى اتخذا واجعلا لهم بيوتًا بمصر.

يتضح من خلال ما تقدم أن كلمة البيئة بمعناها الواسع تعني المكان الذي يقيم فيه الكائن الحي (الإنسان، الحيوان، النبات)، وتستخدم كلمة **Environnement** في اللغة الانجليزية على أنها كل الشروط والظروف والمؤثرات المحيطة، والتي تؤثر على تطور حياة الكائن الحي أو مجموع الكائنات الحية، وكذلك تستخدم للدلالة على مجموع العناصر الطبيعية والصناعية التي تمارس فيها الحياة الإنسانية. وتستخدم كلمة **L'environnement** في اللغة الفرنسية للدلالة على مجموع العناصر الطبيعية والصناعية التي تمارس فيها الحياة الإنسانية. كما يقصد بمصطلح البيئة من المنظور اللغوي أنها كلمة مكونة من مقطعين يونانيين الأوّل هو **OiKoS**، مما يعني مكان العيش، والثاني **Logus** وتعني دراسة، وقصد بها دراسة العلاقات المتبادلة بين الأحياء والبيئة. [3]

ما يمكن فهمه من التعاريف اللغوية السابقة هو أن كلمة البيئة تعني المحيط الخارجي الذي يعيش فيه الإنسان بجميع مكوناته المرئية وغير المرئية، كما أنها الوسط الذي يتأثر به ويؤثر فيه.

التعريف الاصطلاحي للبيئة: يرى بعض الباحثين أن كلمة البيئة تعني الوسط الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويمارس فيه نشاطاته، كما يرى باحثين آخرين أن البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل مقومات حياته من غذاء ودواء ومأوى. إذ يمكن تعريف البيئة على أنها كل ما هو موجود خارج كيان الإنسان وكل ما يحيط به من موجودات. [4]

---

[1] **سورة يوسف**، الآية 56.

[2] **سورة يونس**، الآية 87.

[3] طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، **مرجع سابق** ، ص ص102. 104.

[4] موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015 دراسة تحليلية (رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2017)،ص ص.9. 10.

عرفها **آلان بومبار Alan Bombard** على أنها دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات الحية، وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم 1972م البيئة بأنها: " مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم ". واعتبر مؤتمر ستوكهولم للبيئة: " رصيد الموارد المائية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته ". [1]

في حين يعرفها المعجم السياسي بمعنى المحيط أو الوسط ويطلق هذا اللفظ أيضًا للاستشارة إلى مجموعة الظواهر البيولوجية والكيميائية والفيزيائية والاجتماعية التي تمارس تأثيرها من الخارج على الكائنات الحية. [2]

عرفها المشرع الجزائري البيئة بأنها تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء، والجو، الماء، الأرض، وامتلاك التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية. [3]

أما على الصعيد الدولي فبتضاعف الاتفاقيات الدولية حول البيئة، وتغير المضمون النوعي لها، حيث نصت بعض الاتفاقيات على ترتيب جزاءات، وعقوبات في حال وقوع حوادث تلويث البترول، وتبني المسؤولية المدنية على الأضرار الناتجة عن التلوث بالزيت، واعتماد أسلوب مراقبة تلوث البحار بالبترول. [4]

عرفها **مؤتمر ستوكهولم** عام 1972، و**مؤتمر تبليسي** عام 1978 بأنها: "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى."

رغم عدم وجود اتفاق بين الباحثين حول تحديد معنى البيئة اصطلاحًا بشكل دقيق، إلا أن معظم التعريفات تشير إلى المعنى نفسه.

فيشير **رشيد الحمد** ومحمد **صابريني** إلى أن البيئة هي الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته، من غذاء، وكساء، ودواء، ومأوى، ويمارس فيه علاقاته

---

[1] أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة. 2013 – 2014) ص 23.

[2] وضاح زيتون، **المعجم السياسي** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع 2010)ص 78.

[3] **القانون رقم 03-10** المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، الصادر في 20-07-2003.

[4] عباس إبراهيم دشتي، الجوانب القانونية لتلوث البيئة البحرية بالنفط، (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،الأردن، 2010) ص 52.

مع أقرانه من بني البشر. [1]وفي إطار علاقته مع البيئة، نجد أن هذا الإنسان يعيش على سطح الأرض في إطار محيطين:

- ✓ المحيط الإحيائي: الذي يتألف من الجو واليابسة والمياه وما يعيش فيه من كائنات حية؛
- ✓ المحيط التّقني، والذي يتألف مما يشيده الإنسان من مدن وقرى ومصانع وغيرها، ويجب أن يكون هناك توازن بين هذين المحيطين وأي إخلال بهذا التوازن يؤدي إلى تدهور نوعية البيئة وظهور مشكلات بيئية. [2]

من خلال ما سبق يتضح لنا أن البيئة هي ذلك الوسط الذي يعيش فيه الإنسان مع الكائنات الحية الأخرى فيتأثر بها ويؤثر فيها.

ثالثًا: تعريف الأمن البيئي

يمكن القول أن الأمن البيئي مفهوم جديد نسبيًا، استحدث في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم، لذلك نجد أن المنظمات الدولية، والدول ركزت جهودها على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي. ما نتج عنه عدة تعاريف أهمها:

التعريف الذي ذهب إلى: " أن الأمن البيئي هو المتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية، أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال، أو حوادث، أو سوء إدارة "، ما يلاحظ على هذا التعريف أنه أهمل حماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة ومستقبل البشرية، فهو يصب اهتمامه اتجاه أمن البيئة من ناحية الناس وليس أمن البيئة للبيئة ذاتها. [3]

وبحسب **بول بان شود Paul Pain Chaud**، فقد ظهرت تسمية الأمن البيئي كنقطة تلاق بين التغيرات الهيكلية في النظام الدولي، وبروز تيار فكري جديد في مجال الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث عد هذا المفهوم في تلك الفترة مفهوم غامض تتقاطع ضمنه ثلاثة أشكال من الانتقادات: مسار امبريقي باحث عن تطوير العلاقات السببية بين التدهور

[1] نزار عوني اللبدي، **الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية** (عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، ط1، 2015) ص ص25. 26.

[2] محمد مجدان،" الأمن البيئي العالمي: دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد8، جوان2017، ص49 70/41

[3] طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، **مرجع سابق** ، ص ص102. 104.

البيئي، ومختلف المتغيرات الاجتماعية، ومسار معياري يبحث عن مسألة ربط مفاهيم البيئة والأمن، ومسار سياسي يقترح إدراج البيئة في الفكر الاستراتيجي للحكومات.[1]

يعني الأمن البيئي حماية الناس من الأذى الذي يسببه تدهور البيئة الطبيعية، وهذا بدوره يتضمن معنى حماية البيئة من الضرر الذي يحدثه الإنسان وذلك للحد من احتمالات معاناة البشر بصورة مباشرة أو غير مباشرة من ذلك الضرر. [2]

يرى **باري بوزان** "أن مفهوم الأمن البيئي يعني الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري"، حيث يمكننا إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة من خلال اللجوء إلى سلسلة مع العمليات المترابطة تتمثل الحلقة الأولى في مرحلة اللاتسييس (أي أنه هذه القضية لا تعتبر قضية سياسية قد تكون قضية اجتماعية ثقافية، اقتصادية أو بيئية)، أما الحلقة الثانية فتعبر عن عملية التحسيس (يعني أن تصبح تلك القضية حاضرة في نقاشات السياسة العامة)، لنصل إلى الحلقة الثالثة إلى عملية الأمننة (في هذه المرحلة تنتقل القضية من مجال السياسة الدنيا إلى مجال السياسة العليا، لأن القضية تصبح بمثابة تهديد حقيقي للأمن). [3]

وفقًا **لنيلز بيتر غليديتش Nils Peter Gleditsh**من المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو، "فإن الأمن البيئي هو التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد". ويقصد بالأمن البيئي حصول الاطمئنان على البيئة ومواردها في الحاضر والمستقبل، ولا يتحقق هذا إلا إذا شعر الإنسان بالسلام مع نفسه وأدرك أهمية دوره في الحياة ودور البيئة من حوله في توفير المقومات الأساسية لحياته. وهناك مجموعة من العناصر التحليلية المتصلة بتعريف الأمن البيئي يمكن إيجازها فيما يلي:

- الأمن البيئي صمام الأمان للسلامة العامة في تلافي المخاطر البيئية التي تسببها الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان بسبب التلاعب والجهل والحوادث وسوء الإدارة والأخطاء الناجمة عن تصميم وتنفيذ المشروعات التي تنشأ داخل الدولة، أو عبر الحدود الوطنية؛
- يعتبر الأمن البيئي أداة مهمة وحوكمة لقضايا الحقوق البيئية المستدامة، بما في ذلك استعادة البيئات المتضررة من العمل العسكري والتخفيف من ندرة الموارد

[1] قسوم سليم، " دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية" ،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص 95.

[2] بول روبنسون،**قاموس الأمن الدولي**، ط1(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص 105.

3 Vaughan Williams and Columba Peoples**, Critical Security studies, an Introduction**,(London: Routledge , 1st Edition, 2010)p77.

والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية؛

- الأمن البيئي دليل لنجاعة أساليب ادارة الموارد الطبيعية وتدوير المنتجات والنفايات بطرق تعزز الاستقرار الاجتماعي. [1]

وفقًا لإ**ليزابيث تشالسكي(Elizabeth Chalecki)** يعكس الأمن البيئي قدرة بلد أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروة البيئية والمخاطر البيئية أو التغييرات السلبية أو التوترات أو النزاعات المتعلقة بالبيئة. حيث ركزت **تشالسكي** في تعريفها على عامل ندرة الموارد باعتبارها السبب الرئيسي في نشوب الصراعات والنزاعات، وهو الموضوع الذي تعمق فيه كل من **توماس هومر دسكون** و**نورمان مايرز.**

إن الأمن البيئي يعني القدرة على الاعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية. [2] وقد حدد **بولPull** وآن **أرليتشAnn Arlitch** بعض الطرق التي تسهم بها تلك الأنظمة في رفاهية وخير الإنسانية:

- ✓ الحفاظ على مزيج معتدل من انبعاث الغازات إلى الغلاف الجوي والعمل على تلطيف الطقس.
- ✓ تنظيم الدورة الهيدروليكية التي توفر الماء العذب على نحو يقلل من حدوث الفيضانات والجفاف إلى أدنى عدد ممكن.
- ✓ مكافحة الآفات الزراعية والكائنات الحبة الدقيقة التي تسبب الأمراض للمحاصيل الزراعية، وصاية المكتبة الجينية التي تضم الجينات الوراثية.
- ✓ ضرورة الحفاظ على الغابات والأراضي الزراعية، التخلص من النفايات بالطرق المناسبة لحماية البيئة.

ويرجع الفضل **لمدرسة كوبنهاغن** من خلال **باري بوزان** في توسيع قطاعات الأمن لرؤساء مضمون الأمن البيئي، فهي ترى أن هناك طاقة واسعة من المواضع في القطاع البيئي التي فصلها كل من **بوزان** و**وايفر** و**دي وايلد** وتشمل ما يلي:

- اضطرابات النظم الايكولوجية (تغيرات المناخ وإزالة الغابات).
- قضايا حيوية (استغلال المصادر والحوادث).
- قضايا تركز على السكان (الأوبئة، الهجرة...).

1 بن صايم بونوار، بوشامة محمد، " الأمن البيئي في إفريقيا "، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد الأول، العدد 4، ديسمبر2018، ص ص14.16.

1 كيلود فوسلر، تير جيمس، **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة**، تر: علاء أحمد إصلاح (القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، ط1، 2001) ، ص 64.

- قضايا الغذاء (الفقر، المجاعة ...).
- النزاعات الاقتصادية (وليس النمو المستدام، عدم التكافؤ في تقسيم الثروة).
- النزاعات المدنية (الإرهاب البيئي وتدهور لدول أثناء الحروب). [1]

من خلال ما سبق نلاحظ أن مفاهيم الأمن البيئي تتراوح من أعلى مستوياتها، وأكثرها ارتباطا بمصطلح الأمن مثل: التهديدات الأمنية (مرتبطة بمفهوم الاستقرار الأمني)، والأمن السياسي للدولة (بمعنى الحكم وملحقاته) إلى المستويات التي استعملت المفهوم ولم ترتبط بالمجتمع المدني بقدر ارتباطها بالاستراتيجيات، والدراسات البحثية، والأكاديمية مثل: الأمن الاقتصادي، الأمن الحضاري، الأمن العسكري، الأمن الإنساني إلى المستويات التي ربطت الأمن القوني بالأمن البيئي بعد ظهور التهديدات، والمخاطر البيئية التي ضربت أرجاء المعمورة، ولم تعرف في ظهورها دولة غنية أو فقيرة، تراجع أهمية هذا المستوى من الأمن البيئي عبر الدول إلى طبيعة تداخل، وانتشار القضايا، والظواهر البيئية من حيث الأسباب، والعوامل، والحلول، مثل: إزالة الغابات، وتلوث المياه والتربة، وندرة المياه، ونمط توزيع الموارد الطبيعية التي تقضي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي مع الانعكاسات الاقتصادية والسياسية الخطرة.[2]

إن الأمن البيئي**Environmental Security** باعتباره مفهوم مركب من الأمن والبيئة فهو يشير إلى كل المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها سلبا على البيئة هذا من جهة، أما من جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات، والكوارث التي تسببها البيئة ومالها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، بمعنى حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من الاستنزاف والتدمير الذي يسببه الإنسان في الحاضر والمستقبل.

المطلب الثاني: متطلبات وشروط تحقيق الأمن البيئي

ظهر الاتفاق على أن تحقيق الأمن البيئي والمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية يكون من خلال الحفاظ على العمليات البيئية المختلفة، والحفاظ على الأنظمة الحيوية الأساسية، نظافة الهواء، نظافة الماء، الغابات، الحيوانات، المحافظة على الغطاء النباتي، المحتفظة على التنوع الحيوي، والمحافظة على المراعي وذلك من خلال الأمن البيئي ومجالاته المتعلقة بالوعي والتعليم البيئي. [3]

[1] لمين هامش، وآخرون، رهانات الأمن البيئي في ليبيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة(المؤتمر العلمي الرابع بعنوان القانون والبيئة يومي 22-23 أفريل 2018، جامعة طنطا، مصر)،2018، ص ص5.6.

[2] إبراهيم محمد التوم، وأحمد حمد إبراهيم الفايق،"أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية "**مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني**"، العدد 7، ديسمبر2013، ص177.

[3] طارق إبراهيم الدسوقي، **مرجع سابق**، ص 144.

أوّلاً: شروط تحقيق الأمن البيئي

تساهم مجموعة الأفعال والسلوكات المتكررة التطوعية للمواطنين في إيجاد الحل وليس في التسبب في المشكلة فقط، فمثلاً: تدوير القمامة ممارسة بيئية يجب أن تتحلل إلى أفعال قابلة للملاحظة لتصبح قابلة للقياس. كما أن السلوكيات المثالية في الممارسة البيئية لتدوير القمامة قد تشمل فرز الزجاج والعلب المعدنية والورق والموارد العضوية في البيت ومكان العمل والأماكن العامة. إن كل سلوك من هذه السلوكات سيساهم بشكل ايجابي في حل مشكلة تدوير القمامة، وهذا له دور فعال في القضاء على بعض المشاكل البيئية المختلفة.

نجد الباحثين **أرليت شام Arlit Cham** و**بولاند Pulland** قد حددَا بعض الإجراءات التي تساعد على تحقيق الأمن البيئي العالمي وتتمثل في:

- الحفاظ على درجة انبعاث غازات معينة نحو الغلاف الجوي.
- حماية الآليات لتنظيم توفير الماء الصالح للسكان والقضاء على الجفاف والتصحر.
- حماية الغابات والتخلص من النفايات الملوثة للطبيعة.
- مكافحة الكائنات المضرة بالمحاصيل الزراعية. [1]

يمكن إبراز أهم شروط الأمن البيئي والمتمثلة في:

- ✓ تنمية الوعي البيئي لدى الطفل باعتباره دور مهم في حماية البيئة من خلال ما يتم وضعه من مناهج ومقررات خاصة بالتربية البيئية.
- ✓ تطوير الدراسات المتعلقة بالأمن البيئي والتخطيط البيئي.
- ✓ تطبيق الأنظمة التشريعية البيئية وتطويرها بما يلائم الوضع العالمي الجديد.
- ✓ الاهتمام بالوسائل المختلفة التي تساهم في تحسين البيئة ومنع تدهورها.
- ✓ التأكيد على تطبيق المعايير والمواصفات البيئية.
- ✓ تشجيع المشاركة الفعالة والجهود الدولية في حماية البيئية.

ولتعزيز الأمن البيئي يجب إتباع نوعين من الاستراتيجيات هما:

- **إستراتيجية خفض التهديد:** ذلك من خلال إتباع الخطوات اللازمة لإدارة التهديدات من خلال منها من النشوء، وبالتالي خفضها أو القضاء عليها في نهاية الأمر. على سبيل المثال يمكن تفادي أو التقليل من الأخطار البيئية، من خلال تقليل انبعاث الملوثات التي تشكل خطرًا على صحة الإنسان سواء بتغييرها أو إنهائها. أما التهديدات البيئية التي تحدث بشكل طبيعي كالزلازل والبراكين فمن المستحيل منعها

[1] كلود فوسلر، بيتر جيمس ، **مرجع سابق** ، ص 64.

أو احتوائها، بل يجب استخدام استراتيجيات أخرى لتفاديها أو الحد من الآثار الضارة لها.

- **إستراتيجية الحد من مواطن الضعف:** عند محاولة تقليل نقاط الضعف كإستراتيجية كبرى لتعزيز الأمن البيئي في بعض الحالات، فمن الممكن تجنب التعرض لظروف مهددة. على سبيل المثال قد تكون للناس القدرة على الحد من التعرض لقوة الطبيعة من خلال اختيار طرق العيش بعيدًا عن المناطق المعرضة للزلازل أو البراكين أو الفيضانات، ويمكن خفض نسبة هذا الضعف عن طريق إقامة الحواجز كبناء جدران سميكة حول المدن القديمة أو بناء الجدران البحرية للحماية من ارتفاع مستوى البحر، تنفيذ برامج التطعيم للحد من انتشار الأمراض المعدية الخ. [1]

ينبغي علينا عند التعامل مع القضايا البيئية أن نتعرف على أسباب التلوث والفساد البيئي كخطوة أولى لتحقيق الأمن البيئي، لأنه بمعرفة السبب نستطيع أن نضع الحلول المناسبة، كما ينبغي اتخاذ التدابير الوقائية التي تعتبر من أهم طرق ووسائل حماية البيئة من التلوث، والمحافظة على مواردها الطبيعية، إضافة إلى اتخاذ التدابير العلاجية ووضع الحلول العملية الناجحة للمشاكل البيئية التي ظهرت في العصر الحديث. والشكل الآتي يوضح لنا منهجية تحقيق الأمن البيئي:

الشكل 1: منهجية تحقيق الأمن البيئي

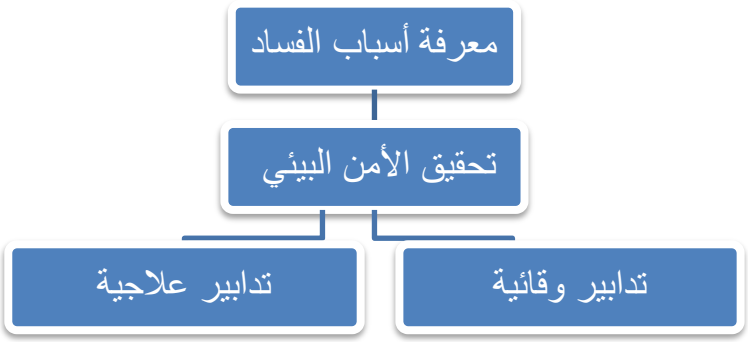

المصدر: ناهد ناصر داود فلمبان، تحقيق الأمن البيئي، ص 17. [2]

ولتحقيق أمن بيئي فعال يضمن للبيئة حماية فعالة لابد من تجسيد ديمقراطية بيئية من خلال المواطنة البيئية وحكم بيئي ديمقراطي فعال ذلك من أجل تحسين مشروعية عملية صنع القرار البيئي، مع ضرورة التوعية البيئية لبناء مجتمعٍ واعٍ مسؤولٍ من خلال:

[1] مفيدة جعفري، البيئة والأمن (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جامعة سطيف، 2014) ص ص. 88. 89.
[2] ناهد ناصر داود فلمبان، تحقيق الأمن البيئي (رسالة ماجستير في الإدارة العامة، جامعة الملك عبد العزيز،جدة، 2017)، ص 17.

ـ **المواطنة البيئية ومقياس الحكم البيئي الديمقراطي: القيم،** العادات، التقاليد، الأعراف، المبادئ التي تعزز واقع الحقوق البيئية للجماعات البشرية في جميع أنحاء العالم، واعتناء النظام السياسي الديمقراطي بالمسائل البيئية والعكس صحيح.

ـ **ضرورة التوعية البيئية:** من خلال التربية البيئية، الإعلام البيئي، وغرس القيم البيئية التي تستهدف صيانة البيئة لما يواجهها من مشاكل، وأحسن مثال على ذلك ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الذي يزود مراكز البحوث ووسائل الإعلام دوريًا بمعلومات ومراجع حول تطورات وضع البيئة العالمي. [1]

ثانيًا: آليات تحقيق الأمن البيئي

عند الإشارة إلى الربط بين البيئة والأمن والإنسان تتداخل أبعاد العلاقة لتعكس الاهتمامات المتعلقة بالأشخاص أولاً. تربط أنواع الأمن البيئي بالعمليات الأساسية التي تؤثر على المحيط الحيوي وترتبط ارتباطًا مباشرًا بالنشاط البشري، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أبعاد الأمن البيئي وآليات تحقيقه.

فروع الأمن البيئي	قابلية التعرض للخطر	آليات تحقيقه
الأمن البيئي الغذائي	المجاعات، الفجوات الغذائية	ضبط اقتصاديات البيئة
الأمن البيئي الهوائي	التلوث الهوائي، الأوبئة	ضبط جودة الصناعة
الأمن البيئي المائي	العجز المائي، الندرة المائية	ضبط استغلال وترشيد المياه
الأمن البيئي الصحي	الأمراض والأوبئة الفتاكة	ضبط معايير الصحة المجتمعية
الأمن البيئي الاقتصادي	تدني مستوى المعيشة	ضبط النشاط الاقتصادي
الأمن البيئي المجتمعي	عدم الاستقرار والحراك السكاني	توفير آليات رفع مستوى المعيشة
الأمن البيئي التثقيفي	التخلف والجهل والمرض	التوعية والتربية البيئية

المصدر:إبراهيم محمد التوم وأحمد حمد إبراهيم الفايق، ص 8. [2]

وتتعدد صور واستراتيجيات ترقية وتحقيق الأمن البيئي ونذكر منها:

- **الاستراتيجيات الوطنية للحفاظ على البيئة:** جاءت من خلال إعلان الإستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئة، حيث يتوجب على الدول إعداد استراتيجيات وطنية لحماية البيئة مع مراعاة خصوصية كل دولة. [1]

[1] بورفيس زهية، غبولي منى، " دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية "، **مجلة الأبحاث القانونية**، المجلد 03، العدد 02،2021، ص ص.139. 140.

[2] إبراهيم محمد التوم وأحمد حمد إبراهيم الفايق،**مرجع سابق**، ص 8.

- **إستراتيجية التصدي للكوارث الطبيعية:** وهي خطط يتم إعدادها خصيصًا لمواجهة الكوارث والأزمات البيئية والتقليل من حدتها مثل أخطار الزلازل والأعاصير والفيضانات.
- **إستراتيجيات التنمية المستدامة:** وهي عبارة عن إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد دعا إليها جدول أعمال القرن 21، المنبثق عن إعلان ريو بشأن البيئة عام 1992.

وفي الحقيقة أن الأمن البيئي لا يتحقق إلا بالإنسان نفسه إذا وافقنا أنه ما نسبته 90 إلى 95% من التهديدات البيئية سببها العوامل البشرية وحدها، لذا كان الاتجاه نحو تعلم الإنسان هو الحل لتحقيق الأمن البيئي. [2]

كما ينبغي لنا أن نعي أن الإنذار العالمي Global Warning ما هو إلا مصطلح فني Technical Term للسبب البشري وما ماثله حديثا دور الإنسان في التغير المناخي. في إطار العلاقة بين البيئة والإنسان تكون العلاقة بين الأمن البيئي والتربية البيئية وفق الضرورة الإيكولوجية، وقد قسم **مشروع الألفية Millenium Project 2005**، المنافع الايكولوجية وعلاقتها بالإنسان إلى أربعة أصناف وهي:

- **المزود Provisioning:** الحاجات المنتجة أو المتوفرة من الأنظمة الايكولوجية مثل: الطعام، الماء العذب، حطب الوقود، المواد الجينية.
- **المنظم Regulating:** المنافع المكتسبة التي تنظم عمليات النظام الايكولوجي مثل: المنظم المناخي، الأمراض، السيول، الحماية من العواصف.
- **الثقافي Cultural:** المنافع غير المادية من الأنظمة البيئية مثل: الحاجات العضوية، الترفيه، التنزه، الفن، التعليم والتعلم.
- **الدعم أو المدعم Supporting:** خدمات ضرورية لإنتاج خدمات نظام ايكولوجي آخر مثل: تكوين التربة، الدورة المغذية، الإنتاج الأولي. [1]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن البيئي

بدأت قضايا البيئة في الظهور في سنوات السبعينات ولقد وجدت رواجًا كبيرًا في الأوساط الأكاديمية، بالتحديد في عام 1977، من خلال كتابات **لستر براون Laster Brown** من معهد **World Watch**، حيث نشر ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف

[1] جامعة الدول العربية، ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، 07-11-2005، ص ص 8. 9، الرابط https:search.mandumah.com، تاريخ الدخول 2022/03/15

[2] إبراهيم محمد التوم، أحمد إبراهيم الفايق، المرجع السابق، ص ص184. 186.

الأمن القومي، والاهتمام بالقضايا البيئية، وانتقد احتكار الطابع العسكري على الأمن بالإضافة إلى عسكرة الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال التهديدات التي يتعرض لها كل من الإنسان والطبيعة خاصة حالة النظام البيئي والأمن الغذائي. بالإضافة إلى كتابات **ريتشارد أولمان** عام **1983** الذي أكد على ضرورة التركيز على القضايا غير العسكرية والتي من بينها التهديدات البيئية، والتي تشمل الكوارث الطبيعية المدمرة كالفيضانات، الجفاف، استنزاف الموارد الأولية.

أولاً: التصور الواقعي للأمن البيئي

يرى ستيف والت أن توسيع الدراسات الأمنية لتشمل تهديدات جديدة كالتهديدات البيئية (قضايا غير عسكرية)، قد يدمر التماسك الفكري ويصعب من إيجاد الحلول للمشاكل، ويقر أن قلب الدراسات الأمنية يتمحور حول الحرب، كما يرى **دانيال دودني** أن هناك خطر من توسيع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات غير الفكرية للمصالح الوطنية مثل قضايا البيئة والتلوث، ومنه فلا داعي إلى تغيير جوهر الأمن الدولي بسبب المشاكل القائمة على التلوث البيئي. (1)

يعتبر الواقعيون أن مفهوم الأمن البيئي الذي ظهر في نهاية الثمانينات وبالتحديد في سنة 1987 عندما صدر تقرير لجنة **بروندتلاند Pruntland** حول خطورة استعمال أسلحة الدمار الشامل خاصة السلاح النووي بسبب خطر الإشعاعات الملوثة للبيئة، وبالتالي المهددة لمستقبل البشرية، وفي الفترة نفسها ظهرت الأدبيات في الأمن البيئي حيث بدأت قضايا البيئة تلقى قبولاً عامًا وواسعًا. (2) لقد أكد **Oiscom Homer thomas** أن مختلف التهديدات البيئية كندرة الموارد المائية ستصبح عامل نزاع بين الدول الإفريقية وفي الشرق الأوسط وقد ميز بين ثلاث أنواع من الندرة البيئية هي:

- ✓ ندرة الموارد البيئية: الزراعية، نوعية التربة، قلة المحاصيل.
- ✓ ندرة ناتجة عن تنامي عدد سكان العالم باستمرار: إذ سيصل في عام 2050 حسب الإحصائيات إلى 09 مليار نسمة.
- ✓ ندرة ناتجة عن سوء توزيع الموارد بطريقة عادلة: هذه الندرة مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي المهيمن.(3)

[1] برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث،**قضايا في السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: دار النشر والتوزيع بالغراف ماكلان، ط1، 2004)، ص 275.

[2] Nicole Detraz, Michele M. Betsill, « Climate Change and Environnemental Security: For Whom the Discoures Shifts ».**International Studies Perspectives**, Volume 10, Issue 3, August 2009, Pages P.306.

[3] Homer-Dixon, Thomas & Val Percival. Environnemental Scarcity and Violent Conflict : The Case of South Africa, **Journal of Peace Research**, N03 May 1998, P.280.

ويعتقد **أيلمان** في مقاله المرسوم ب "إعادة تعريف الأمن" أن تعريف الأمن بمصطلحات عسكرية يقود إلى رسم صورة مزيفة وخاطئة عن الواقع الدولي، فالأمن كما يراه أيلمان يكون عرضة للتهديد "عندما يؤدي فعل أو سلسة من الأحداث إلى تدهور مستوى معيشة سكان دولة ما بطريقة جادة وسريعة نسبيًا، أو يعكس بشكل دي مغزى الحد من هامش اختيار السياسات الممنوحة لحكومة الدولة أو لوحدات غير حكومية كالأفراد والجماعات والمؤسسات داخل الدولة ذاتها". من خلال هذا الطرح تتجلى لنا النظرة التوسعية لدى أيلمان فهي تأخذ بعين الاعتبار التهديدات غير العسكرية التي تواجه الأمن الوطني، خاصة التهديدات التي تحد من الخيارات المتاحة للدولة منها الكوارث الطبيعية والنزاعات المرتبطة بالندرة وكذا الزيادة السكانية. [1]

ويجادل **كنيث والتWalt** بأن ادارة شؤون الدولة كان بالفعل جزء لا يتجزأ من استراتيجيات الأمن، مع أنه يقر بأن الظواهر غير الفكرية كالفقر وتعاطي المخدرات وداء السيدا يمكن أن تهدد أمن الأفراد كما تهدد أمن الدول، إلا أنه ولأسباب أبستمولوجية يرفض رفضًا قاطعًا أن تندمج مثل هذه الظواهر في مفهوم الأمن لاعتقاده أن مثل هذا المنطق من التفكير التوسعي المفرط سيقود إلى إدراج مسائل التلوث والركود الاقتصادي وإساءة معاملة الأطفال ضمن اعتبارات التهديدات الأمنية. فالقضايا البيئية وإن كانت لا تعتبر حسب المدرسة الواقعية كأخطار أمنية واضحة إلا أنه يمكن اعتبار امتلاك الموارد الطبيعية والثروات أحد مكونات القوة التي حث الواقعيون على ضرورة التمكن منها، وعليه فالمنظور الواقعي عاجز على فهم التهديدات البيئية والنظر إليها لخطر أمني بسبب حصر كل التهديدات الأمنية في التهديدات العسكرية. [2]

ثانيًا: التصور الليبرالي للأمن البيئي

عمد الليبراليون الجدد إلى تعريف الأمن البيئي من منطلقات أوسع مبتعدين عن القراءة الجغرافية العسكرية التي ركز عليها نظرائهم الواقعيون، مؤكدين على أهمية الثروة والرفاهة والبيئة كما ركزوا على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلاً من المكاسب النسبية، حيث سعت الليبرالية إلى تحليل الأمن البيئي من المنظور المنظومات البيئية وإعادة تعريف العلاقة بين البيئة والإنسان.

وقد بدأت هيئة الأمم المتحدة كمنظمة دولية فعليًا في محاولة إيجاد حلول للمشاكل البيئية عن طريق إنشائها لبرنامج الأمم المتحدة والذي لا يزال يصنف كأحد أهم المنظمات

[1] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 98.

[2] إسماعيل آيات، المنظار الواقعي وإعادة صياغة مفهوم الأمن (محاضرات في نظرية العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة قالمة، 2011)، ص7، الرابط.https://guelma.yoo7.com ، تاريخ الدخول 06-05-2022.

الفاعلة في القضايا البيئية كما تعد المقاربة المطورة من طرف الأستاذ **كين كونكا Ken Conca** والتي عرفت بالسلم البيئي **PaixEnvironmental**، حيث اعتبر أن نقطة البداية هي الاستفهام حول كيف يمكن للتعاون البيئي أن يقود إلى صراعات عنيفة بين الجماعات.[1]

وعليه ما يفهم من سياق ما تقدم من الطرح الليبرالي، ان المنظومات البيئية التي تستند إلى مفهوم الأمن التعاوني مهمة جدًا في سبيل تحقيق تعاون فعال للحد من التدهور البيئي، حيث أن معظم مفاهيم الأمن البيئي في إطار النظرية الليبرالية تدور حول فكرتي التعاون والسلم، على غرار فكرتي التهديد والخطر، التي أتت بها الواقعية، حيث اتسمت التحليلات الليبرالية بالتنوع، وركزت على عنصر القيم، وعلى الحوكمة وعولمة الأمن البيئي. فمنذ اتفاقية ستوكهولم حول البيئية والإنسان لسنة 1972 تمت مأسسة القضايا البيئية وفق مبدأ "الدول هي المسؤولة عن عامل التعاون من أجل حل المسائل المشتركة كإنقاص التلوث العابر للحدود". [2]

ثالثًا: التصور النقدي للأمن البيئي

اقترحت النظرية النقدية في البداية اتخاذ الفرد كوحدة مرجعية للأمن عوضًا عن الدولة، وبذلك تجادل بأن الأمن البيئي منبثق من الأمن الإنساني والشامل. وتبحث هذه المقاربة في اللاأمن البيئي كأداة إرشادية للأمن البيئي، فبحث **جون بارنت** الأمن البيئي ضمن مقاربة نقدية تدعى النظرية الخضراء **GreenTheory**، بمعنى انطلاقًا من منحى ايكوفلسفي راديكالي تشكل مقاربتين نقديتين هما:

1. الايكولوجيا النسوية:

لقد شهدت العقود الماضية اهتمامًا كبيرًا من حركة النساء بالبيئة، وقد عبرت **روز ماري راد فورد رويثر** عن ذلك في كتابها الموسوم ب: امرأة جديدة / أرض جديدة الصادرة في عام 1975 بقولها: "ينبغي أن تدرك النساء أنه ليس بالمستطاع تحريرهن ولا حل الأزمة البيئية في سياق مجتمع لا يزال النموذج الأساسي لعلاقاته هو الهيمنة، فيجب عليهن توحيد مطالب حركة النساء مع مطالب الحركة البيئية بغية تصور إعادة تشكيل جذرية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والقيم المبطنة في هذا المجتمع (الصناعي الحديث)". [3]

---

[1] تاكايكو بايامورَا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، تر: عادل رقاع، الرابط: https://www.geocitees.com/ode/zeggog/secptihm/ ، تاريخ الاطلاع 22-03-2022.

2 Owen Green, "Environnemental issues" in Johan Bylis and Steve Smith and patricia owens. **Oxforduniversity press**. December2019. P390.

[3] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 104. 105.

تجادل النظرية النسوية بأن المرأة لديها علاقة أكثر مع الطبيعة بسبب أدوارها الجندرية والتي تشمل على سبيل المثال: المسؤولية التربوية وتأمين الغذاء وطبيعتها البيولوجية أيضًا مثل الحمل والرضاعة...الخ. وتشير إلى أن مثل هذه العلاقة تسمح للنساء بأن يكن أكثر حاسة اتجاه قدسية البيئة وتدهورها. فالنسوية الايكولوجية تربط بين تاريخ النساء مع تاريخ البيئة والتغير البيئي فهي تعيد إلى الأذهان الهوية القديمة للطبيعة كأم حاضنة وهي محاولة للعودة إلى الأصل من خلال نقد التحيز الذكوري ورفض المنظور الغربي للتنمية باعتباره منظورًا ذكوريًا متحيزًا، وكذلك تطوير أخلاق غير متحيزة ذكوريًا وفق مبادئ أنثوية محددة تلتحم بالطبيعة، حيث أنها تدعو العلم إلى مراجعة توصيفاته العميقة. [1] ما يلاحظ على هذا الرأي أنه ربط المطالب النسوية بالحركة البيئية، كما أنه يطالب بالتحرر من القيود التي تمارسها الدولة ضد المجتمع، من خلال الهيمنة على الحريات الأساسية للمجتمعات، والبحث عن إقامة علاقات عديدة في إطار القيم الأساسية المؤصلة داخل المجتمع.

2. الايكولوجيا الاجتماعية:

تتلخص حول حقيقة مهمة هي أن جميع المشكلات البيئية الحالية تقريبًا تنشأ أساسًا عن مشكلات اجتماعية مستحكمة، وعليه لا يمكن فهم المشاكل البيئية بوضوح دون التعامل مع المشاكل ضمن المجتمع. فالنزاعات الاقتصادية والإثنية والثقافية من بين تلك المشاكل الكثيرة التي تساهم في قلب معظم الاختلالات البيئية الخطرة التي نواجهها اليوم بمعزل عن تلك التي تولدها الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد يقول **حواري بوكتشين:** "أن عزل المشكلات البيئية عن المشكلات الاجتماعية سوف يعني إساءة فهم جسيمة لمصادر الأزمة البيئية المتصاعدة، فالطريقة التي تتعامل بها الكائنات البشرية مع بعضها البعض أمر جوهري لبحث الأزمة البيئية".

بناءًا على هذا تتركز الايكولوجيا الاجتماعية على الاهتمام بحياة البشر ولكن الدراسات العلمية التي تسمح بالتحكم في الاختلالات التي تظهر في النظم البيئية من أجل الحفاظ على الحياة (الحفاظ على حياة جميع الأنواع دون تمييز).

3. مدرسة كوبنهاغن والأمن البيئي:

الإسهام الأوّل لمدرسة كوبن هاغن **"بوزان"** على وجه التحديد في الدراسات الأمنية هو تصورها الموسع للأمن ليشمل قطاعات جديدة، فبالإضافة إلى القطاع العسكري ركزت مقاربة بوزان التوسعية على قطاعات أساسية أخرى هي: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. مؤكدًا أنه لا يمكن لأي هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كافٍ عن

[1] كارين جواربي، **مقدمة للنسوية الايكولوجية**، تر: شفيق رومية (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ج 2، 2006) ص ص.10. 11.

المسألة الأمنية. إن ما أطلقت عليه مدرسة كوبن هاغن القطاع البيئي يتضمن في الواقع برنامجي عمل منفصلين الأوّل عملي، والثاني سياسي.

ينطلق البرنامج الأوّل (العملي) من العلوم الطبيعية ومختلف النشاطات غير الحكومية مقدمًا قائمة من المشاكل والتهديدات البيئية التي أثرت ولا زالت تؤثر في تقدم الحضارة الإنسانية. وينطلق البرنامج الثاني (السياسي) من الهيئات الحكومية التي تعمل على تكوين الوعي السياسي وتخصيص القدرات من أجل التعامل مع التهديدات. [1]

وعليه فهذه الأخيرة هي المسؤولة عن الدفع نحو المسارات الأمنية Securitization أي أمنية النظم الايكولوجية Ecosystem، فهناك من يبغي الحفاظ على البيئة من خلال حماية التنوع الحيوي، في حين هناك من تحتم عليهم مصالح حماية ما يستلزم للسماح بالتقدم الاقتصادي، فإذا كان بإمكان البيئة أن تكون مصدرًا للنزاعات فيكون ذلك من خلال التغيرات البيئية التي تسمح ببروز شعور الأمن، الذي يتم استخدامه كوسيلة في السياسة الداخلية أو الخارجية. [2]وبالتالي خسارة التنوع البيولوجي.

4. المقاربة الجيوسياسية والأمن البيئي:

شهدت الدراسات البيئية انتشارًا واسعًا في الأدبيات الجيوسياسية منذ التسعينات وبالتحديد منذ صدور تقرير (**Brundtland**) عام **1987**، الذي أعد من طرف اللجنة العالمية المعينة بالبيئة والتنمية والذي أكد أنه في المناطق التي تعاني عدم الاستقرار السياسي والتوتر الكبير يمكن أن يشكل التدهور البيئي عاملاً مضاعفًا للتهديد، حيث حاول الباحثون الجيوسياسيون دراسة وفهم العلاقة بين البيئة والنزاعات في إطار نقاشين.

النقاش الأوّل: حول إعادة صياغة مفهوم جديد للأمن، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الجديدة، وفي مقدمتها التهديدات البيئية. أما النقاش الثاني: فكان حول طبيعة الآثار الناجمة عن تغير النظام البيئي وتداعياته على الأمن الدولي وخلصت هذه النقاشات إلى نوعين من النزاعات البيئية الدولية. [3]

- نزاعات بيئية دولية مباشرة: التي تحدث بسبب تخلص الأنهار وتراجع الغطاء النباتي وكميات المياه الضرورية مثل: النزاع بين مصر وأثيوبيا على مياه نهر النيل؛

---

[1] سليم قسوم ، **مرجع سابق** ، صص 103 . 104.

[2] سيد أحمد قوجيلي،**تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي** (الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية 2012)، ص 25.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط 1)، ص 6.

- **نزاعات بيئية دولية غير مباشرة:** التي تحدث بسبب قضايا الهجرة غير الشرعية بسبب التدهور في الأوضاع الاجتماعية والسياسية للسكان (انعدام الاستقرار والأمن، البطالة، المجاعة، الأمراض، الجفاف، التصحر...)

ما يمكن قوله من الناحية الجيوسياسية فإن قضية التدهور البيئي أصبحت اليوم من أشد القضايا خطورة على المستوى المحلي والدولي في العديد من المناطق الجغرافية في العالم. حيث أنها تتجاوز الحدود الجغرافية الوطنية وتمد إلى كل أنحاء الكرة الأرضية معرضة الأمن العالمي وجميع الكائنات الحية وفي مقدمة الإنسان للخطر. [1]

5. النظرية الخضراء:

استندت النظرية الخضراء إلى الاقتصاد السياسي الدولي ونظريات العلاقات الدولية المعيارية ذات التوجه. في العقد الأخير من القرن العشرين ظهرت مجموعة من النظريات الخضراء التي شككت في بعض الافتراضات الأساسية لتخصص العلاقات الدولية، وساهمت في إظهار ما يسمى العمى (الجهل) البيئي عند نظرية العلاقات الدولية، وذلك من خلال إسنادها إلى خطابات خضراء من خارج تخصص العلاقات الدولية، واستندت النظريات الخضراء إلى الاقتصاد السياسي الدولي ونظريات العلاقات الدولية المعيارية، بحيث تحدت أشكال الفهم التقليدية للأمن البيئي، والتنمية، والعدالة الدولية بخطابات حول الأمن البيئي، والتنمية المستدامة، والعدالة البيئية، وعبرت عن الاهتمامات المتداخلة للحركات الاجتماعية الجديدة كالبيئة، ومناهضة الطاقة النووية، والشؤون النسوية، التي شكلت السياسة الخضراء.[2]

نشأت الأحزاب الخضراء في ثمانينات القرن العشرين التي استطاعت أن تتجانس في نشاطاتها ومصالحها، وأن تنقل القضايا من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي والدولي وتؤسس على فكرة السياسة الخضراء التي تعتمد على أربعة أركان أساسية هي:

- ✓ المسؤولية البيئية.
- ✓ العدالة الاجتماعية.
- ✓ نبذ العنف.
- ✓ الديمقراطية. [3]

---

[1] محمد مجدان،"الأمن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 8، جوان 2017،ص.ص. 55 .56.

[2] أحمد قاسم حسين، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، **سياسات عربية**، العدد 20، ماي 2016، ص 133.

[3] تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر: ديما خضرا** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 609.

تتعلق أبحاث الأكاديمية الخضراء بمسائل الاقتصاد السياسي الدولي والقدرة على تحقيق متطلبات لبيئة نظيفة وملائمة للوجود الإنساني، وأن يدرج ضمن استراتيجيات الطاقة البديلة.

المبحث الثاني: واقع الأمن البيئي في إفريقيا

ترتبط درجة الاستقرار السياسي والأمني في الوقت الحالي بجزء كبير من المكونات البيئية للدول، حيث تواجه القارة الإفريقية مجموعة من المشاكل والاضطرابات البيئية التي تؤثر في بنيتها الاقتصادية والأمنية، حيث أصبحت إفريقيا بيئة لعدم الاستقرار بسبب سوء الأحوال الجوية وتزايد الاحتباس الحراري وتلوث الهواء والماء ما ولد الصراع على الثروات الحيوية فيها.

المطلب الأوّل: المشكلات البيئية في إفريقيا

تعتبر القارة الإفريقية حاضنة حقيقية لمختلف مظاهر الفشل البيئي، ويظهر ذلك جليًا من خلال مختلف المشاكل البيئية التي تعاني منها القارة وتتمثل فيما يلي:

أوّلاً: خسارة التنوع البيولوجي

يشكل التنوع البيولوجي إجمالي الجينات والأنواع والنظم البيئية بما فيها إجمالي الكائنات غير الحية، فقد تكون خسارة أحد الأنواع أكثر أهمية من خسارة مجموعة من الأنواع. في الواقع تعود أسباب خسارة التنوع البيولوجي إلى النمو الكافي المتسارع، التخطيط، والفشل الحكومي، كل ذلك يفسر تدمير المجهودات البيئية، وبالتالي خسارة التنوع البيولوجي. تمتلك إفريقيا عددًا كبيرًا من النباتات، والحيوانات منها 5000 نوع من النباتات المعروفة، 1000 نوع من الحيوانات، و1500 من الطيور.

تسعى المجتمعات الإفريقية إلى المحافظة على هذا التنوع البيولوجي انطلاقًا من الثقافات المحلية الإفريقية التي تحث على ذلك. [1] فظاهرة فقدان التنوع البيولوجي ليست بظاهرة حديثة إنما الخطر فيها يكمن في ارتفاع معدلات اختفاء وانقراض الأحياء بسرعة كبيرة، حيث اختفت في السنوات الأخيرة العديد من الكائنات الحيوانية والنباتات على سطح الأرض وأهمها في إفريقيا. كما لوحظ في الفترة ما بين 1980-1995 تزايد عدد أنواع النبتات المنقرضة المسجلة في الجنوب الإفريقي من 39 نوع منقرض إلى 58 نوع، وارتفع عدد النباتات المهددة بالانقراض إلى أكثر من الضعف، ففي عام 1986 فقدت إفريقيا الوسطى حوالي نصف موائلها، وقد أدى تجفيف الأراضي لإقامة مشاريع التنمية الحضرية

[1] لمين هماش، كافي فريدة، نورة بن وهيبة، **مرجع سابق**، ص 9.

والزراعة وتجريدها بواسطة الرعي المفرط وجمع الحطب الوقود وتلويثها بتصريف مياه الصرف إلى فقدان حوالي 50% من الأراضي الربطة في جنوب وغرب إفريقيا، وتشير التقديرات الحديثة إلى أن ما يزيد عن 700 نوع من الفقاريات وحوالي 1000 نوع من الأشجار ومئات الأنواع من النباتات الأخرى جميعها مهددة بالانقراض في القارة. [1]

تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2100 قد يتسبب تغير المناخ وحده في فقدان أكثر من نصف أنواع الطيور والثدييات في القارة، بالإضافة إلى أنه سيؤدي إلى انخفاض يبلغ 20% إلى **30%** في إنتاج البحيرات (أي الحياة النباتية والحيوانية التي تنتجها كل بحيرة)، وفقدان الكثير من النباتات، ويتمثل الأمر الأكثر إلحاحًا في التهديدات والمخاطر المستمرة التي يتعرض لها التنوع البيولوجي في إفريقيا جراء فقدان الموائل الطبيعية وتدهورها، لاسيما بسبب التوسع في الأنشطة الزراعية والاستغلال المفرط لأنواع الأحياء البرية وصيد الأسماك.[2]

كما تتعرض البيئة البحرية والساحلية لتهديد هائل من الأنشطة البشرية، والإفراط في استغلال الموارد البحرية ما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي، وإلحاق ضرر واسع بالنظم الايكولوجية الرئيسية بما في ذلك الشعاب المرجانية، ومصاب الأنهار، والغابات، وبوجه خاص يؤدي الأضرار بنظم الشعاب المرجانية إلى آثار بعيدة المدى على مصائد الأسماك، والأمن الغذائي، والسياحة، والتنوع البيولوجي البحري عمومًا. وفي وسط إفريقيا، وجنوب الكاميرون تحديدًا فإن إنتاج زيت النخيل على وشك أن يؤدي إلى تدمير 60 ألف هكتار من الغابات في مدينة كامبو، حيث ستختفي هذه الغابات مع كل الأنواع الحية من حولها [3] بحسب جيف ماري تاكيلور.

ثانيًا: الجفاف

يعاني نحو 25% من سكان إفريقيا من الجفاف بينما يعيش 69% منهم في ظروف وفرة مائية نسبية، إلا أن هذه الوفرة النسبية لا تأخذ في الاعتبار عوامل صلاحية نقاء مياه

[1] خديجة سلمى ميرود، دور الإتحاد الإفريقي في حماية البيئة، (أطروحة دكتوراه الطور الثالث LMD تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2021)، ص 35.

[2] البنك الدولي، حماية التنوع البيولوجي في إفريقيا، 2019/02/14، الرابط. https://www.albankadauli.org ، تاريخ الدخول 18-02-2022.

[3] أماني ربيع، الحفاظ على التنوع البيولوجي بالقارة تحدي إفريقيا الأكثر إلحاحًا 04-06-2021، الرابط: https://pharostudies.com، تاريخ الدخول 2022/04/08.

الشرب ومدى تسيير مرافق النظافة الصحية. [1] قدرت هيئة الأمم المتحدة عدد الأفراد الذين يعانون من نقص المياه ب 132 مليون نسمة بتمركز معظمهم في آسيا وإفريقيا. [2]

الشكل 2: الجفاف في إفريقيا.

المصدر: https://www.youm7.com.

ويكشف تقرير التنمية البشرية 2006 أن إقليم إفريقيا جنوب الصحراء يضم أكبر عدد من البلدان المجهدة مائيًا مقارنة بأي إقليم آخر، فنحو ربع سكان إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون اليوم في بلدان تعاني مشاكل مائية كبيرة حيث يتدنى نصيب الفرد إلى نحو 320 متر مكعب، [3] كما تعاني إفريقيا من مشكلتين رئيسيتين أثرتا على حركة توفر المياه العذبة هما: مشكل الجفاف وكذا طريقة تسيير المياه المتوفرة.

كما يؤثر الجفاف المتكرر في زيادة استغلال المياه الجوفية من أجل السقي الزراعي، حيث تصل الحاجة الزراعية للمياه إلى نسبة 88% من مجموع المياه المستعملة، كما تكشف الإحصائيات أن حوالي 250 مليون نسمة (45% من سكان القارة) يعانون من الجفاف [4] والجدول التالي يبين أهم الأسباب والمشاكل التي تواجه الدول الإفريقية داخليًا وخارجيًا المسببة للجفاف:

الجدول رقم 02: أسباب ومشاكل الجفاف الداخلية والخارجية في إفريقيا.

مستوى المشاكل	حالات وأسباب المشاكل		
	بالجهل أو سوء الإدارة	بالقصد	خليط أحداث بشرية

[1] لمين هماش،**مرجع سابق**، ص 10.

[2] محمد عبد البديع،**اقتصاد حماية البيئة** (الإسكندرية: دار الأمين للطباعة، 2003)، ص 69.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2006: ما هو أبعد من الندرة القوة الفقر وأزمة المياه العالمية، (القاهرة،MERIC، 2006)، ص 135.

[4] مريم داندان،"المياه كأحد مصادر الصراع الدولي: نحو جغرافيا جديدة للصراع"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 12، جانفي 2018، ص 225.

			وطبيعية
داخل الدولة	- مشاكل المياه المسطحة - تلوث المياه الجوفية - بقايا النفايات - تلوث الهواء - انجراف التربة الزراعية	- انتشار الكيميائيات - المشاكل الحيوانية - المشاكل النباتية - حرائق الغابات	- السيول والفيضانات - المجاعات - الجفاف - تغير الدورة المائية - سوء التغذية
عبر الدول	- إزالة الغابات - استخدامات المياه - تناقض التنوع الإحيائي	- توزيع الأمراض	- تغير الإشعاع الشمسي - الاحتراز المائي - الايدز

المصدر: لمين هامش، مرجع سابق، ص 11.

ثالثًا: إزالة الغابات

تغطي الغابات في إفريقيا حاليًا نحو 23% من الأراضي وقد أفادت البلدان الإفريقية أن 75 مليون هكتار من أراض الغابات (10% من المساحة الإجمالية للغابات)، قد تحولت إلى استخدامات أخرى في الفترة ما بين 1990-2010، وتعد إزالة الغابات في إفريقيا مدفوعة بسبب الطلب المتزايد على الأراضي الزراعية وأغراض الوعي. كما أن هناك مصدر ضغط إضافي على الموارد الخشبية في إفريقيا هو أن الأخشاب تعد المصدر الرئيسي للوقود نحو 80% من الأخشاب المستخدمة في هذا الإقليم هي لأغراض الوقود.

فقدت إفريقيا نحو 39 مليون هكتار من الغابات الاستوائية خلال الثمانينات، وفي1995 فقدت 10 مليون هكتار أخرى لتصل الخسائر إلى 49 مليون هكتار. كما بلغت النسبة السنوية لفقدان الغطاء الغابي 10 مليون هكتار للفترة ما بين 2000 – 2005، إذ تتسم إفريقيا بأعلى معدل لإزالة الغابات بين مناطق العالم وتفقد القارة ما يقارب 40.000 كلم^2 أو ما نسبته 0,62% من غاباتها سنويًا، مقارنة بالمتوسط العالمي لإزالة الغابات والبالغ 0,98%. [1]

ومن بين أكثر البلدان في العالم فقدانا للغابات هي أربعة دول إفريقية، نيجيريا التي فقدت 81% من الغابات القديمة في حوالي 15 سنة وهذا يؤثر بشكل بالغ على مشكلة الأمن الغذائي. ونجد تنزانيا وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ففي نهاية 1990 كان لإفريقيا حوالي 528 مليون هكتار أي 30% من الغابات الاستوائية في العالم، كما أظهرت البيانات الرسمية للصندوق العالمي للطبيعة أن معدل قطع الأخشاب في بعض الدول الإفريقية قد وصل إلى نسبة 50% في الكاميرون وغينيا الاستوائية.

[1] برنامج الأمم المتحدة، توقعات **البيئة العالمية 4**، البيئة من أجل التنمية، 2013، ص207

أما بالنسبة لسكان منطقة البحيرات العظمى التي فقدت نسبة عالية من الغابات، نتيجة لتصاعد كثافة السكان والتوسع الزراعي والجفاف والتركيز على استخراج خشب الوقود، ومن جهة أخرى الاستغلال التجاري الفائق، وحرائق الغابات بسبب الحروب الأهلية، والنزاعات، وعدم الاستقرار السياسي، كما يعتمد اغلب سكان البحيرات العظمى على الحطب وتقنيات القطع والحرق لأسباب تجارية. [1]

لقد ارتفعت درجة حرارة الساحل بمعدل 1.5 مرة عن المتوسط العالمي نظرًا لأن انبعاثات الغازات الدفينة تسببت في ارتفاع درجات الحرارة والمزيد من تبخر المياه السطحية، ومن ثم تعاني من طقس أكثر قسوة بما في ذلك حالات جفاف شديدة تتخللها أمطار غزيرة لا تستطيع الأرض القاحلة امتصاصها، حيث أن 80% من أراضي منطقة الساحل قد تدهورت بسبب هذه المحاصيل الزراعية بنسبة 20% كل عقد بحلول نهاية هذا القرن.

رابعًا: التصحر

تكون في غالب الأحيان نتيجة للتغيرات المناخية، كما يلعب الإنسان دورًا هامًا في حدوث الظاهرة، ولو بشكل جزئي ويعني التصحر انخفاض في الطاقة الإنتاجية للأرض مما يؤدي إلى التقليل من الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة التي تعاني من الظاهرة والتقهقر الملحوظ في الحياة النباتية وحدوث انخفاض في كثافة الغطاء النباتي. [2]

تعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات تأثرًا بالتصحر، نتيجة موجات الجفاف المتتالية، وعدم التكفل الجدي على المستوى الدولي بإشكالية التصحر مما ينعكس بالسلب على الأمن الغذائي في القارة ولا يمكن للأراضي الإفريقية من هنا إلى سنة 2025 توفير المواد الغذائية إلا لحوالي 25% من السكان. [3] كما يرى الباحثون في المجال البيئي أن القارة الإفريقية ستشهد موجة جفاف وحر شديدة، تنعكس سلبًا على التنمية الزراعية في القارة الإفريقية، مما قد يفقدها 53% من أراضيها الصالحة للزراعة، ولا يمكنها مستقبلاً أن تحقق أمنها الغذائي إلا لحوالي 25% من السكان، وقد يضطرها ذلك إلى الاستدانة من جديد. [4]

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، حالة الغالبات في العالم والتنوع البيولوجي والسكان، روما، 2020، ص20. 26.

[2] حمد عبد الكريم علي حبيب، دور النشاط البشري في التغير البيئي: دراسة عن ظاهرة التصحر وأسبابها ودلالاتها البيئية، المؤتمر الدولي للموارد المائية والبيئية الجافة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية 2004، ص 3.

[3] سلاف نعيمة، "التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي على ليبيا "، **مجلة القانون العقاري والبيئة**، ص 84.

[4] طيطوس فتحي، أثر تغير المناخ على الأمن البيئي،**مجلة متون**، المجلد 9، العدد 4، جوان 2018، ص 177.

يعد التصحر من المشاكل البيئية الرئيسية في إفريقيا الذي يرتبط غالبًا بإزالة الغابات والذي ينتشر في مناطق جديدة ويدمرها.إن الأراضي الصالحة للزراعة تتضرر يومًا بعد يوم بفعل ظاهرة التصحر، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأراضي وفي النهاية إلى خلق أوضاع صحراوية، ومن تم فإن استمرار الوضع على هذا النحو يزيد من حدة أزمة الأمن الغذائي، بحيث لا يمكن للأراضي الإفريقية في وضعيتها هذه أن تلبي الحاجيات الغذائية لسكان القارة.

تعتبر موريتانيا أكثر الدول في المغرب العربي تضررًا بالتصحر إذ بلغ مداه 78% من مساحة البلاد وأصبحت الغابات والأراضي الشجرية الأخرى التي توفر 80% من حاجات موريتانيا من الطاقة المنزلية، وأساس حاجة المواشي من المراعي لا تمثل سوى 3.3% من مساحة موريتانيا.

كذلك ظاهرة التصحر التي أضرت بدول المغرب العربي ، حيث فرضت على حكومات هذه الدول توجيه بعض من أموالها لمكافحتها، وأن هذه الظاهرة حتمت على الجماعات السكانية الهجرة ،وترك الريف ،والسكن في المدن، مما خلف أزمات مضاعفة بالريف ،والمدن على حد السواء، وأن خسارة المناطق الزراعية أدت إلى نقص الغذاء ،وانتشار الفقر، والمجاعة، [1] ويمكن حصر سببين رئيسيين لظاهرة التصحر هما: التغيرات المناخية التي أدت إلى سيادة المناخ الجاف شديد الوطأة على البيئة ،وتدني قيم الرطوبة النسبية ،ومعدلات الأمطار المتساقطة وتذبذبها، مما أسهم في خلق بيئة سريعة الاستجابة لأي حالة خلل في نظامها الايكولوجي، وكذا الأسباب البشرية التي تتمثل في الزراعة الحدية وإجهاد التربة، الري المفرط، واستنزاف موارد المياه، الرعي الجائر، إزالة الغابات، الفقر وعدم الاستقرار السياسي والنمو السكاني والتطور العمراني الذي يدفع إلى زيادة استغلال الموارد الطبيعية إلى حد الإسراف. [2]

خامسًا: التغير المناخي والاحتباس الحراري

تعد القارة الإفريقية من أكثر القارات تأثيرًا بالتغير المناخي، حيث تعاني شعوب هذه الدول من الجفاف والمجاعة منذ أكثر من عشرة أعوام، حيث يعاني أكثر من نصف مليون شخص من المجاعة التامة ويعتمدون بشكل كلي على المساعدات الإنسانية. كما يعاني حوالي 11مليون شخص في هذه المنطقة من نقص في احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والماء بنسبة 60% من سكان الموزمبيق، وأكثر من70%من سكان جمهورية بينين تحت مستوى الفقر.

[1] محمد أبو غرارة الرقيبي، "مظاهر التصحر في بلدان المغرب العربي: الواقع السكاني والمخاطر على البيئة والتنمية"،**مجلة كليات التربية**، العدد 6، نوفمبر 2016، ص ص 270. 272.

[2] أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا _دراسة حالة دول القرن الإفريقي (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة،2014)، ص ص64. 65.

يعيش معظم سكان القارة السوداء على الزراعة والتي تعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار، ومن المعلوم أنه ليس لسكان هذه المناطق الفقيرة القدرة على حماية أنفسهم من أخطار الكوارث التي يسببها التغير المناخي مثل الجفاف والفيضانات، حيث تراجعت زراعة محصول القطن والتي تمثل أهم صادرات جمهورية بنين نتيجة ندرة الأمطار أو عدم انتظام نزولها، الأمر الذي أدى إلى خسائر في المواسم الزراعية، وإلى زيادة نسبة الفقر بين السكان وقلة توفير الغذاء والمياه العذبة، وعدم توفير التعليم والعناية الطبية لسكان هذه المناطق. [1]

ويوضح **محمد مهدي عاشور** أن التغيرات المناخية في إفريقيا قد تهيئ الظروف الملائمة لنشوب الصراعات، إلا أن قرار الانخراط في الصراع يظل رهن العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية الإقليمية والدولية. كما تشير الدراسات أن عدد اللاجئين الذين سيهجرون مناطقهم بفعل الكوارث البيئية سيتجاوز 300 مليون بحلول 2050، وهي الفئة التي يطلق عليها المهاجرون البيئيون الذين يمثل الأفارقة النسبة الأكبر منهم.

وفي دراسة جماعية تناول فيها الباحثون العلاقة بين التغيرات المناخية والحروب الأهلية في إفريقيا خلال الفترة 1981-2002، توصلت إلى أن ارتفاع معدلات درجة الحرارة يزيد من احتمالات الحرب الأهلية. واستنادًا إلى ذلك توقع الباحثون ازدياد معدل الحروب الأهلية في إفريقيا عام 2030 بنسبة 55% عما كان عليه في سنة 1999، وأن عدد ضحايا تلك الصراعات سيقترب من نصف مليون قتيل. إن الجامع المشترك فيما سبق أن المناخ فاعل أساسي في التأثير على الحياة الإنسانية في دول إفريقيا تحديدًا. [2] كما أن السيول والفيضانات في جنوب السودان أثرت في أكثر من 700 ألف شخص وأنحت باللوم على تغير المناخ في أسوأ سيول اجتاحت هذا البلد منذ نحو 60 عام وبصورة أسوأ من أي منطقة في العالم. [3]

الشكل 3 : تصنيف التغير المناخي لقارة إفريقيا.

[1] لمين هامش، وآخرون، رهانات الأمن البيئي في ليبيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة، (المؤتمر العلمي الرابع بعنوان القانون والبيئة يومي 22-23 أفريل 2018، جامعة طنطا، مصر)،2018، ص 8.

[2] سلاف نعيمة، **مرجع سابق**، ص 11.

[3] إفريقيا أقل المساهمين في التغير المناخي وأكبر ضحاياه، تاريخ النشر 2021/10/20. الرابط https://www.alkhaleej.ae ، تاريخ الدخول 2022/02/22.

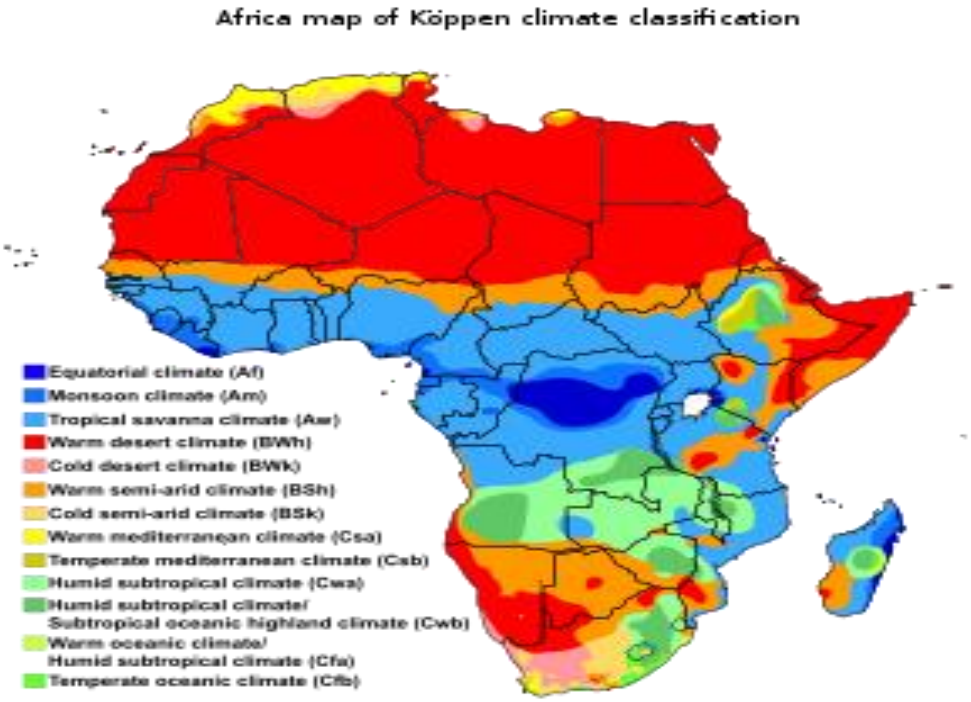

المصدر: ar.wikipidia.com

لقد شهدت القارة الإفريقية ارتفاع سنوي لدرجة الحرارة فيها بلغ حوالي 0.5 درجة مئوية، ونأخذ على سبيل المثال: دول حوض النيل حيث شهدت هذه الدول مستويات مرتفعة لدرجة الحرارة تراوحت ما بين 0.2 و0.3 درجة مئوية رواندا 0.7 درجة مئوية، فالغازات التي تحافظ على حرارة الجو ازدادت تركيزها بفعل النشاطات الإنسانية، وهذا ما يطلق عله بالبيوت الزجاجية إذ تحتجز الحرارة التي تحملها أشعة الشمس. هذه الغازات تسببت في احتباس الأشعة فوق الحمراء، مسببة ارتفاع درجة الحرارة نتيجة لتركيز مفعول الغازات الدفينة الناتجة عن التلوث. [1]

سادسًا: التلوث

يحدث التلوث بصوره المتعددة نتيجة للنشاطات الإنسانية التي تؤدي إلى زيادة أو إضافة مواد أو طاقة جديدة للبيئة، وتعمل هذه المواد إلى تعريض حياة الإنسان وصحته ورفاهيته للخطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وينتج عن التلوث مشكلات تفرعية عديدة منها: ارتفاع حرارة الأرض بصورة مباشرة، أو غير مباشرة وتآكل طبقة الأوزون، الأمطار الحمضية، زيادة البكتيريا، وتفشي الأمراض [2] الذي يشمل تلوث الهواء، والماء والغذاء ، بمعنى حدوث تغيرات في خواص البيئة مما يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

[1] كمال محمد صديق، فهيمة كريم رزيج، " قضايا الأمن البيئي تحديات الواقع وآفاق المستقبل "، **مجلة الآداب**، العدد 118،2016، ص 158.

[2] نوال منصوري، ماهية البيئة وقضاياها في الوطن العربي، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 1، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 96.

إلى الأضرار بالكائنات الحية وممارسة الإنسان لحياته. وترجع أسباب تلوث البيئة الإفريقية إلى الممارسات التقليدية وغياب الوعي البيئي، حيث لا توجد خطوات فعلية لدى معظم دول إفريقيا في سبيل الخلاص من المشكلة، فمثلا تلوث الهواء تأتي أهم أسبابه من الوسائل التقليدية في الزراعة والتي لا يعرف السكان غيرها.

تشير التقديرات إلى أن الأمراض وحالات الوفيات قبل العمر الافتراضي الناتجة عن عوامل بيئية وتلوثها تصل إلى 18% من مجمل الأمراض في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى قصور إصدارات المياه والمرافق الصحية و4% إلى تلوث الهواء داخل المنازل و3% إلى الأمراض التي تنقلها الحشرات بسبب تلوث التربة والماء و2% إلى تلوث المناطق الحضرية و1% إلى المخلفات الصناعية، بينما تحظى دول إفريقيا جنوب الصحراء بأرقام تصل إلى 26,5%وفقًا لتقرير المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة.

كما أعلنت إحصائية صادرة من الأمم المتحدة عام 2013 أن 115 شخص يموتون كل ساعة في إفريقيا بسبب الأمراض المتعلقة بتلوث المياه وعدم الاهتمام بالنظافة وسوء شبكات الصرف الصحي. تعتبر النفايات الكيميائية من الصناعة والزراعة مصدرًا كبيرًا للتلوث ولاسيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية. إضافة إلى ذلك لا تزال النفايات السامة تصدر إلى البلدان الإفريقية وتدفن فيها، ويحدث ذلك رغم الجهود الرادعة لذلك مثل اتفاقية باماكو لعام 1991 بشأن خطر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها ضمن إفريقيا. وفي عام 2006 قامت شركة هولندية بإلقاء 500 طن من النفايات السامة في 16 موقعًا في أبيدجان ساحل العاج وتسبب ذلك في تلوث المياه الشرب في المدينة والتربة ومصائد الأسماك، وفي مقتل أكثر من 10 أشخاص وتضرر أكثر من 100 ألف شخص. ومن أكثر الدول الإفريقية التي تقوم بدفن النفايات بالطرق غير الشرعية نذكر: الصومال، تنزانيا، جنوب إفريقيا، نيجيريا، غانا، ساحل العاج والسنغال، وتعتبر النفايات الخطرة القادمة من أوروبا أكثر المواد التي تدفن في إفريقيا.

المطلب الثاني: تأثير المشكلات البيئية على قطاعات الأمن في إفريقيا

تشكل المشكلات البيئية في القارة السمراء رهان أمني كبير على المستوى الإقليمي والدولي على حد السواء. وتعددت التأثيرات المشكلات البيئية على الأمن في قارة إفريقيا إلى ما يلي:

أوّلاً: تهديدات بيئية على الأمن الغذائي

إن المشكلات البيئية وعلى رأسها تغير المناخ تزيد من تهديد الأمن الغذائي، إذ تتناقص الإنتاجية وترتفع الأسعار في البلدان التي تعاني أصلاً من انعدام الأمن الغذائي المزمن. تعد

إفريقيا أكبر بؤرة للفقر، حيث يتدنى مستوى الفقر إلى أقل المستويات في العالم، جاء في تقرير الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD2000م) أن من بين 48 دولة في العالم الأقل نموًا نجد 33 دولة في إفريقيا أي 69% من العالم لدول إفريقيا، كذلك أشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الصادر في روما أن 86 دولة ذات الدخل المنخفض في العالم 43 منها في إفريقيا أي 50%، وأن متوسط دخل الفرد في إفريقيا لا يزيد عن 2 دولار في اليوم.

حسب إحصائيات منظمة التغذية والزراعة والنمو FAO بلغ عدد العاجزين عن تلبية احتياجاتهم من الطاقة الغذائية ما بين 2011 و2013 في إفريقيا جنوب الصحراء حوالي 223 مليون شخص، وأكثر من 3,5 مليون نسمة في شمال إفريقيا. وتؤكد بيانات المنظمات الدولية أن ما يزيد عن 14 ألف نسمة يموتون يوميًا بسبب الجوع وأغلبهم في إفريقيا، أضف إلى ذلك أن قارة إفريقيا أكثر قارات العالم تأثرًا بحدوث المجاعات البيئية لفقرها الاقتصادي واستنزاف ثرواتها الطبيعية لصالح تحالف الدول الكبرى. [1]

لعبت الكوارث الطبيعية الملازمة للقارة سواء طبيعية كالجفاف أو اصطناعية بشرية وكذا الكوارث الصحية التي تأتي بالأمراض والأوبئة الفتاكة مثل الملاريا والايبولا والايدز دور بالغ الأهمية في غياب الأمن الغذائي في إفريقيا، فعلى سبيل المثال يعاني 60% من سكان منطقة الساحل والغرب الإفريقي من نقص التغذية وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى التغيرات المناخية والتردي البيئي. [2]

والجدول الآتي يوضح بعض أزمات طوارئ الغذاء التي تواجه بعض الدول الإفريقية.

الجدول رقم 03:أزمات الغذاء في إفريقيا.

الدولة	الكارثة المتسببة في أزمة الغذاء	الدولة	الكارثة المتسببة في أزمة الغذاء
- تشاد	لجوء، أمطار ضعيفة.	- ليبريا	حروب، نزوح.
- إفريقيا الوسطى	حروب.	- ساحل العاج	حروب، نزوح.
- السودان	حروب، نزوح، جفاف.	- أوغندا	حروب، نزوح.
- بورندي	حروب، نزوح، لجوء.	- بوركينافاسو	جفاف، نزوح.
- الكونغو الديمقراطية	حروب، نزوح، لجوء.	- موريتانيا	جفاف، نزوح.
- جمهورية الكونغو	نزوح، لجوء.	- النيجر	جفاف، نزوح.
	عودة نازحين، جفاف.	- سيراليون	لجوء، نزوح.
	نزوح، جفاف.	- ليسوتو	جفاف.

[1] أمينة دير، **مرجع سابق**، ص 69.

[2] ماهر حامد سعداوي، عطية محمود الطنطاوي: "حالة الأمن الغذائي في إقليم جنوبي إفريقيا: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية "، **مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، المجلد 12، العدد2، جويلية 2020، ص 652.

- اريتريا	لجوء، نزوح.	- ناميبيا	جفاف.
- أثيوبيا	جفاء، لجوء.	- ملاوي	جفاف.
- غينيا	حروب جفاف.	- أي سواتيني	جفاف.
- تنزانيا	جفاف،أزمات		
- الصومال	اقتصادية.		
- زيمبابوي			

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة 2017 ص 44.

كما تتعدد أسباب انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا إلى عدة مشاكل معقدة ومتعددة وتشمل، فيروس نقص المناعة البشرية والايدز، تغير المناخ والتردي البيئي والنزاعات والانفجار السكاني ونظم الحكم البيئية والانهيار في الخدمات العامة والديون، حيث كان ذلك له وقع على مصادر الزراعة التقليدية بما يجعلها غير مستدامة. [1]

ثانيًا: تهديدات بيئية على الأمن الصحي

تؤثر المشاكل البيئية كذلك على سلامة صحة الإنسان، حيث يمثل الهواء النقي والمياه العذبة، والغذاء الكافي والمأوى المناسب والسلامة من الأمراض من أهم المحددات الأساسية لسلامة الصحة الإنسانية. وتعتبر إفريقيا من أكبر المناطق في العالم عرضة لمخاطر التهديدات البيئية ما ترتب عنها آثار سلبية على الأمن الصحي. كما ينظر إلى تغير المناخ على أنه أكبر تهديد للصحة العالمية في القرن الواحد والعشرين، نظرًا لأنه يعرض المجتمعات بطريقة غير طوعية لآثار الغازات الدفينة. حيث شهدت إفريقيا أعلى نسبة وفيات الأطفال المرتبطة بالإسهال قدرت ب 70% من 1.3 مليون حالة وفاة للأطفال الأقل من 5 سنوات في عام 2008. [2]

لعل ما تعاني منه القارة الإفريقية ليس معاناة صحية فحسب بقدر عدم وجود رصيد دوري للأمراض حتى تتم المكافحة والاستئصال، وعلى رأسها مرض الكوليرَا. كما أن الإحصائيات التي تم جمعها لحالات الطاعون البشري بالبلدان الإفريقية بلغت 200 ألف حالة بمتوسط 123 حالة سنويًا (2007-1877)، كما تعد عدوى الديدان الطفيلية من أكثر أنواع العدوى شيوعًا في العالم خاصة بالمجتمعات الأشد فقرًا والأكثر حرمانًا، حيث تستحوذ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على ما يزيد على 51% من حالات الوفاة بداء الأمراض الطفيلية بالعالم بمعدل وفاة بلغ 657 في الألف وبإجمالي 4849 ألف حالة وفاة. وتشير التقارير إلى أن عدد الملاريا الذي تتحمله السودان 62% والصومال 9% من خلال تتبع تطور معدلات الإصابة والوفاة بمرض الملاريا في القارة الإفريقية. [3]

---

[1] مبادرة الأمن الغذائي في إفريقيا (الخطة والميزانية لعامي 2009-2010)، ص 1 .الرابط -https://www.ifrc.org ،تاريخ الدخول 2022/03/18.

[2] أمينة دير، **مرجع سابق**، ص 75.

[3] صخري محمد ، الأمن الصحي:" التحولات الوبائية ذات استراتيجيات المواجهة بقارة إفريقيا "، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الإستراتيجية** ، تاريخ النشر 13-09-2020 ،الرابط https://www.Politics-dz.com ،تاريخ الدخول 18-03-2022.

مما سبق يتضح تدني أمد الحياة في إفريقيا نتيجة لما تشهده القارة من جفاف وانخفاض في مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقر. وتتجلى نواحي التفاوت بين الدول الإفريقية في النواحي في الحياة الصحية المتوقعة، حيث حقق إقليم إفريقيا الشمالية أعلى توقع للحياة التي يمكن أن يعيشها الفرد في صحته وبلغت 61 عامًا، في حين حقق إقليم وسط إفريقيا أدنى توقع لحياة صحية بلغ 48 عام سنة 2013.[1]

ثالثا: تهديدات بيئية على الأمن الاقتصادي

إن الأوضاع البيئية المتردية انعكست سلبًا على الأداء الاقتصادي والدخل السنوي للفرد في إفريقيا. وتعتبر التهديدات البيئية أكبر عائق للتنمية في إفريقيا، من خلال المخاطر الناجمة عن التصحر والجفاف. بالإضافة إلى المشاكل البيئية الأخرى التي تشكل تحديًا يجب مجابهته من أجل تحقيق التنمية ومواجهة إشكالية الأمن الغذائي، وبالأخص عندما نعلم أن غالبية المجتمعات الإفريقية مجتمعات ريفية تعتمد في حياتها على مصادر الطبيعة، فالمنتجات الزراعية تستهلك محليًا وجزء منها يصدر على موارد مالية، كتصدير النباتات التي تستعمل في الميدان الطبي وحتى الطاقة في بعض الأحيان. كما أن الطبيعة والحظائر المحمية للحيوانات في بعض الدول الإفريقية تشكل العمود الفقري للقطاع السياحي، بالإضافة إلى أكثر من 70% من دول الساحل في الصحراء الإفريقية تعتمد على الغابات والثروة السمكية و60%من احتياجات الطاقة مصدرها الخشب. [2]

يعاني أغلبية سكان القارة السمراء من الفقر الذي يمثل إلى جانب التدهور البيئي تهديدًا حقيقيًا للنمو الاقتصادي، وكما هو معروف فإن الفقر يعتبر السبب الرئيسي في تدهور البيئة واستنزاف الموارد، وبنفس القدرة تؤدي البيئة المتدهورة والموارد المستنزفة إلى مضاعفة تفشي الفقر، مما يهدد النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر والمستقبل. حيث أن حجم الفقر الحالي في قارة إفريقيا يمثل 40% من حجم السكان وهو ما يفرض تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية، حيث أن مشكلة عدم المساواة لا تزال كعقبة كبيرة في تخفيض معدلات الفقر. [3]

إضافة إلى حجم الديون حيث أنه في الفترة الأخيرة اتجهت العديد من الدول الإفريقية إلى التوسع في الاقتراض لتعويض عجز الموازنات العامة الذي يسبب مشكلات اقتصادية في حال ما لم تستطع الدول الإفريقية الوفاء بديونها، حيث تكافح معظم الدول لسداد ما قيمته 583 مليار دولار بين عامي (2008-2018)، كما يترتب على ذلك تدني في كل متوسط دخول الأفراد ومستوى البنية التحتية مما يعرقل دفع عجلة التنمية الإفريقية.

رابعًا: تهديدات بيئية على الأمن السياسي

امتدت التهديدات البيئية إلى البعد السياسي، أبرز مظاهرها نذكر:

---

[1] ماجدة إبراهيم عامر، "الأمن الصحي في إفريقيا"، **مجلة المجمع الدولي العلمي المصري**، المجلد9، العدد9، 2015، ص ص203.219.

[2] أمينة دير، **مرجع سابق.** ص 76.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، تقرير أممي يكشف أن الفقر مستمر في الارتفاع في إفريقيا، الرابط:https://www.Fao.orgتاريخ الدخول 16-03-2022

- **النزاعات المائية:**

تعد أزمة المياه في إفريقيا من أخطر التحديات التي تواجهها المنطقة في القرن 21، حيث تعد التوترات والخلافات السياسية بين الدول حول المصادر المائية من أخطر أسباب تعميق الصراعات حول هذا المورد الاستراتيجي، لأن معظم أحواض الأنهار في إفريقيا والبالغ عددها **50 حوض** عابرة للحدود. وقد يؤدي نقص المياه والمحاصيل الزراعية مع ارتفاع مستمر في عدد السكان وضعف الحلول السياسية والقدرة على حل المشكلات إلى احتمالات زيادة حدوث أزمات سياسية. وقد حددت الأمم المتحدة تسعة أحواض نهرية في إفريقيا تحت خطر التوترات أو الصراعات من بينها: **كونين Kunene، زامبيزي Zambezi، ليمبوبوLimpopo، أورانجOrange**، والنيل، وحسب **غارسيا Garcia "** معادلة المياه في هذه الدول معقدة بالعديد من الصراعات بين داخل الدول، وبانعدام الأنظمة التعاونية لتقاسم المياه أو يقدم القوانين الدولية ".[1]

هناك مشاكل بين دول حوض النيل خاصة مصر، السودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا، فأثيوبيا والتي تساهم بتزويد مياه نهر النيل ب 87%من مياهه اعتبرت أن هذه المياه ثروة قومية في حين تطالب أوغندا كل من مصر والسودان بدفع تعويضات مالية لها نظير قيامها بدور المخزون الطبيعي لمياه نهر النيل، في حين تشتكي كينيا من المشروعات الأوغندية لتوليد الكهرباء والتي تؤدي إلى إغراق أجزاء من الأراضي الكينية، وهذا ما يوضح الخلافات بين دول حوض النيل إذ يمكن أن ترتقي هذه الخلافات إلى نشوب نزاعات مباشرة.

كما شهدت كل من السودان، غانا على طول الحدود الكينية الإثيوبية حالات عنف مماثلة يسبب الصراع على الموارد المائية حيث قتل أكثر من **167 ماليًا** وفر أكثر من **50 ألف** من منازلهم في أعمال العنف التي اندلعت في **2019** بسبب شح المياه، كما أنه في جزيرة مدغشقر أدى الجفاف الذي تعرضت له البلاد منذ 5 سنوات متتالية إلى وصولها إلى حالة المجاعة بصورة رسمية ناجمة بوضوح عن تغير المناخ. [2]

- **تأجيج النزاعات البيئية:**

تلعب التهديدات البيئية مثل تغير المناخ وشح الموارد الطبيعية دورًا في تأجيج الصراعات الداخلية، وقد يؤدي الشح المتزايد في الموارد الزراعية والمائية والطاقية إلى اضطرابات دولية، فالموارد الطبيعية هي السبب في 40% من الحروب الأهلية التي اندلعت في الأعوام الستين الماضية، فمنذ 1990 نشب 18 صراع على الأقل بسبب استغلال الموارد الطبيعية وموارد بيئية أخرى.

وقد ساهم التنافس على الأراضي في كينيا في تأجيج نشوب العنف بعد انتخابات عام 2008، بالإضافة إلى أن المياه والأراضي والتصحر لعبت دورًا مهمًا في أزمة دارفور في

[1] أمينة دير، **مرجع سابق**، ص 78. 82.

[2] محمد سليمان الزواوي، التغير المناخي وأثره على الصراع في إفريقيا،مجلة قراءات إفريقية، تاريخ النشر 24-02-2022، الرابط: https://www.giraatafrican.com، تاريخ الدخول 20-03-2022.

السودان، حيث ذكر في تقرير الأمم المتحدة للبيئة UNEP لعام 2007 أن الصراع في دارفور في جزء منه مرتبط بالتدهور البيئي وتغير المناخ، حيث على مدى 40 سنة الماضية انخفضت نسبة هطول الأمطار في المنطقة بنسبة 30% وتقدمت الصحراء بأكثر من ميل واحد في كل عام، ويذكر التقرير أن التوتر الناتج بين المزارعين والرعاة حول اختفاء المراعي وانخفاض برك المياه أدى ولو جزئيًا بنشوب الصراع في دارفور.

- **هشاشة الدول والافتقار إلى الحوكمة الرشيدة:**

يتطلب الأمن توفر السلع والخدمات البيئية الحالية والمستقبلية ذلك من خلال الحوكمة الرشيدة وآليات تجنب النزاع وحله ومنع الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها، فالحوكمة غير الرشيدة والمؤسسات الجائرة تمنعان الناس من الحصول على أرزاق آمنة وهو ما توضحه نزاعات حيازة الأرض في إفريقيا الجنوبية.

- **تهديد التمتع بحقوق الإنسان:**

تشكل التهديدات البيئية مخاطر مباشرة على حياة البشر. حسب **جارد دايموند Jard Diamond** فإن الأسباب الكامنة وراء الإبادة الجماعية في رواندا التي أودت بحياة ما يقارب 800 ألف شخص عام 1994 هي تدهور الأراضي والنمو السكاني الهائل وندرة الموارد.

خامسًا: تهديدات بيئية على الأمن الإنساني:

من بين مظاهر التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا نذكر ما يلي:

- **الهجرة البيئية:** التي قد تساهم في زيادة التدهور وقابلية التأثر بالكوارث الطبيعية. يرى الباحثون أن إفريقيا من أكثر القارات التي تعاني من تفشي هذه الظاهرة، حيث يقدر عدد ضحايا الهجرة القسرية في إفريقيا ما يقارب 25 مليون شخص منهم 10 ملايين لاجئ و15 مليون نازح. ففي البحيرات العظمى في إفريقيا شكل اللاجئون تهديدًا لأمن وسلم المنطقة، الأمر الذي دفع بالدول الغربية بالدفاع عن حقوق الإنسان والتنديد بالانتهاكات والاضطهاد للأقليات.
- **هشاشة الخدمات والمرافق:** يفتقر سكان إفريقيا جنوب الصحراء إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، حيث تم تقدير 330 مليون شخص يفتقرون إلى الصرف الصحي السليم حسب ما ورد في منظمة الصحة العالمية لعام 2011.

حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 أن أوجه الحرمان البيئي يشمل قياس ثلاث مؤشرات أساسية تتمثل في:

- قلة الحصول على الوقود المحسن للطهي؛
- قلة الحصول على المياه الصالحة للشرب.
- عدم توفر خدمات الصرف الصحي المحسن.

بالإسقاط على القارة الإفريقية فإن حدة أوجه الحرمان البيئي تبلغ أشدها في منطقة جنوب الصحراء، حيث يواجه 99% من الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد وجهًا واحدًا على الأقل من أوجه الحرمان البيئي.[1]

خلاصة

بعد دراسة الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة يتضح ما يلي: غياب الإجماع بين المختصين حول مفهوم واحد للأمن باعتباره مفهومًا غامض، حيث ظل لوقت طويل مرتبط معناه بالمدرسة الواقعية التي اختزلته في المجال العسكري، لكن مع بداية التسعينات تحول مفهوم الأمن إلى مفهوم جديد واسع وله أبعاد جديدة وقطاعات مختلفة، خصوصًا مع الطرح الذي قدمه باري بوزان للأبعاد الخمسة للأمن (العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي والمجتمعي)، ساهمت هذه المراجعات في حقل الدراسات الأمنية إلى ظهور مفاهيم جديدة، منها الأمن البيئي نظرًا لما تشكله القضايا البيئية من أهمية باعتبارها أحد القضايا السياسية العالمية المعاصرة. كما أن المشكلات البيئية الموجودة خاصة منها الإفريقية أدى إلى بروز تهديدات أمنية جديدة مختلفة عن التهديدات التقليدية، تتعدد أبعادها ونتائجها وخيمة على بقاء الكائنات ككل لأنها عابرة للحدود.

[1] فريد حموم، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004)، ص 46.

الفصل الثاني

جهود الإتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي: السياسات والبرامج

إن تفاقم المشكلات البيئية في القارة الإفريقية، والتي خلقت تدهورًا كبيرًا في الأنظمة البيئية للقارة، التي لا تستقيم حياة البشر من دونها الأمر الذي جعل الدول الإفريقية، وعلى رأسها الإتحاد الإفريقي تبحث على تحقيق التعاون فيما بينهما من أجل مواجهة هذه المعضلات، وذلك من خلال مجموعة من السياسات، والمؤتمرات، والمبادرات الهادفة إلى حماية البيئة، محاولاً من خلالها إيجاد الحلول الحقيقية حول الوضعية الخطرة للحالة البيئية في إفريقيا.

المبحث الأوّل: هياكل الاتحاد الإفريقي المختصة بالبيئية

توجد العديد من الهياكل والآليات الإقليمية على مستوى الإتحاد الإفريقي، وكذلك على مستوى الدول الإفريقية، والتي تلعب دورًا بالغًا في تحقيق الأمن البيئي داخل إفريقيا.

المطلب الأول: المؤتمرات الوزارية

أوّلاً: المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة (AMCEN)

أنشأ المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة في ديسمبر 1985 الذي يجمع بين الحكومات والمؤسسات وشركاء التنمية لصياغة سياسات تهدف إلى معالجة أكثر القضايا البيئية إلحاحًا في إفريقيا.

يعقد المؤتمر دورته العادية مرة كل سنتين، ودورات استثنائية بين الدورات العادية عند الضرورة، يعمل مكتب إفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة كأمانة للمؤتمر، يضم المؤتمر جميع الدول الإفريقية، ويساعدها على القدرة على تعزيز التعاون الإقليمي ووضع سياسات بيئية مشتركة من أجل تعزيز الرخاء والرفاهة في المنطقة الإفريقية. [1] ويشمل دور المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة في ما يلي:

- توفير القيادة على مستوى القارة من خلال تعزيز الوعي وتوافق بشأن القضايا البيئية العالمية والإقليمية.
- وضع مواقف مشتركة لتوجيه الممثلين الأفارقة في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية الملزمة قانونيًا.
- تعزيز المشاركة الإفريقية في الحوار الدولي بشأن القضايا العالمية ذات الأهمية لإفريقيا.

[1] محمد عيدني، وزراء البيئة الأفارقة يجتمعون بالصخيرات ،جريدة أصوات ،16 أفريل 2018، الرابط: https://journalaswat .com، تاريخ الدخول25-03-2022.

- استعراض ورصد البرامج البيئية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية الوطنية.
- توفير التوجيه الاستراتيجي والسياسي والإقليمي لتعزيز الإدارة البيئية السليمة من أجل التنمية المستدامة.
- تشجيع تصديق البلدان الإفريقية على الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمنطقة.
- بناء القدرات الإفريقية في مجال الإدارة البيئية. [1]

كما ساهم المؤتمر المعني بالبيئة في إثراء قواعد القانون البيئي الإفريقي بمصادر جديدة من قرارات وإعلانات بيئية، ويعد من أهم المؤتمرات البيئية على الإطلاق حيث عقد منذ إنشائه إلى غاية 2019 19 دورة عادية كل سنتين و6 دورات استثنائية أو خاصة تم خلالها مناقشة قضايا المناخ وسبل التكيف، كما ساهم في صياغة إعلان سياسي إفريقي قوي أدرج ضمن الوثائق التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. [2]

ثانيًا: المؤتمر الوزاري الإفريقي للأرصاد الجوية (AMCOMET)

أنشأ في عام 2010 بنيروبي-كينيا، من أجل توفير القيادة السياسية لتطوير وتوفير واستيعاب خدمات الطقس والماء والمناخ التي تلبي احتياجات قطاعات معينة من المجتمع. كما يوفر المؤتمر التوجيه الإرشادي من خلال الإستراتيجية الإفريقية المتكاملة للأرصاد الجوية لخدمات الطقس والمناخ التي أقرها الإتحاد الإفريقي، والتي تدعو إلى تقديم الدعم من الحكومات والشركاء لتوفير الإطار التشريعي الموارد المالية لدعم توفير خدمات دقيقة في مجال الأرصاد الجوية. [3]

يهدف هذا المؤتمر إلى تعميق العلاقات الإفريقية في مجال الأرصاد الجوية وتبادل الخبرات والبحوث والتدريب ومناقشة تأثير التغيرات المناخية على الدول الإفريقية، إضافة إلى أن إصدار المعلومات المناخية من شأنه أن يعزز قدرة الأقسام الوطنية للدول الإفريقية للأرصاد الجوية على استغلال تكنولوجيات مراقبة الأرض من أجل تحري الجفاف والسيول والطقس والمناخ، وأحوال الأسماك والمراعي والغابات كأداة للتأقلم مع التغيرات المناخية والحد من انعكاساتها. [4]وتعد الإستراتيجية الإفريقية المتكاملة حول الأرصاد الجوية التي تم

[1] المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة ، عن الشبكة العربية لمعلومات الشبكة الإفريقية لمعلومات السكان ، الرابط: https://www.unep.org/Regions/africa، تاريخ الدخول 25-03-2022.

[2] خديجة سلمى ميرود، **مرجع سابق**، ص 320.

[3] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، انجازات المؤتمر الوزاري الإفريقي للأرصاد الجوية 2010-2018 ، ص ص 4، 7 ، الرابط: https://public-wmo.int ، تاريخ الدخول 01-05-2022.

[4] وكالة السودان للأنباء، الخبراء: خطة تنفيذية للإستراتيجية الإفريقية للأرصاد الجوية، 11-02-2014، الرابط: https://www.sudaness.com>suna ، تاريخ الدخول 01-05-2022.

تطوريها كوثيقة تهدف إلى تعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية مرجعية هامة بالنسبة للمؤسسات المالية والشركاء في التنمية والتنسيق والتدخلات الرامية إلى تعزيز خدمات الطقس والمناخ والماء في إفريقيا، كما تشجع أيضًا التنفيذ المنظم للإطار العالمي للخدمات المناخية في إفريقيا(GFVS).

كما تقوم الإستراتيجية التي تدعمها خطتها للتنفيذ وتعبئة الموارد (2016-2027) على خمس ركائز إستراتيجية مترابطة هي:

- زيادة الدعم السياسي والاعتراف بالمرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا ومراكز المناخ الإقليمية.
- تحسين سبل الوصول إلى خدمات الأرصاد الجوية (لاسيما في قطاعي الملاحة والطيران).
- تعزيز الشراكات مع المؤسسات وآليات التمويل.
- تعزيز خدمات الطقس والمناخ من أجل التنمية المستدامة.
- دعم توفير خدمات الطقس والمناخ لأغراض التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره.

ثالثًا: مؤتمر وزراء الأفارقة لمصائد ومزارع الأسماك:

تأسس في سبتمبر **2010** في باجول عاصمة غامبيا، من أجل الحفاظ على الثروة السمكية بحكم تعرضها لعدة أخطار وذلك بإصلاح قطاع مصائد الأسماك والاستزراع المائي، ويعمل على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في المحافل الإقليمية والدولية لمصائد الأسماك للاستفادة من خبرتهم وتطوير العمل الإفريقي في مجال الحفاظ على مصائد ومزارع الأسماك. [1]يقوم المؤتمر بأدوار عديدة تبرز في: زيادة الاعتماد المخصصة في الميزانية لقطاع مصائد ومزارع الأسماك وفقًا لالتزام ماوبوتو **2003** للبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية، الذي تعهدت فيه الدول الأعضاء بتخصيص **10%** من ميزانيتها الوطنية للزراعة؛تنفيذ خطة عمل الإتحاد الإفريقي النيباد لتنمية مصائد ومزارع الأسماك الإفريقية،حث الدول الإفريقية على تعزيز الرصيد والمراقبة والإشراف وتوطيد التعاون الإقليمي للحد من الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه.

رابعًا: مؤتمر وزراء الأفارقة للحفاظ على الثروة الحيوانية:

[1] خديجة سلمى ميرود،**مرجع سابق**، ص 299.

يعد وسيلة للحفاظ على هذا النوع من الثروة نظرًا لتنوعها في القارة الإفريقية الحيوانية واعتبارها مصدرًا رئيسيًا للأمن الغذائية، والتكامل الإقليمي، والتنمية الاقتصادية من كل المخاطر التي تواجهها البيئة في إفريقيا، يهدف إلى تعزيز دور المرأة في تنمية الموارد الحيوانية في القارة.وله عدة أدوار نذكر منها:

- تعزيز الاستثمار في تنمية الثروة الحيوانية وفقًا لالتزام ماوبوتو لعام 2003 المتعلق بالبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية.
- تقوية انشاء آليات تنسيق وطنية لمواءمة المسائل المرتبطة بالصحة والصحة النباتية.
- تحسين نوعية ومواقيت آليات رفع التقارير عن الأمراض الحيوانية كما يحث المجموعات الإقليمية أيضًا على ما يلي:
- انشاء نظم إدارة الماشية جيدة الهيكلة لتحقيق التنسيق الفعال للأمراض والأوبئة الحيوانية العابرة للحدود.
- توسيع نطاق برنامج العمل لتنفيذ الإستراتيجية الإقليمية الإفريقية للحد من مخاطر الكوارث. [1]

خامسًا: مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه (AMCOW):

تأسس سنة 2002 في أبوجا بنيجيريا، ويعد آلية لإصلاح السياسة الإفريقية للمياه، والأداة المتكاملة للموارد المائية والأمن الغذائي، وهو لجنة تقنية متخصصة تابعة للإتحاد الإفريقي بهدف تعزيز التعاون، والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر بين الدول الأعضاء، من خلال الإدارة الفعالة لموارد المياه في القارة الإفريقية وتوفير خدمات إمدادات المياه، وفي سنة 2008 وافق رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي على الالتزامات لتسريع تحقيق أهداف المياه والصرف الصحي في إفريقيا.وأهم أهدافه نذكر:

- التعاون القاري وتبادل المعرفة والعمل الجماعي لإنشاء مجتمع إفريقي لأفضل الممارسات في مجال المياه الجوفية والسطحية ومياه الأمطار والموارد المائية العابرة للحدود.
- وضع وتنفيذ سياسات وإستراتيجيات متماسكة لإدارة الموارد المائية.

كلف المجلس برصد التقدم في ضوء الخطط الوطنية وتقديم التقارير عن التقدم المحرز بما في ذلك مساهمته في تنفيذ مبادرة المياه المشتركة بين الإتحاد الأوروبي وإفريقيا ومبادرة الولايات المتحدة الأمريكية ومرفق المياه الإفريقي. [1]

[1] الإتحاد الإفريقي ، وثيقة مصائد ومزارع الأسماك ، ص 31 ، الرابط: https://au/int>file>decisions/.

المطلب الثاني:المراكز والمكاتب البيئية للإتحاد الإفريقي

توجد مراكز بيئية حديثة تابعة للإتحاد الإفريقي قام بإنشائها من أجل متابعة القضايا البيئية في إفريقيا، نذكر منها ما يلي:

أوّلاً: المركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية:

وضع النظام الأساسي له في 31 جانفي 2016من طرف الإتحاد الإفريقي، وقد تم اعتماده في الدورة 26 من قبل الإتحاد الإفريقي وهو وكالة متخصصة تابعة للإتحاد مسؤول عن تنمية الموارد المعدنية في إفريقيا، والتي تهدف إلى ضمان قدرة قطاع الصناعات الاستخراجية على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء القارة وضمان أن الموارد المعدنية يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي والتنمية. [2]

ثانيًا: المركز الإفريقي للتدريب والبحوث في مجال الصحة النباتية (IAPSC):

جهاز مسؤول عن الصحة النباتية في القارة، يعمل على مكافحة الآفات واستصلاحها في قطاع الزراعة في جميع الدول الأعضاء، وضمان الأمن الغذائي في القارة، ودعم بناء قدرات البلدان الإفريقية من خلال: تقديم دورات تدريبية لتطوير برامج التدريب بما يتماشى مع متطلبات السوق للتخطيط لمؤتمرات الصحة النباتية. [3]

ثالثًا: المكتب الإفريقي لبحوث الغابات الاستوائية:

أنشأ باقتراح من الغابون طبقًا للاتفاقية الإفريقية للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية، يقوم بالأبحاث في مجال الغابات بهدف المحافظة عليها، من خلال تشجيع البحوث الخاصة بالغابات الاستوائية؛ تدريب الأخصائيين الإفريقيين في مجال الغابات الاستوائية؛ الحد من إزالة الغابات الاستوائية من خلال تخصيص معظم الدول الإفريقية لمساحات شاسعة من الأراضي لاستعارة الغابات.

رابعًا: المكتب الإفريقي لعلوم التربة:

يعتبر بمثابة بنك المعلومات الخاصة بعلوم التربة، أنشأ في **1981** ويقوم على حث الدول الأعضاء في منظمة الإتحاد الإفريقي ا على إعداد قدر الإمكان لخرائط التربة

[1] The African Ministers council on water (AMCOW) site: https://amcow-online.orgle: 15avr 2022.

[2] Centre of Phytosamtary Excellence Africa (COPE-AFRICA), About Africa Cope – site: https://africa.cope.org. le 22-04-2022.

[3] خديجة سلمى ميرود،**مرجع سابق**، ص ص307، 310.

الوطنية، التي تتيح للمكتب أن يضع خريطة واحدة بمساعدة الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإنشاء متحف التربة لإفريقيا.

خامسًا: المكتب الإفريقي للثروة الحيوانية:

أسس في عام **1951** كهيئة تنسيق لمكافحة الأمراض الوبائية تساهم في الحفاظ على الثروة الحيوانية ودعم التنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية. وقد لعب الإتحاد الإفريقي دورًا أساسيًا في مكافحة الطاعون البقري والقضاء عليه، من خلال عدة برامج أساسية مثل البرنامج المشترك 15-(JP15 وPARC) مكافحة الطاعون البقري لعموم إفريقيا و(PACE) مكافحة الأوبئة الإفريقية. ويشارك المكتب اليوم في عدد من البرامج التي تعزز مساهمة الموارد الحيوانية لإفريقيا في سبل العيش والأمن الغذائي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي. [1]

سادسًا: المركز الإفريقي للسياسات المناخية (ACPC):

دخل المركز الإفريقي للسياسات المناخية حيز التنفيذ في عام 2010، ويعمل كمحور للمعرفة وتسيير السياسات للحد من الفقر عبر التخفيف والتكيف مع تغير المناخ في إفريقيا. قدم المركز الإفريقي للسياسات المناخية مساهمات كبيرة في إعادة تشكيل جدول أعمال مفاوضات تغير المناخ العالمي، وذلك بدعم لجنة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية حول تغير المناخ، والمؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة، إلى جانب توفير الدعم الفني وبناء القدرات لتعزيز الفريق الإفريقي للمفاوضين AGN بشأن تغير المناخ من أجل معالجة المصالح الإفريقية والدفاع عنها بشكل أفضل في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) على سبيل المثال.كما قام باستثمارات كبيرة في تعزيز وتحديث شبكات مراقبة الأرصاد الجوية والهيدرولوجية.[2]

كما يقوم بأدوار عديدة في مجال حماية البيئة وذلك من خلال:

- تقديم الخدمات الاستثمارية والمساعدات الفنية لتنفيذ اتفاقية باريس.
- مواصلة إجراء البحوث والتحليلات لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ في إفريقيا.

[1] Dearborn chirrs," Celebrating 60 years of the Africa Union – Interafrican Bureau for Animal Resources", **the Veterinary record**. (London Vol 169.N°20(NoV12.2011) P535 , site: www.proquest.com. Le 25-03-2022.

[2] فيرا سونجري ، تحقيق إفريقيا على الصمود في وجه تغير المناخ ، الرابط: https://www.un.org/ar/39456 ، تاريخ الدخول: 26-03-2022.

- تعزيز تطوير القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء من أجل التخطيط والسياسات والممارسات الإنمائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.
- تصميم المساحات التمكينية وعقد جواز لتعزيز التحالفات والشراكات الإستراتيجية من أجل الاستجابة الفعالة لتغير المناخ وتنمية المواقف المشتركة لإفريقيا وتحفيزها.
- توليد إدارة تخصيص منتجات معرفية متعددة اللّغات لتوصيل حلول المناخ بفعالية إلى الأوساط الرئيسية.

المطلب الثالث: اللجان والمعاهد والوكالات البيئية

أوّلاً: اللجان: وضح الإتحاد الإفريقي مجموعة من اللجان نذكر أهمها:

- لجنة التصحر والكوارث الطبيعية الأخرى: تشكلت في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1975 بهدف توسيع المساعدات المالية العاجلة الناتجة عن صندوق الإغاثة للطوارئ المخصص للدول التي تتأثر بالتصحر والكوارث الطبيعية الأخرى.
- لجنة الصناعة، العلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية: لها اختصاصات في إعداد مشاريع وبرامج الإتحاد وتقديمها إلى المجلس التنفيذي ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الإتحاد.
- اللجنة المتخصصة بالزراعة والتنمية والمياه والبيئة: لرصد وتقديم التوجيهات الإستراتيجية لتنفيذ قرارات وإستراتيجيات وخطط عمل الإتحاد في مجال الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة. [1]

ثانيًا: المعاهد والوكالات:

- المعهد الإفريقي للموارد الطبيعية: أنشأ سنة 1985 من أجل دعم خطة لاغوس، بشأن تنمية إفريقيا، وتولي القيام بالأنشطة في المجالات التالية: الأراضي والموارد المائية، الموارد النباتية، الموارد الحيوانية، الموارد الطاقية.
- الوكالة الإفريقية لمواجهة المخاطر: أنشأت سنة 2012 لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين قدرتها وتخطيطها واستعدادها لمواجهة الظواهر الجوية أو الكوارث الطبيعية الخطيرة بشكل أفضل (أنشأت كنظام فعال للتصدي للتغيرات المناخية والأزمات الغذائية وغيرها من الكوارث الطبيعية) التي زادت من مخاطر الجوع،

[1] خديجة سلمى ميرود،**مرجع سابق**، ص 299، 312.

وسوء التغذية لتزويد رؤساء الدول الإفريقية بالأموال والمساعدات الفعالة لمواجهة هذه المخاطر. [1]

- الوكالة الإفريقية لحماية المياه الإقليمية والاقتصادية الإفريقية: أسست باقتراح من ليبيا في عام 2009 خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات في الدورة العادية من 03 إلى 10 جويلية 2009 بليبيا).

يضاف لكل هذه الأجهزة والآليات الدور الرئيسي **لمفوضية الإتحاد الإفريقي (AUC):** حيث تقوم بتسيير الشؤون الإدارية له خاصة في المجال البيئي باعتبارها الأمانة العامة والجهاز الإداري للإتحاد، تتكون من الرئيس ونائبه وأعضاء المفوضية ويساعدهم عدد من العمال لتسيير المفوضية، مقرها أديس أبابا فهي تمثل القيادة السياسية للبرامج البيئية التي يطلقها الإتحاد الإفريقي، وتنسيق تدابير التصدي لتغير المناخ في إطار السياسات العامة الإقليمية.

كما يجب ألا ننسى الدور الريادي الذي يلعبه البنك الإفريقي للتنمية: أنشأ للمساهمة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلدان الإفريقية وتأسس عام 1964 من طرف منظمة الوحدة الإفريقية ويتألف من 3 فروع: البنك الإفريقي للتنمية، صندوق التنمية الإفريقي، الصندوق الاستئماني النيجيري. يهدف البنك الإفريقي إضافة إلى محاربة الفقر في إفريقيا. [2] وتزويد الحكومات الإفريقية والشركات الخاصة بالمال لكي تستثمر في بلدان الأعضاء الإقليمية، إلى ضمان استدامة النمو الصديق للبيئة الذي من شأنه حماية سبل العيش وتعزيز الأمن المائي والغذائي والطاقة، وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتحفيز الابتكار وخلق الوظائف والتنمية الاقتصادية. [3]

كما يقدم التمويل البيئي الإضافي لدول الإتحاد الإفريقي، بتمويل البرامج والمشاريع المختلفة التي تقوم بها الدول الإفريقية في تحقيق أمنها البيئي، بالرجوع إلى القرارات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة، وكذا مفوضية الإتحاد الإفريقي.

[1] البنك الدولي يمول مشروعًا لتسيير الموارد المائية الموريتانية ب71 مليون دولاً ، الرابط: https://www.afigaleness.net ، تاريخ الدخول: 17-04-2022.

[2] بنك التنمية الإفريقي ، الرابط: https://stringfiscer.com ، تاريخ الدخول 01-05-2022.

[3] مجموعة البنك الإفريقي للتنمية في قلب تحولات إفريقيا: (الإستراتيجية المعتمدة للأعوام 2013-2022) ، الرابط:www.afdb.org ، تاريخ الدخول: 01-05-2022.

المبحث الثاني: سياسات الإتحاد الإفريقي لمواجهة التهديدات البيئية

لا تنحصر السياسات البيئية فقط في معالجة الأضرار البيئية، وإنما تتعدى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة من اجل تحقيق الأمن البيئي، لذا وضع الإتحاد مجموعة من السياسات التي من شأنها أن تواجه التهديدات البيئية في القارة الإفريقية.

المطلب الأوّل: الاتفاقيات والبرامج

يحاول الإتحاد الإفريقي تحقيق الأمن البيئي داخل القارة الإفريقية من خلال تفعيل مسار التنمية المستدامة، وكذا تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة، وذلك من خلال وضع قواعد القانون البيئة الإفريقي، الذي يستمد مصادره من الالتزامات الدولية والاتفاقيات والمبادرات والإعلانات والقرارات.

أوّلاً: الاتفاقيات البيئية للإتحاد الإفريقي

من أهم الاتفاقيات التي قام بها الإتحاد الإفريقي من أجل تحقيق الأمن البيئي نذكر:

1. اتفاقية حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية:

وهي الاتفاقية المعروفة باسم "اتفاقية الجزائر" التي أبرمت سنة 1968 تحت رعاية وإشراف منظمة الوحدة الإفريقية، حيث بدأ سريانها في 9 أكتوبر 1969، حيث حلت محل الاتفاقية المتعلقة بالحفاظ على الحيوانات والنباتات في حالتها الطبيعية لعام 1933، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع الجهود الفردية والجماعية لحفظ واستخدام وتنمية التربة والماء والموارد النباتية والحيوانية لضمان رفاهية البشر في الحاضر والمستقبل في جميع المجالات. [1]وقد أقرت الأحكام التالية:

- التزام الدول الأطراف باتخاذ التدابير الضرورية للحفاظ على التربة والمياه والموارد النباتية وفقًا للمبادئ والأسس العلمية؛
- التزام الدول الأطراف بتوفير الحماية الخاصة لأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بخطر الانقراض، وقد حددت الاتفاقية قائمة الأنواع التي يحظر صيدها إلا بتصريح خاص؛
- التزام الدول الأطراف بالحفاظ على المحميات الطبيعية الموجودة وقت نفاذ الاتفاقية والسعي نحو توفير محميات طبيعية جديدة؛

[1] خالد العراقي، **البيئة: تلوثها.. وحمايتها** (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط 1، 2011) ص 204.

- التزام الدول الأطراف، وهي بصدد سعيها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية بأن تأخذ في الاعتبار عوامل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. [1]

2. اتفاقية باماكو:

أبرمت اتفاقية باماكو سنة 1991 بشأن حظر نقل النفايات الخطرة والتحكم في نقلها عبر الحدود بمالي، وأصبحت سارية المفعول في 1998 بعد توقيع 25 دولة إفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية. تهدف الاتفاقية إلى حماية المنطقة الإفريقية من الخطر المتزايد على الصحة والبيئة للشعوب الإفريقية جراء النفايات الخطرة.وقد تعددت التزامات الدول الأطراف إلى ما يلي:

- ✓ الالتزام بخطر استيراد وتصدير ورمي النفايات الخطرة في إفريقيا؛
- ✓ الالتزام باستخدام وسائل الإنتاج النظيفة والرقابة على استيراد النفايات الخطرة؛
- ✓ الالتزام بتحمل المسؤولية في ما يتعلق بالنقل والتخلص من النفايات الخطرة بطريقة تتفق مع حماية صحة الإنسان والبيئة،[2]كما تهدف إلى:
  - تقييد استيراد المواد المشعة والخطرة إلى إفريقيا؛
  - السيطرة على نقل المواد عبر الحدود بالفعل في القارة الإفريقية؛
  - بخطر إلقاء أو حرق أي نوع من المواد الخطرة في البحر أو المحيط أو المياه الداخلية؛
  - تشجيع إنتاج انبعاثات أكثر نظافة وأكثر أمانًا؛
  - وضع تدابير احترازية للتخلص من النفايات السامة.

تغطي اتفاقية باماكو مجموعة من النفايات الخطرة يصرف النظر عن المواد المشعة، كما تسرد الاتفاقية كل المواد ذات الخصائص الخطرة ومنتجاتها المكونة، كما أنها توفر تدابير فعالة للتحكم في إلقاء النفايات الغربية على إفريقيا من قبل الدول الغربية، بحظر إلقاء السلع غير المسجلة ودون المستوى المطلوب من القارات الأخرى، خاصة من البلدان المتقدمة.

توجد اتفاقيات مرتبطة ومماثلة لاتفاقية باماكو مثل **اتفاقية بازل** ويمكن اعتبار **اتفاق المادة 11** أيضًا، لكن الفرق هو أن اتفاقية باماكو تركز على الدول الإفريقية، ولم يتم التصديق عليها إلا من قبل الإتحاد الإفريقي.[1]

---

[1] رياض صالح أبو العطا، **دور القانون الدولي العام في مجال حماية البيئة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ط 2، 2008)، ص 150.

[2] خديجة سلمى ميرود، دور الإتحاد الإفريقي في حماية البيئة(أطروحة دكتوراه في الطور الثالث LMD تخصص قانون البيئة جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق، 2020، 2021) ص ص 111-113.

تعد اتفاقية باماكو من أهم الاتفاقيات الإقليمية المتعددة الأطراف التي أبرمت في إطار المادة 11 من اتفاقية بازل لسنة 1989، وتختلف اتفاقية باماكو عن اتفاقية بازل في كون أن اتفاقية باماكو لسنة 1991 نصت على حظر تصدير النفايات الخطرة والنفايات النووية إلى القارة الإفريقية، وفرضت أيضًا حظرًا على عمليات إغراق النفايات الخطرة والنفايات النووية في البحار أو المياه الداخلية على عكس اتفاقية بازل التي استبعدت النفايات المشعة من تطبيق أحكام الاتفاقية.

لكن على الرغم من إبرام هذه الاتفاقية، التي تحظر استيراد النفايات الخطرة والنفايات المشعة إلى إفريقيا، وإصدار العديد من القرارات والتوصيات من طرف الإتحاد الإفريقي، والذي يعتبر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا جريمة في حق البيئة والشعوب الإفريقية، فما زالت ظاهرة التخلص غير المشروع للنفايات الخطرة والنفايات المشعة في أقاليم بعض الدول الإفريقية. [2]

3. اتفاقية مكافحة التصحر: (UNCCD)

في ضوء التقارير التي قدمتها البلدان الإفريقية الأطراف والبلدان المتقدمة الأطراف ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي اتفاقية دولية تمت الدعوة إليها من قبل منظمة الأمم المتحدة عام 1994، وملزمة من الناحية القانونية، حيث تنظم أمور لها علاقة بالبيئة والتنمية، جاءت من أجل تنظيم شؤون المناطق الجافة وشبه الجافة لمكافحة التصحر خاصة في إفريقيا.

وتلقي هذه الاتفاقية على كاهل الدول الأطراف فيها (الإتحاد الإفريقي كطرف أساسي فيها) العديد من المهام التي ينبغي العمل عليها بكل ما تملكه من مقومات مادية وبشرية، وأهم هذه المهام:

- السعي إلى تحسين الظروف المعيشية لمختلف المجتمعات التي تستوطن المناطق الجافة والقاحلة التي حددتها نصوص الاتفاقية.
- العمل على تحسين إنتاج الأراضي الجافة والقاحلة والتخفيف من آثار الجفاف.
- التأكيد على ضرورة تعاون البلدان المتقدمة والغنية لاسيما في مجال إدارة مستدامة لتلك الأراضي محل الاهتمام.

[1] "ما هي اتفاقية باماكو؟" الرابط: https://ar.history-hwb.com تاريخ الدخول 12-04-2022.

[2] محمد فوزي بن شعبان، حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة في ضوء أحكام اتفاقية بازل لعام 1989، (أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2017-2018)، ص ص48 - 52.

كما يدعو الإتحاد الإفريقي إلى وضع بروتوكول ملزم بشأن إدارة الجفاف وتعزيز القدرة على التحمل في إفريقيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في إفريقيا، لاسيما بشأن القضايا الإقليمية، إضافة إلى وضع الصندوق المقترح لحياد تدهور الأراضي. [1] وترتبط هذه الاتفاقية من حيث أهدافها ومضامينها مع الاتفاقيات الدولية من بينها:

- اتفاقيات ريو الثلاث المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر لعام 1992.
- اتفاقية التنوع البيولوجي CBD.
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ (UNFCCC).

ثانيًا: البرامج البيئية للإتحاد الإفريقي

وضع الإتحاد الإفريقي مجموعة من البرامج التي من شأنها أن تحقق الأمن البيئي داخل القارة، شمل ما يلي:

1. البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا: (CAADP)

اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفارقة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا في عام 2003 كإطار لسياسات التحول الزراعي وتحقيق نمو اقتصادي على نطاق واسع، والحد من الفقر والأمن الغذائي والتغذية. [2]

يوفر هذا الإطار للدول الإفريقية مجموعة من المبادئ والممارسات المثلى والإرشادات فضلاً عن تحديد المستهدفات التي يمكن من خلالها توفيق إستراتيجيات والخطط الزراعية لتلك الدول بما يتناسب مع الواقع والقدرات المحلية. [3]يقوم البرنامج على أربعة أسس للتنمية في إفريقيا:

- ✓ الإدارة المستدامة للأراضي والمياه.
- ✓ البنية الأساسية الريفية والدخول إلى الأسواق.
- ✓ زيارة إمدادات الغذاء والحد من الجوع.

[1] المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة: المقرر2الجامع بشأن البيئة في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص 5.

[2] خديجة سلمى ميرود، **مرجع سابق**، ص 175.

[3] تسي تسي ماكومبي، صمويل بنين، هل يحقق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا الأثر المطلوب؟ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية 11-03-2018 ، الرابط https://egyptssp.ifpri.info ، تاريخ الدخول 04-04-2022 .

✓ التطور التكنولوجي والأخذ به. [1]

إن عملية اعتماد البرنامج وتنفيذه أساسية للتحول الزراعي في إفريقيا حيث يعد بمثابة دعوة لحشد الدول من أجل جمع المزيد من الاستثمارات لزيادة الإنتاجية الزراعية، حيث تعد الاستثمارات مهمة لتحقيق التحول الزراعي في إفريقيا. وقد سجلت إفريقيا ككل أداءً قويًا فيما يتعلق بما يلي:

- الالتزام مجددًا بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا عن طريق تحسين الخطط والسياسات والترتيبات المؤسسية لدعم البرنامج وتنفيذ إعلان مالابو؛
- وضع برامج شاملة للمساءلة المتبادلة واستعراض الأقران، ولقد حصلت 20 دولة من اجمالي 47 دولة مقدمة للتقارير على درجة كلية في التحول الزراعي على الأقل 3.9 من 10، مما يدل على أن تلك الدول تسيير حسب الجدول الزمني المحدد لتحقيق التزامات مالابو بحلول عام 2025 في شمال إفريقيا فإن المغرب والتي حصلت على 5.5 درجة من ضمن الخمس دول التي حققت أعلى معدل تقدم، ومع ذلك يبرز تقرير المراجعة لفترة الستين الحاجة الملحة لتعزيز جودة البيانات الزراعية في إفريقيا للأمام.[2]

2. برنامج رأسمال المنغروف في إفريقيا:

وضع هذا المشروع من أجل حل مشكلة الفقر والتنمية الاقتصادية المحلية لسكان الأرياف، وذلك من أجل إعادة بناء النظم الإيكولوجية وتوفير المياه ويشمل البرنامج الذي بدأ عام 2008 أحد عشر بلدًا يمتد من دكار إلى جيبوتي. غابات المنغروف، مثل الغابات الأخرى تساهم في عز الكربون، في الواقع يمكن أن تخزن 50 مرة ضعف كمية الكربون التي تخزنها الغابات المطيرة. حيث يمكن أيضًا زرعها في المسطحات المائية ذات التركيز الملحي العالي وتنمو أشجار المنغروف عمومًا على طول الأنهار أو السواحل ولها العديد من المزايا. [3] حيث أنها تلعب دورًا محوريًا في الحفاظ على التوازن البيئي وحماية سبل عيش المجتمعات المحلية وغيرها من الظواهر المناخية المعاكسة، كما تساعد على تصفية مياه السيول الأمر الذي يمنع تآكل التربة، كما تمنع جذور المنغروف نشوء العواصف بصورة فعالة، ما يحمي المجتمعات من مخاطر الفيضانات، كما تزيد من استدامة البيئة الاجتماعية والاقتصادية ذلك عبر:

[1] الرد على أزمة الأغذية العالمية: زراعة صغار الحائزين ، والأمن الغذائي والتنمية الريفية في إفريقيا ، 12-08-2008 ، الرابط https://www.un.org ، تاريخ الدخول 22-04-2022.

[2] تسي تسي ماكومبي، **مرجع سابق.**

2 تقرير الأمم المتحدة، السنغال يواصل إعادة بناء غابات المنغروف ويشارك في الجهود الرامية إلى الحد من توسيع الصحراء في إفريقيا، 16 أفريل 2013. الرابط: https://www.un.org ، تاريخ الدخول12-05-2022.

- المساعدة في تبريد النظم المناخية خصوصًا في المناطق التي تتعرض لدرجات الحرارة العالية بصورة متكررة.
- توفير الموائل للأسماك والمحار، وسلطعون الطين، والرخويات مما يزيد موارد الغذاء ويرفع دخل الصيادين ويعزز التنوع الحيوي.
- توفير مكان ملائم لتفريغ الأسماك، مما يسمح بتكاثر الكائنات المائية بصورة مستدامة.
- تأمين الخشب اللازم لاستخدامات المجتمع المحلي المحدودة.

وتعتبر قرية غازي الكينية المعروفة عالميًا بتنوعها البيولوجي وتحسن سبل العيش في المجتمع ومكافحة تغير المناخ لإتباعها لنهج ذكي يقود المجتمع المحلي لحفظ المنغروف، حيث يقول **جوسفا موامبا** مدير برنامج معًا من أجل أشجار المنغروف " عندما تتحدث عن حماية أشجار المنغروف في إفريقيا فإن خليج غازي يبرز".

3. برنامج أفريقيا من أجل التنمية البيئية (MESA)

يعرف سابقًا باسم برنامج الرصد الإفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة (**AMESD**)، وهو تابع لمفوضية الإتحاد الإفريقي بدأ عمله في سنة **2007**، يتيح خدمات إعلامية تنفيذية على الصعيد الإقليمي لدعم وتحسين عملية صنع القرار في مجال الإدارة البيئية في الدول الإفريقية، وقد أستهل المشروع البيئي لرصد البيئة لأغراض التنمية وإدارة المخاطر في إفريقيا عن طريق جمع المعلومات والتحليل ونظم التبادل؛ ووضع مشاريع للاستشعار عن بعد؛ والإعداد لاستخدام بيانات الجيل الثاني من وسائل الأرصاد الجوية في إفريقيا؛ وتفعيل نظم دعم اتخاذ القرارات ونظم الاستشعار الديناميكية. يساعد البرنامج على تعزيز مشاركة خبراء الأرصاد الجوية العاملين لدى الدوائر الوطنية المعنية بالأرصاد الجوية والشؤون الهيدرولوجية في المشروع الإفريقي لرصد التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى تطوير تطبيقات جديدة لدعم التنمية المستدامة في إفريقيا. [1]

ثالثًا: المبادرات البيئية للإتحاد الإفريقي

لم يعتمد الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن البيئي على الاتفاقيات البيئية فقط، إنما امتد إلى وضع مبادرات تخص حماية البيئة بشكل عام ومن أبرز هذه المبادرات نجد:

1. **مبادرة لاغوس:**

[1] The African Monitoring of the Environment for Sustainable Development (AMESD)site:https://Fr.ex.me. 12-05-2022.

التي أقرت بضرورة حفظ الطبيعة المختلفة نظرًا لأهميتها في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي للقارة. اعتمدت المبادرة على توجيه وتوحيد موقف الدول الإفريقية اتجاه القضايا البيئية الدولية من أجل توحيد صوت إفريقيا حول القضايا البيئية لتوعية المجتمع الدولي بهدف الحصول على المساعدات البيئية المختلفة. تعد خطة عمل لاغوس من أبرز البرامج التي وضفتها منظمة الوحدة الإفريقية سنة **1980** لزيادة الاكتفاء الذاتي في القارة الإفريقية والتي اهتمت بوضع برامج لتقوية هذه الاقتصاديات ومواجهة التخلف والتهميش بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. [1]ومن أهم المجالات البيئية التي جاءت في خطة في خطة عمل لاغوس:

- في مجال حفظ الموارد المائية وإدارتها داخل القارة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في الموارد الغذائية.
- في مجال الموارد الحيوانية التي تشمل المواشي التي ينبغي الحفاظ عليها عن طريق تحسين الخدمات المخبرية والرقابة على أمراض الحيوانات.
- دعم أراضي الغابات والأشجار في خطط استخدام الأرض والممارسات الزراعية على مستوى القرية المزرعة.

2. مبادرة المناخ لتنمية إفريقيا: (Clim Dev-Africa)

جاءت من أجل تحسين القدرة على الصمود والحد من التعرض لتغير المناخ، حيث تم إطلاق هذه المبادرة ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ في باريس 2015 من قبل مؤتمر وزراء الأفارقة المعني بالبيئة باقتراح من مصر عند رئاستها لمؤتمر وزراء البيئة، وذلك بتوصيات من قبل الإتحاد الإفريقي وموافقة منه، ويتمثل في إطار عمل بأربعة محاور أساسية تتمثل في:

- دعم معلومات تغير المناخ.
- دعم السياسات والمؤسسات الناشئة بالقارة بدعم الاستثمار.
- التمويل في مجال التكيف مع تغير المناخ.
- تمكين الدول من الحصول على تمويل مشاريع التكيف، [2]وذلك من خلال استثمارات الصندوق (Clim Dev)، حيث توجد شبكة من المراكز المناخية الإقليمية (RCCs) في جميع أنحاء إفريقيا، والتي تم وضعها لقيادة جهود القارة لمكافحة مخاطر الطقس الشديدة، كما يركز استثمار صندوق (Clim Dev) 20

[1] خديجة سلمى ميرود، **مرجع سابق**، ص ص 114- 116.

[2] إطلاق وثيقة عمل المبادرة الإفريقية للتكيف مع تغير المناخ ، الرابط:https://www.masrawy.com ، تاريخ الدخول 02 أفريل 2022.

مليون يورو في المراكز المناخية الإقليمية على معالجة النقض الحاد في إفريقيا في الوصول إلى معلومات المناخ والطقس مع ما يترتب على ذلك من آثار على التنمية المستدامة والنمو الأخضر. [1]

ما يلاحظ على هذه المبادرة أنها تتميز بخلق شراكات مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنمائي والبنك الإفريقي للتنمية (الذي أنشأ صندوق Clim Dev في عام 2009 كذراع استثماري لبرنامج المناخ من أجل التنمية في إفريقيا) وخلق التضامن بينهما.

3. مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا -النيباد-

جاءت أجل قارة خالية من الصراع، مزدهرة تشارك بفعالية في الاقتصاد العالمي، تم تبنيها من قبل رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في عام 2001 ثم بعدها تم المصادقة عليها من قبل الإتحاد الإفريقي في 2002، لتقوم بشكل أساسي من أجل القضاء على الفقر في إفريقيا والعمل على وضع إفريقيا في مسار التنمية المستدامة. وتعتبر مهمتها الأولى تنفيذ أجندة الإتحاد الإفريقي لعام 2063. [2] وتتضمن النيباد برنامج عمل تفصيلي لتحقيق أهداف القارة في الافتكاك من التخلف والفقر، التهميش في عصر العولمة، ووضع الدول الإفريقية على طريق النمو الذاتي وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة وذلك في إطار المشاركة العالمية الجديدة بين إفريقيا والمجتمع الدولي، وتعد امتداد لخطة لاغوس (خطة من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا امتدت من 1980-2000)، وتقوم مبادرة النيباد على مبدأ التعاون بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وتعمل في المجالات التالية:

- تحقيق التكامل الاقتصادي للدول.
- مجال الأمن الغذائي.
- تحقيق الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية.
- مجال التكنولوجيا إلى جانب الابتكار والرقمنة.
- مجال إدارة المعرفة.
- تنمية أساس المال البشري. [3]

4. المبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة:

[1] Initiative climat pour le développement de l'Afrique (clim Dev-Afrique) site : www.aFdb.org.global-environn=ment.

[2] New partnership for Arica ''Development-NE PAD'', United nation.

[3] Who we are, "AUDA NEPAD", site:www.nepad.org.22/04/2022

تعد إفريقيا من أكبر مصادر الطاقة في العالم، مما أدى إلى البحث عن الحلول الناجحة لتحسين استهلاك القارة للطاقة، حيث أنها 12% من إجمالي الطاقات المتجددة في العالم (الطاقة الشمسية، طاقة الدول المتقدمة، لذلك تم إطلاق هذه المبادرة باعتبارها آلية لمواجهة آثار التغيرات المناخية بالرغم من وجود العديد من هذه المبادرات في هذا المجال وتهدف هذه المبادرة إلى:

- زيادة الطاقة النظيفة عن طريق إضافة 100 جيغاوات سنة 2020 و300 جيغاوات سنة 2030 (أي زيادة توصيل الكهرباء من 30-70% لتكفي إفريقيا كلها)؛
- تفعيل أهداف التنمية المستدامة 2030 بالأخص الهدف 17 منها للحد من استخدام الوقود الأحفوري (باستخدام مصادر الطاقة المتجددة للحد من آثار التغيرات المناخية؛
- إيصال الطاقة الحديثة إلى أكثر من 600 مليون شخص في إفريقيا خاصة منطقة جنوب الصحراء الكبرى. [1]

المطلب الثاني: سياسة المؤتمرات البيئة

جاءت أوّل خطوة في مجال حماية البيئة في إفريقيا من خلال المؤتمر الذي أنعقد في الجزائر سنة 1974 الذي حمل شعار "نظام اقتصادي عالمي جديد"، والذي سبقته الاتفاقية الإفريقية لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية بالجزائر في 15 سبتمبر 1968 من خلال إقرار مبدأ التعاون الدولي، وتعد هذه الاتفاقية من المصادر الأساسية للقانون الإفريقي للبيئة، [2] حيث أنه منذ سنة 1987 أدت التطورات الإقليمية الكبرى إلى تغيرات ملموسة في الطريقة التي تتم بها إدارة القضايا البيئية في إفريقيا، وتشمل هذه التطورات الإصلاحات السياسية وبناء المؤسسات. وقد وضع الإتحاد الإفريقي مجوعة من السياسات من خلال المؤتمرات المتعاقبة التي عقدها منذ تأسيسه في المراحل الأولى (منظمة الوحدة الإفريقية) إلى صورته الراهنة تحت اسم الإتحاد الإفريقي، وأهم هذه السياسات نذكر ما يأتي:

أوّلاً: سياسات الإتحاد الإفريقي في مجال مكافحة التلوث

1. التلوث الهوائي:

كلف التلوث الهوائي الاقتصاديات الإفريقية خسائر كبيرة بمليارات الدولارات وخسائر بشرية هائلة تفوق الآلاف من البشر إضافة إلى الأمراض الناجمة عنه. حيث طور

[1] خديجة سلمى ميرود، **مرجع سابق**، ص ص 145، 234.
[2] خالد العراقي، **البيئة: تلوثها.. وحمايتها** (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2011) ص 204.

الإتحاد الإفريقي إستراتيجية وخطة عمل متعلقة بتغير المناخ والتنمية المرنة لتوجيه وتنسيق ودعم واستجابة القارة لتغير المناخ. وذلك من خلال:

أ- إستراتيجية تغير المناخ 2022-2032:

حيث ستعمل المجموعة الإفريقية مع البلدان المتطورة للوصول إلى خطوة متطورة بشأن الهدف العالمي للتكيف لتعزيز المرونة وتقليل التعرض لتغير المناخ. [1]بالنظر إلى التعقيد المتزايد لتحديات تغير المناخ سيكون من المهم بالنسبة للمركز الإفريقي للسياسات المناخية (**ACPC**) أن يواصل تقديم تحليل السياسات الذي يساعد صناع القرار في إفريقيا على تطوير استراتيجيات الاستجابة لتغير المناخ، والتي تعزز التنمية المستدامة، ذلك من خلال توفير دعم القدرات للدول الأعضاء لاستكشاف وتحليل وتنفيذ أفضل الطرق والاستثمارات التي تستفيد من الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية لتنمية اقتصاديات قادرة على الصمود. [2]

وقد أعرب القادة السياسيون الأفارقة على أعلى المستويات في التزامهم بالتصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ، وينعكس ذلك في مختلف القرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات قمة الإتحاد الإفريقي ومؤتمرات الهيئات الوزارية الإفريقية المعنية بالبيئة، والاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الإتحاد الإفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. [3]

تقدر تكلفة التكيف في إفريقيا بما يتراوح بين 30-50 مليار دولار أمريكي سنويًا (2-3%) من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي على مدى العقد المقبل لتجنب ارتفاع أكبر تكلفة للإغاثة الإضافية في حالات الكوارث، ويستلزم تحقيق التنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ في إفريقيا استثمارات في البنى الأساسية للأرصاد الجوية الهيدرولوجية، ونظم الإنذار المبكر من أجل الاستعداد لتزايد الظواهر الخطرة والشديدة التأثير، كما سيتيح التنفيذ السريع لاستراتيجيات التكيف الإفريقية حفز التنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص عمل إضافية، فسيدعم ذلك تعافي الاقتصاد من جائحة كوفيد 19. ومن شأنه السعي نحو تحقيق الأولويات

[1] القادة الإفريقيون يدفعون نحو دعم مالي وتقني كافي للمساعدة في التصدي لتحديات تغير المناخ استعدادًا للمؤتمر السابع والعشرين لتغير المناخ ، الرابط: https://au.int>nade ، تاريخ الدخول 16-4-2022.

[2] فيرا سونجوي ، تحقيق إفريقيا المزدهرة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ ، الرابط: https://www.un.org ،تاريخ الدخول: 18-04-2022.

[3] تقرير تغير المناخ والتنمية ،الرابط: https://archiveuneca.org ، تاريخ الدخول 12-04-2022.

المشتركة. [1]وقال **تشوك ومرجي أو كريكي** مدير مركز تغير المناخ والتنمية في جامعة **Alex Ekwneme** الفيدرالية في نيجيريا "أن الدول الغنية يجب أن تستجيب لنتائج التقرير الخاص بمساعدة البلدان الإفريقية الفقيرة على التكيف مع أزمات المناخ"، وأضاف: "أنه أمر غير مسؤول وغير أخلاقي على حد السواء بالنسبة لأولئك الذين يمثلون السبب الرئيسي لتغير المناخ أن يكتفوا بالمشاهدة في حين أن إفريقيا التي لم تساهم تقريبًا في تغيرات المناخ، لا تزال تتحمل نصيبًا غير متناسب من التأثير". وختم بالقول: "لقد ولى وقد المجاملات، فنحن بحاجة إلى دعم عاجل ومعزز وطويل الأمد من الملوثين للمناخ الرائدين في العالم.[2]

تعد الإستراتيجية الإفريقية لتغير المناخ ركيزة أساسية في السياسة البيئية للإتحاد الإفريقي، هذه السياسة توجه البلدان الإفريقية نحو تعزيز القدرة على التكيف والمرونة مع تغير المناخ من أجل الحد من ضعفها وتعتمد هذه الإستراتيجية على ركائز أساسية لتنفيذها:

- تشجيع البحث والتعليم والوعي والإرشاد.
- دمج جوانب تغير المناخ في التخطيط والميزانية.
- تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي.

وسيتم تفعيل هذه الركائز من خلال الاعتماد على مبادئ حوكمة من قبل الحكومات للحد من آثار تغير المناخ والمجتمعات والنظم الايكولوجية والبيئية بشكل عام،ذلك من خلال تطوير التشريعات والسياسات والأطر المؤسسية والإدارية على المستوى القاري والإقليمي والوطني والمساءلة المتبادلة من قبل الإتحاد الإفريقي للأعضاء على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير إطارات وآليات متكاملة ومنسقة وتقديم التوجيه للدول الأعضاء والشركاء حول التحديات والفرص لتغير المناخ في القارة الإفريقية. والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية، كما أن الهدف العام لهذه الإستراتيجية هو تمكين القارة من تحقيق مناخ اقتصادي جيد، [3]يتم تجسيد هذه الإستراتيجية عن طريقة الشراكة وزيادة التعاون في مختلف المحاولات ومختلف المستويات (العالمية، الإقليمية، الوطنية)، حيث اتخذ الإتحاد الإفريقي مجموعة من الإجراءات لتنفيذها أهمها:

[1] تغير المناخ يتسبب في زيادة انعدام الأمن الغذائي والفقر والنزوح في إفريقيا ، 2021/10/19 ، الرابط: https://Public.wmo-int ، تاريخ الدخول 19-04-2022.

[2] عربي ودولي، "الموت أو التكيف".. خطط مكافحة تغيرات المناخ تستنزف الدول الإفريقية الفقيرة ، 2022/02/26 ، الرابط:https://www.alhurra.com ، تاريخ الدخول 2022/04/19 .

[3] ميرود خديجة،**مرجع سابق**، ص 196.

- المؤسسات والبرامج ذات الصلة مع تغير المناخ من أجل تطوير الموقف الإفريقي المشترك. [1]

ب- التقييم المتكامل لإفريقيا لتلوث الهواء وتغير المناخ:

يعمل الإتحاد الإفريقي على تطوير تقييم متكامل يوضح كيف يمكن للقارة تحقيق أهداف التنمية الرئيسية، وتوفير الهواء النظيف لشعوبها، والمساعدة في مكافحة تغير المناخ وتدهور النظام البيئي على الصعيد العالمي، وسيدعم هذا التقييم الذي يعتبر الأوّل من نوعه لإفريقيا، السياسة القائمة على الأدلة في جميع أنحاء القارة لدعم العمل القاري الفعال.

يقود التقييم المتكامل لإفريقيا لتلوث الهواء وتغير المناخ تحالف المناخ والهواء النظيف (**CCAC**) بالشراكة مع مفوضية الإتحاد الإفريقي (**AUC**) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (**UNEP**) ومعهد ستوكهولم للبيئة (**SEI**) فهو يجمع العلماء وقادة السياسات والممارسين العاملين في جميع أنحاء إفريقيا للنظر في التنمية السريعة للقارة، وما يرتبط بها من تحديات وتلوث الهواء ومخاطر المناخ، كما سيؤدي التقييم عملية صنع القرار من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في إفريقيا ويسلط الضوء على الحلول والفوائد الكثيرة من تحسين جودة الهواء للصحة والزراعة والبيئة والغابات إلى جانب الإمكانات المتزامنة للحد من تغير المناخ وتعزيز التكيف. [2]

وأكد الإتحاد الإفريقي من خلال سياسات البيئة في مجال نوعية الهواء أكد على ضرورة:

- رصد الانبعاث الصناعية من المنشآت؛
- الإنذار المبكر بالعوامل الجوية ومدى تأثيرها على تركيز الملوثات في الهواء؛
- رصد ملوثات الهواء والمحيط؛
- صياغة استراتيجيات وسياسات التغير المناخي من خلال وضع برنامج رصد الملوثات والتحكم في التلوث الصناعي لتحسين نوعية الهواء،
- تحفيز الاستثمارات المستدامة المسؤولة عن تحسين جودة الهواء، مثل: السندات الخضراء لتمويل المشروعات المتصلة بالمناخ والبيئة (مشروعات الطاقة المتجددة، واستخدام كفاءة الطاقة، النقل النظيف، التكيف مع تغير المناخ...). [3]

---

[1] الإستراتيجية الإفريقية للتغيرات المناخية، الإتحاد الإفريقي، ماي 2014، الرابط:.https ://www.un.org/Africa.P21، تاريخ الدخول في 18-04-2022.

[2] تحقيق التنمية المستدامة والحد من تلوث الهواء في إفريقيا ، تاريخ النشر 2021/07/13 ، الرابط:https://breathelife2030.org>news ،تاريخ الدخول 2022/04/25.

[3] التنوع البيولوجي ، تغير المناخ (آلية التنمية النظيفة ، مذكرة تفاهم بين الدول الإفريقية في مجال البيئة) ، الرابط: https://www.cbd.int>doc-2022 ، تاريخ الدخول 05-04-2022 .

2. في مجال مكافحة التلوث المائي:

تعد إفريقيا من أكثر المناطق جفاف في العالم، إذ أن ما يقارب ثلثي سطحها قاحل أو شبه قاحل، إضافة إلى تدهور جودة المياه في العديد من المناطق، لذلك ركز الإتحاد الإفريقي على بعض الإجراءات في مجال معالجة إعادة استخدام تدوير مياه الصرف وزيادة كفاءة القطاع الزراعي والاستثمار في الخطط التي تعتمد على النباتات والأنظمة البيئية. [1]

يقوم الإتحاد الإفريقي بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الإقليمية لإدارة الأسماك، بتشجيع البحوث وتطوير قطاع صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وكذا المحافظة على البيئة البحرية من أجل تعزيز النظم الايكولوجية البحرية والجفاف والتنوع البيولوجي، حيث قام بإنشاء صندوق التعويضات لتطوير الصناعات السمكية المستدامة لإفريقيا ونظرًا لأهمية قطاع مصائد الأسماك بالنسبة لدول الإتحاد الإفريقي قام بوضع إستراتيجية خاصة لحماية القطاع من الاستنزاف.

أ/ إستراتيجية حماية مصائد عموم إفريقيا والاستزراع المائي: تعد من بين أحدث الإستراتيجيات التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد الأزرق وحماية البيئة البحرية في نفس الوقت والحفاظ على التنوع البيولوجي، حيث أن مصائد عموم إفريقيا لها أهمية بالغة في المحافظة على الاستخدام المستدام للموارد السمكية، من خلال إنشاء حوكمة وطنية وترتيبات مؤسسية لضمان مساهمة جميع القطاعات في التطوير المستدام لمصائد الأسماك في إفريقيا لتخفيف حدة الفقر والأمن الغذائي وتحقيق الإمكانات الكاملة لقطاع الاستزراع المائي في تنمية الاقتصاد الإفريقي. [2]

كما يعمل الإتحاد الإفريقي في سبيل تنفيذ سياسة مشتركة بقصد منع ومكافحة التلوث البحري عن طريق السفن وغيرها من مصادر التلوث الأخرى وتعزيز خطط الطوارئ وكذا وضع تدابير للوقاية من حوادث التلوث الناتجة من النقل البحري، وذلك من خلال: وضع آليات لمراقبة ورصد الأنشطة في المجال البحري لمنع ومكافحة التلوث من جميع مصادره ودفن النفايات السامة في المياه الإفريقية؛ إعداد خطط طوارئ وطنية وإقليمية للاستعداد للتلوث البحري بالشراكة مع شركات النفط على جميع الأصعدة الوطنية والإقليمية والبحرية والتصديق عليها وتنفيذها. [3]

---

[1] مستقبل المياه في إفريقيا: ما شكل الأمن الغذائي في مدينتك وبلدك؟ BBC. الرابط: https://www.bbc.com ، تاريخ الدخول 11-04-2022.

[2] خديجة سلمى ميرود، **مرجع سابق**، ص ص 208، 209.

[3] التنوع البيولوجي وتغير المناخ، **مرجع سابق.**

ب/ الإستراتيجية البحرية: التي أصدرها الإتحاد الإفريقي في عام 2012 باسم الإستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050. توفر الإستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050 إطارًا واسعًا لحماية الاستغلال المستدام للمجال البحري الإفريقي، قصد خلق الثروات، كما تم إعدادها لمعالجة التحديات البحرية الحالية والمستقبلية في إفريقيا، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان غير الساحلية مع تركيز واضح على خلق الثروة. [1] تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق ما يلي:

- فهم شامل للتحديات القائمة والمحتملة بما في ذلك تخصيص الموارد للأولويات المحددة في إطار زمني محدود مسبقًا؛
- نهج شامل ومتماسك من شأنه أن يعمل على تحسين الظروف البحرية فيما يتعلق بالتنمية البيئية الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن القدرة على توليد الثروة من الحكامة المستدامة للبحار والمحيطات في إفريقيا؛
- نموذج مشترك للاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات ذات الصلة والدول الأعضاء لتوحيد تحليل الوضع البحري.
- خطة عمل تحديد معالم وأهداف بناء القدرات ومتطلبات التنفيذ بما في ذلك الدعم الفني والمالي من داخل إفريقيا وكذلك من شركاء التنمية.

ج/ في مجال التلوث الأرضي: لا يؤثر تلوث التربة سلبًا على البيئة والأمن الغذائي للسكان فحسب، بل أنه يؤدي أيضًا إلى انخفاض النمو الاقتصادي للبلدان فعلى سبيل المثال قدرت الفاو أن إفريقيا خسرت 127 مليار دولار في عام 2016 بسبب تلوث التربة. وقد قام الإتحاد الإفريقي بإتباع مجموعة من السياسات البيئية التي من شأنها أن تساعد في علاج مشكلة تلوث التربة وذلك من خلال:

- الحد من استخدام المواد الكيميائية الزراعية واستخدامها ضمن الحد الأدنى عند الاضطرار لها.
- اختيار مواقع التخلص من النفايات بعناية، وذلك بواسطة التخطيط والتطوير للحد من الأنشطة التي قد تؤدي إلى تلوث التربة.
- إعادة تدوير المواد كالزجاج، وبعض أنواع الورق والبلاستيك للتقليل من حجم النفايات والمساهمة في حماية الموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال إعادة تدوير طن واحد من الورق كفيل بالحفاظ على 17 شجرة.
- التركيز على توضيح هذه القضايا عن طريق التعليم وخصوصًا للأعمار الصغيرة من خلال توعيتهم بالآثار السلبية للتلوث.

[1] الإستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050 ، الرابط:https://au-int/maritine ، تاريخ الدخول 19-04-2022.

- ضبط الممارسات الزراعية وذلك بتجنب الإفراط في الزراعة الجائرة والري الجائر لأنها تزيد من تآكل التربة. [1]

كما قام الاتحاد الإفريقي بمجموعة من مذكرات التفاهم في ما بين الدول والحكومات الأعضاء فيه مثل: مذكرة تفاهم للتعاون في مجال حماية البيئة من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي، وإدارة المخلفات، ومكافحة التلوث الصناعي، والتكيف مع تغير المناخ (من خلال آلية التنمية وإدارة المحميات الطبيعية وترقية المناطق لزراعة الأشجار الخشبية والاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي، والحد من التلوث الصناعي، دراسة محددات انشاء المدن الصناعية، [2]وذلك من خلال عدة مشاريع نذكر أهمها:

- ✓ مشروعات انشاء محطات معالجة الصرف الصحي.
- ✓ مشروعات صغيرة للوقود الحيوي في القرى الريفية ومناطق تواجد الحيوانات.
- ✓ مشروعات تعظيم الاستفادة من محطات الطاقة الشمسية.
- ✓ تطبيق آليات الإنتاج الأنظف وإدخال نظم الإدارة البيئة بالقطاعات.
- ✓ وضع خطط واستراتيجيات منظومة إدارة المخلفات الصلبة وتهيئة المناخ لدعم المنظومة.
- ✓ التحكم في التلوث الصناعي ومنهجية تطبيق تكنولوجيات الإنتاج الأنظف بهدف تحسين أداء العمليات الصناعية.
- ✓ مكافحة تدهور حالة الأراضي وإدخال حلول طبيعية تواجه التصحر وآثار التغيرات المناخية وإعادة تأهيل المراعي. [3]

ثانيًا: سياسات الإتحاد الإفريقي في مجال حماية الطبيعة

وضح الإتحاد الإفريقي مجموعة من السياسات في مجال حماية الطبيعة والموارد الطبيعية وإدارة السياسة البيئية الطبيعية داخل القارة نذكر أهمها:

1. إستراتيجية استعادة النظم الإيكولوجية (خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية 2030): تعتمد هذه الإستراتيجية على خطة استعادة النظم الإيكولوجية الإفريقية

[1] Louise Bethany ''Soil Contamination : its causes, Effects, and Solution site https//www.permaculturenews.org . 13-04-2022.

[2] البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة ، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر 2016/7 ، الرابط: https://studies.aljazeera.net ، تاريخ الدخول 05-04-2022.

[3] التنوع البيولوجي وتغير المناخ، **مرجع سابق.**

ومبادرة الجدار الأخضر العظيم التي وضعها الإتحاد الإفريقي في سنة 2007، إضافة إلى إنشاء وحدة التصحر والمناخ. [1]

تعد خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية، إطار للإجراءات المنسقة من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، وإعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة في إفريقيا إلى حالة إيكولوجية سليمة، كما تهدف إلى استعادة النظم الإيكولوجية إلى حالتها الطبيعية والتعامل مع الاضطرابات الطبيعية والبشرية، ودعم أهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والثقافية للشعوب الإفريقية، تمتد هذه الإستراتيجية من 2019-2030، ولقد جاءت مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وخطة إفريقيا لعام 2063، [1] كما تهدف هذه الخطة إلى حفظ الأراضي الإفريقية والنظم الإيكولوجية وإدارتها على نحو مستدام، والتخفيف من فقدان التنوع البيولوجي والخدمة والحد من مخاطر الكوارث، وكذا تعزيز وزيادة المبادرات الخاصة باستعادة النظم الإيكولوجية في إفريقيا، وتنفيذ التزامات المبادرات الخاصة باستعادة النظم الإيكولوجية في إفريقيا، وتنفيذ التزامات المبادرات الخاصة باستعادة النظم الإيكولوجية التي من أهمها:

- ✓ مبادرة المناظر الطبيعية الإفريقية القادرة على الصمود.
- ✓ المبادرة الإفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات.
- ✓ مبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحاري والساحل.
- ✓ برنامج الإتحاد الإفريقي بشأن تغير المناخ. [2]

ويتم تنفيذ الخطة عن طريق الدعم التقني للحكومات الإفريقية في إعداد السياسات الملائمة. [3] وتطبيقها عبر ثلاث مراحل زمنية بصفة تدريجية:

1/ المرحلة الأولى (2019-2020): يتم التركيز فيها على توحيد الأنشطة ومبادرات العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛ وزيادة التوعية الإفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية.

2/ المرحلة الثانية (2021-2025): يتم فيها تنفيذ مشاريع استعادة النظم الإيكولوجية في جميع البلدان الإفريقية من أجل إحداث تقدم نحو تحقيق الالتزامات والأهداف التي تعهدت بها البلدان في إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية.

[1] الإستراتيجية الإفريقية للتغيرات المناخية، **مرجع سابق**، ص 21.

[2] خديجة ميرود، **مرجع سابق**، ص 187.

[3] تقرير القمة الوزارية الإفريقية للتنوع البيولوجي، **مرجع سابق**، ص 17.

3/ المرحلة الثالثة (2026-2030): العمل على إنشاء صندوق استئماني إقليمي لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية؛تعزيز نظم المدفوعات مقابل الخدمات الإيكولوجية؛إقامة شركة بين القطاعين القطاع العام والقطاع الخاص لتفعيل خطة العمل الإفريقية إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب في تنفيذ الخطة.

2. مبادرة الجدار الأخضر العظيم: (مكافحة التصحر):

جاءت بمبادرة 12 دولة إفريقية انضمت إليها لاحقًا 9 دول أخرى من السنغال في أقصى غرب القارة إلى جيبوتي في شرقها. ويتمثل الهدف النهائي لهذا المشروع المقرر الانتهاء منه بحلول سنة 2030 من أجل استصلاح واستعادة الأراضي الزراعية التي مساحتها تساوي 100 مليون هكتار بتكلفة تقدر ب 8 مليارات دولار. جاءت هذه المبادرة نتيجة لاتساع رقعة التصحر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي باتجاه الجنوب نتيجة لعدة أسباب أهمها: طول فترات الجفاف التي تطول أكثر من اللزوم؛ تزايد الضغوط على الأراضي الزراعية، والمراعي في هذه البلدان الأمر الذي جعل أتربتها لا تصلح بشكل متدرج للرعي أو الزراعة. [1]

يتم تحقيق أهداف هذه المبادرة عن طريق تشجير حزام بطول 7 ألاف كلم وتتمثل الدول الشريكة فيه في: الجزائر، السودان، بنين، الرأس الأخضر، مصر، غامبيا، ليبيا، الصومال، تونس. أما الشركاء الدوليين فهم: الإتحاد الأوروبي، منظمة الأغذية والزراعة، تجمع دول الصحراء والساحل، منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي، الإتحاد العالمي لحفظ الطبيعة.

الشكل 4: خريطة الجدار الأخضر العظيم.

[1] خديجة ميرود، **مرجع سابق**، ص 191.

المصدر: Google.com.

وتقوم هذه المبادرة على العديد من المبادئ أهمها التعاون الدولي والإقليمي وبين الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية المختلفة، ووضع المبادرة ضمن البرامج الوطنية لمكافحة التصحر للدول الأعضاء. [1]وحتى الآن تم انجاز 15% منه فقط، وعند اكتماله سيمر الجدار الأخضر على 11 دولة.

يقوم الإتحاد الإفريقي أيضًا في إطار أدواره الريادية لمحاولة تحقيق الأمن البيئي في مجال حماية الطبيعة بما يلي:

- انشاء مراكز إكثار للأنواع المهددة بالانقراض النباتية والحيوانية بالمحميات الطبيعية.
- إدارة المحميات الطبيعية والاستدامة المالية لها.
- حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وتحطيم فوائدها والحفاظ على استدامتها.
- التركيز على البدائل والتقنيات منخفضة التكلفة التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقارة الإفريقية، وذلك من خلال المشروعات والبرامج البيئية المشتركة. [2]

ثالثًا: سياسات الإتحاد الإفريقي في مجال الصحة البيئية

قام الإتحاد الإفريقي بإتباع سياسات مختلفة من أجل حماية البيئة الصحية للقارة ككل من خلال التدرب وبناء القدرات وتقديم القدرات وتقديم الدعم الفني في جميع المجالات البيئية؛ احتساب تكلفة التدهور البيئي؛ تقيم المخاطر الصحية التي تعتمد على الأمراض التي يسببها التلوث.

1. إستراتيجية التنمية المستدامة لإفريقيا 2063:

تعد أجندة أفريقيا 2063 بمثابة الإطار القانوني أو خطة العمل الحاكمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في إفريقيا، والتي تم إطلاقها عام 2013. ويعد إطلاق هذه الأجندة بمثابة امتداد لمختلف المساعي والجهود القارية على مدار الفترات التاريخية المختلفة لتحقيق

[1] دنيا عبد الخالق، "الجدار الأخضر العظيم".. مصر و20دولة إفريقية يطاردون "التصحر" ، 04 أفريل 2019 ، جريدة الوطن ، مصر ، الرابط: https://n.elwatan.com.، تاريخ الدخول 12 .03 .2022.

[2] التنوع البيولوجي وتغير المناخ، **مرجع سابق.**

الاندماج والتكامل الإفريقي القاري. [1] ارتكزت هذه الأجندة على سبعة تطلعات ونحو عشرين هدفًا وأولوية لتحقيقها، حيث تدور مجمل التطلعات والأهداف حول تحقيق التنمية المستدامة والشاملة لإفريقيا على مختلف المستويات، وكذلك مبادرات متعلقة بتوفير بيئة آمنة في القارة نذكر أهمها:

- شبكة السكك الحديدية الإفريقية المتكاملة من أجل ربط كافة المراكز التجارية والمالية في إفريقيا.
- إستراتيجية السلع الإفريقية كونها ممول للمواد الخام والأولية فهي الأوّلى باستخدام مواردها الطبيعية لتحقيق التنمية الاقتصادية لمواطنيها.
- منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية باعتبار التجارة محرك للنمو والتنمية المستدامة؛
- جواز السفر الإفريقي وحرية تنقل الأفراد من أجل إزالة القيود الجمركية.
- إسكات البنادق بحلول 2020 من أجل إنهاء الحروب الأهلية والصراعات العنيفة والإبادة الجماعية في القارة.
- تنفيذ مشروع سد أدجا الكبير من أجل توليد نحو 43.200 ميغاوات من الطاقة.
- السوق الإفريقية الموحد للنقل الجوي من أجل ضمان الاتصال بين العواصم والمدن الإفريقية.
- المنتدى الاقتصادي بغية التوصل إلى تسريع وتيرة التحول الاقتصادي.
- المؤسسات المالية الإفريقية، البنك المركزي الإفريقي، صندوق النقد الإفريقي، بنك الاستثمار الإفريقي من أجل تسريع التكامل والتنمية الاقتصادية. [2]

كما تضمنت الأجندة بعدًا من أبعاد التنمية المستدامة وهو البعد البيئي وذلك من خلال التطلع الأوّل المعنون ب:" إفريقيا مزدهرة على أساس النمو الشامل والمستدام بيئيًا "، والتركيز على المجالات ذات الصلة بالبيئة مثل: القضاء على سوء التغذية، وتخفيض نسبة وفيات الأطفال... ومن بين المجالات التي تسعى أجندة 2063 إلى ضمان الاستغلال المستديم لها نجد:

- الإدارة المستديمة للموارد المائية وحماية الموارد البحرية باستغلال مياه الأمطار وإعادة تدويرها على الأقل **10%** من نسبة المياه المستعملة.[3]

[1] أجندة 2063 – مصر أفريقيا،الربط: أجندة-https://africa.sis.gov>2063 ، تاريخ الدخول 2022.03.16.

[2] African Union, '' Flagship Project-of Agenda 2063 '', site: https://bit-ly 370DJYS le 17.03 .2022.

[3] أجندة 2063، إفريقيا التي نريد، الإطار الاستراتيجي المشترك (المبادئ،الأهداف.. الإستراتيجيات) ، الرابط : https://www.sis.gov.eg ، تاريخ الدخول 2022/04/15.

- حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستديمة للموارد الطبيعية من خلال تنفيذ الخطط التوجيهية للاتحاد الإفريقي حول سياسة الأراضي ووضع أطر سياسية للحفاظ على التنوع البيولوجي.
- إعدادات إستراتيجية وطنية كمواجهة التغيرات والكوارث الطبيعية نتيجة للآثار الكبيرة للتغيرات المناخية في القارة.
- دعم النظام الإنتاج الزراعي والإنتاجية، بحيث تلعب الزراعة دور أساسي في عملية التنمية المستدامة في البلدان الإفريقية، لذلك تهدف الأجندة في عملية الإنتاج الزراعي من أجل القضاء على الجوع في إفريقيا وفتح أسواق الزراعة والتغذية، لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى إفريقيا. [1]

المبحث الثالث: المشاريع البيئية لدول الاتحاد الإفريقي

أنشأت الدول الإفريقية مجموعة المبادرات على المستوى الوطني لمواجهة مختلف التهديدات البيئية التي من شأنها أن تحقق الأمن البيئي في إطار الإستراتيجية المتكاملة للإتحاد الإفريقي للبيئة والتنمية المستدامة داخل إفريقيا. وتعتبر الاتفاقيات البيئية (كأحد أهم المصادر القانونية للقانون الدولي للبيئة أكثر الآليات الشائعة التي تتخذها الدول لخلق قواعد ملزمة بشأن البيئة، وهو الأمر المطبق داخل معظم الدول الإفريقية التي تسن قوانين صارمة من أجل حماية البيئة، والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق السياسات الإقليمية والدولية من أجل استدامة البيئة المتكاملة، وذلك من خلال:

- إعادة تأهيل وتطوير النظم البيولوجية في منطقة الواحات ووضع شبكات مراقبة بيئية على المدى الطويل.
- تحفيز التغيرات في مجال السياسات المؤسسية والاستثمارات المطلوبة للحد من الأخطار البيئية.
- إقامة مشاريع تجريبية لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياسات البيئية والإنمائية على المستوى الوطني.
- الاعتماد على الشراكة مع المنظمات الدولية المختلفة وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة من خلال الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات المتخصصة التابعة لها، ومع منظمة الأغذية والزراعة، ومع الإتحاد الأوروبي، المنظمات الإقليمية الإفريقية المتعددة التي تقدم الدعم المالي للإتحاد الإفريقي والدول الإفريقية من أجل تنفيذ المشاريع البيئية. [2]

[1] خديجة سلمى ميرود، **مرجع سابق**، ص ص. 216، 217.
[2] مؤتمر العمل الدولي ، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ، الدورة 102-2013 ، التقرير الخامس جنيف ، الرابط:https://www.ilo.org ، تاريخ الدخول 19-04-2022.

الشكل 5: خريطة دول قارة إفريقيا.

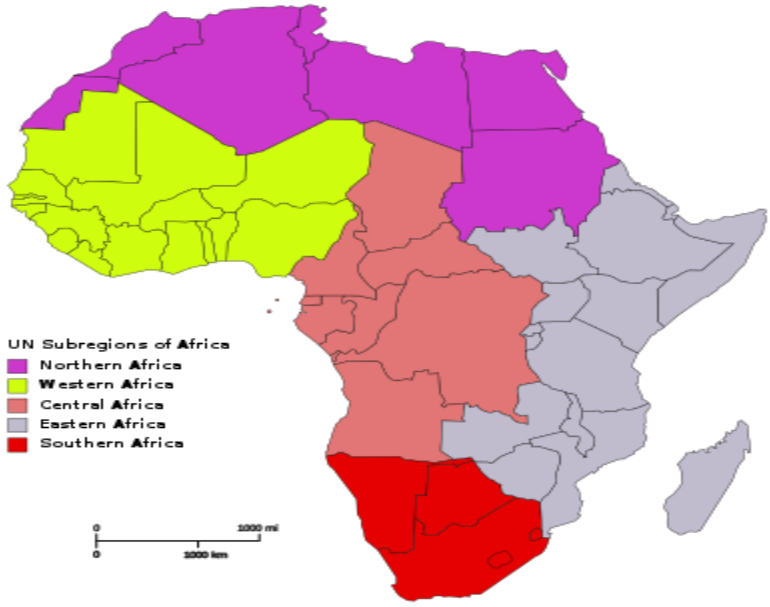

ولمعرفة أهم الآليات والمشاريع التي قامت بها الدول الإفريقية في مجال تحقيق الأمن البيئي لابد أن ندرس هذه الآليات والبرامج الموجودة حسب ما يلي:

المطلب الأوّل: المشاريع البيئية في دول الشمال الإفريقي

تتمثل دول الشمال الإفريقي في: الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، مصر، السودان، تونس، المغرب الأقصى. والشكل الآتي يبين دول شمال إفريقيا.

لقد وضعت مجموعة دول الشمال الإفريقي مجموعة من البرامج والمشاريع نذكر أهمها:

أوّلاً: برنامج رصد الملوثات:

يعمل هذا البرنامج باستخدام بيانات الأقمار الصناعية من خلال محاولة وضع الحلول والتصدي لكل المشكلات التي تواجه القارة السمراء، وكذا الحلول التي تتعلق بالتلوث البحري في دول الشمال الإفريقي من خلال الرصد المبكر لمصادر التلوث النفطي البحري ومتابعة بقع الزيت النفطية التي تؤثر على البيئة البحرية والمحميات الطبيعية والنقل، وجميع الأنشطة البحرية بمشاركة المغرب، تونس، موريتانيا.

يقوم هذا المشروع باستخدام الأقمار الصناعية من خلال انشاء منصة الكترونية مفتوحة المصدر لهذه الدول تحتوي على جميع الصور، الخرائط، البيانات الخاصة بالتلوث البحري النفطي، وهو مشروع ممول من قبل الإتحاد الإفريقي ويعد شراكة بين أربع دول

مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، إضافة إلى منظمة **سيداري** الموجودة في مصر، ويقوم هذا المشروع بإعداد الخرائط بشكل دوري وتسليمها إلى جهاز شؤون البيئة. [1]

ثانيًا: برنامج السياسات البيئية في منطقة شمال إفريقيا:

جهدت دول الشمال الإفريقي من أجل تحقيق أمنها البيئي من خلال إقرار برامج بيئية من أجل تحقيق الاستدامة البيئية، أبرزها:

- **الجزائر:** تسعى الجزائر في إطار برامجها البيئية إلى تحقيق الأمن البيئي والاستدامة البيئية من خلال تطوير وحماية النظم الايكولوجية عن طريق زراعة 31900 هكتار من نباتات الغابات 22800 هكتار من أشجار الفاكهة عن طريق إنشاء مزرعة رعوية مساحتها14900 هكتار، وكذا منع الرعي على أراضي مساحتها 72000هكتار وإعادة تشجير 13% من شمال البلاد بحلول سنة 2020، وإعادة تأهيل الحزام الأخضر وتوسيع نطاقه بحلول عام 2035، وإنشاء وتوسيع شبكة من المناطق المحمية تغطي 50% من الإقليم الوطني بحلول عام 2030. [2]

وقد وضعت الجزائر في سبيل تحقيق الاستدامة والأمن البيئي مجموعة من المشاريع نذكر أهمها:

- مشروع الجزائر البيضاء: وضع في جوان 2005 بهدف تحسين بيئة المواطن الجزائري من خلال:
  - ✓ استحداث مؤسسات مصغرة لتنظيف الأحياء وصيانة المساحات الخضراء.
  - ✓ تحسين نوعية الحياة بمكافحة التلوث البيئي وتطوير مساحات الترفيه.
  - ✓ توفير محيط صحي ونظيف لحماية المواطن من الأمراض الناتجة عن تدهور الوسط المعيشي.
  - ✓ نشر الثقافة البيئية لدى المواطنين وتنمية روح المواطنة الايكولوجية لديهم.
  - ✓ تنظيف الأحياء عن طريق جمع ونقل النفايات المنزلية. [3]

[1] أحمد عبد الفتاح ، باستخدام الأقمار الصناعية: مشروع مصري إفريقي لرصد التلوث البحري ، بوابة الأهرام ، تاريخ النشر: 8-10-2020 ، الرابط: https://gate-ahram.org.eg. ، تاريخ الدخول 24-04-2022.

[2] براء الدويكات ، حماية البيئة في الجزائر ، 21-07-2020 ، الرابط: https://Mawdooz.com ، تاريخ الدخول 25-04-2022.

[3] وهيبة عبيد، منصف بن خديجة، "دور المشاريع البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة مقارنة بين مشروعي "الجزائر البيضاء" ومدينتي بيئتي بإمارة دبي "، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 22، ديسمبر 2017-الجزائر،ص 736.

- الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر (2001-2011):تم المصادقة عليها في 1996، وهي خطة عمل ترمي إلى إعداد مخطط وطني لحماية البيئة، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وتمحورت عناصر الإستراتيجية حول ما يلي:
  - ✓ حماية الغطاء النباتي وتوسيعه.
  - ✓ الحفاظ على التنوع البيولوجي والحرص على حماية كل الأنواع الحيوانية النباتية المهددة والنادرة.
  - ✓ حماية السهوب من التدهور بإصلاح الأراضي التي أصابها التصحر.
  - ✓ مكافحة التلوث الصناعي بأشكاله وبآليات وقائية وترتيبات مضادة.
  - ✓ وضع نظام وطني لتسيير النفايات الخطيرة بيئيًا وبكيفية عقلانية.
  - ✓ تنفيذ سياسة لاسترجاع النفايات الحضرية والصناعية وإعادة رسكلتها.[1]

- **مصر:** قامت الحكومة المصرية بالعمل على تطوير مشروع الري في 11 منطقة بالمحافظات المختلفة، حيث خصص هذا المشروع للأراضي القديمة بكافة المحافظات بإجمالي مساحة قدرها 395 ألف فدان، وقد أدى المشروع إلى تحقيق نتائج ايجابية تمثلت في:
  - ✓ رفع كفاءة توزيع مياه الري في معظم المناطق بين 30 و40%.
  - ✓ التخلص من الري الزائد والإسراف في استخدام مياه الري.
  - ✓ تحقيق الزيادة في مساحات الأراضي الزراعية على المساقي بعد تطويرها.
  - ✓ بلغت 1.4% إلى 2% بالنسبة لمساقي المواتير وبين 3% إلى 4% للمساقي المرفوعة الموجودة بالخرسانة. [2]

- **المغرب:** تقوم دولة المغرب بإطلاق مشاريع تتمثل في إعادة تأهيل وتطوير النظم الايكولوجية في منطقة الواحات ووضع شبكة مراقبة بيئية على المدى الطويل مثل (البرنامج الوطني للهواء، البرنامج الوطني للتطهير السائل، البرنامج الوطني لتثمين النفايات، البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية). وكذلك خلق الأجهزة والمؤسسات التي تعني بحماية البيئة من خلال تأسيس المجلس الوطني للبيئة سنة **1995**، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بموجب دستور **2011**. كما جاءت المبادرة المغربية المتمثلة في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة كمحاولة لإيجاد آلية قانونية توفر الحماية والمحافظة على العناصر البيئية، وإيجاد حلول للمشكلات البيئية ككيان مستقل وعضو في الإتحاد الإفريقي والهيئات الإقليمية والدولية. [3]

---

[1] وهيبة عبيد، منصف بن خديجة، **المرجع السابق**، ص 738.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الرابط: https://www.aoad.org ، تاريخ الدخول 2022/04/12.

[3] مولاي محمد إسماعيل ، ماذا يريد المغرب من الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ، أرشيف شؤون البيئة ، منتديات ستار تايمز 2013/12 ، الرابط:https://www.sturtimes.org ، تاريخ الدخول 24-04-2022.

- **السودان:** تسعى السودان استعادة 40 ألف هكتار من أراضيها من خلال صياغة خطة عمل وطنية لتحديد حالة وأسباب تدهور الأراضي في السودان بحلول 2030 من أجل تحييد أثر تدهور الأراضي وإنشاء مناطق محمية لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وزيادة الإنتاجية ومخزون الكربون في التربة العضوية، كما وضع السودان مشروع وادي الكوع (لإنشاء السدود) بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى تحسين سبل كسب العيش لما يزيد عن 700 ألف نسمة من سكان شمال دارفور، والذي يظهر ممارسة جيدة للإدارة المتكاملة للموارد المائية ودمج علوم المياه وتخطيط المياه والموارد الطبيعية وتطويرها. وكذلك برنامج العمل الوطني للتكيف مع تغير المناخ: الذي يهدف إلى بناء قدرة المجتمع على التكيف مع تغير المناخ في أربعة مناطق تجريبية في السودان إضافة إلى مشروع البطانة للتنمية الريفية المتكاملة (ولاية القضارف): الذي يهدف إلى تحسين سبل العيش والقدرة على التعايش مع الجفاف في أوساط الأسر الريفية الفقيرة، ومشروع الخوى للإمداد المائي (ولاية غرب كردفان) من أجل توفير المياه الآمنة من أجل الاستخدامات المنزلية والحد من الرعي الجائر والحفاظ على إدارة الموارد الطبيعية، وغيرها من المشاريع التنموية الهادفة إلى تحسين الوضع البيئي وتحقيق الاستدامة البيئية داخل دولة السودان بالمشاركة والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى على غرار الإتحاد الإفريقي. [1]

المطلب الثاني: المشاريع البيئية في دول وسط وشرق إفريقيا

تعد منطقة الشرق من المناطق ذات الأهمية القصوى في المجال البيئي في إفريقيا (بورندي، جيبوتي، إثيوبيا، أرتيريا، رواندا، الصومال، أوغندا، تنزانيا، جنوب السودان).

الشكل 6: خريطة دول شرق إفريقيا.

[1] كمال الدين الصديق بشار،"مشروع أذابت في السودان: الممارسات الجيدة للإدارة المتكاملة للموارد المائية في السودان"، **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، السودان، أكتوبر 2019، ص 2.

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات.

حيث تحاول مجموعة هذه الدول إيجاد حلول لمشاكلها البيئية المختلفة، وذلك من خلال وضع آليات وبرامج بيئية مع بعضها البعض لتحقيق أمنها البيئي فهي تغطي منطقتين متمايزتين هما: منطقة البحيرات الكبرى، ومنطقة القرن الإفريقي، إضافة إلى أنها تحتضن غابة حوض الكونغو التي يعتبرها العلماء ثاني أكبر غابة في العالم بعد غابة الأمازون.[1] وعليه نذكر أهم المشاريع في المنطقة.

- مشاريع البنية التحتية للمياه في الصومال:التي تساهم في بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال تقليل الانبعاثات باستخدام الألواح الشمسية لتوفيرها الطاقة الشمسية عن طريق إمدادات المياه على مدار العام لرعاة الإبل الذين يعتمدون على مراعي ما فتئت تزداد جفافًا، إضافة إلى استخدامهم الأجهزة المحمولة لإرسال المعلومات إلى المجتمعات ليتمكنوا من حماية أنفسهم وإضافة إلى ذلك وضعت الصومال البرامج التالية:

- برنامج إعادة التشجير صغير الحجم لزراعة الشتلات (لجنة مشتل الأشجار المحمية).
- برنامج العمل الوطني للتكيف مع المناخ (NAPA).
- مشروع إدارة المياه مدعم من طرف (UNDP). [2]

- مشروع الاقتصاد الأخضر لإثيوبيا: تعتزم إثيوبيا أن يصبح اقتصادها أخضر قادر على الصمود بحلول سنة 2025، بما في ذلك مشروع لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات على مدى 15 مليون هكتار، كما أن ملايين الهكتارات قد تم استعادتها بواسطة المزارعين المحليين، كما قد تم تنفيذ عدة مشاريع تجريبية متعددة مثل مشروع محطة ريبي لتحويل النفايات إلى طاقة في إفريقيا بالشراكة مع شركات عالمية، سد النهضة لتعويض النقص الحاد في الطاقة وتصدير الكهرباء إلى البلدان المجاورة.

كما تعتزم **أوغندا** لاستعادة مناطق الغابات إلى ما كانت عليها في سنة 1900، والتي كانت تبلغ 4.9 مليون هكتار أي 3 ملايين هكتار التي سيتم استعادتها بحلول سنة 2040، حيث أن البلد ملزم باستعادة 15% من النظم الإيكولوجية المتدهورة بحلول 2020. [3]

[1] أحمد ولد عبد الله، إفريقيا الشرقية: أهمية إستراتيجية وآفاق مستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/07/11، الرابط: https://www.studiesaljazeera.net، تاريخ الدخول 28-04-2022

[2] الأمم المتحدة: إنه أسبوع المناخ الإفريقي، الرابط: https://www.un.org. Climatchenge، تاريخ الدخول 21-04-2022.

[3] تقرير القمة الوزارية للتنوع البيولوجي، شرم الشيخ،مصر، 2018/11/13،الرابط:https://www.cb.d.int، تاريخ الدخول 2022/04/13.

أما على مستوى وسط إفريقيا (الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون، ساوتومي وبرينسيا، رواندا، الكونغو، أنغولا، بورندي) توجد هناك مبادرتان تعملان على تعزيز التعاون فيما بين بلدان إفريقيا الوسطى في مجال الغابات وهما:

- **المؤتمر المعني بالنظم الإيكولوجية للغابات الوطنية في إفريقيا الوسطى:** يعرف أيضًا بعملية برازافيل الذي أنشأ في ماي 1996 كمحفل للتشاور وتبادل المعلومات وتعزيز التعاون دون الإقليمي ويشترك مع منظمات حكومية وغير حكومية في ذلك. [1]
- **إعلان ياوندي:** عقد في بداية الأمر برعاية الإتحاد الدولي لصون الطبيعة وهو مفتوح أمام الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث والوكالات الإنمائية.

ركز في دورته 3 لسنة 2000 على الإدارة السلمية والإدارة المشتركة للنظم الإيكولوجية للغابات الرطبة في إفريقيا. اعتمد إعلان ياوندي من جانب مؤتمر قمة رؤساء دول إفريقيا الوسطى المعني بصيانة الغابات المدارية وإدارتها المستدامة الذي عقد في مارس 1999 في ياوندي بالكاميرون، وطالب بالعمل على أساس سياسات قطرية متناسقة ومتشاركة السكان الريفيين والقطاع الخاص في القرارات المتعلقة بالغابات من خلال تطير مشروع إقليمي لتأهيل وتسوية أشجار الفاكهة المحلية، كما ناقش خطة العمل الإستراتيجية لصيانة التنوع البيولوجي في حوض الكونغو، استنادًا إلى قواعد ومعايير المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، والمنظمات الإفريقية للأخشاب. [2]

أما الكاميرون فالتزمت باستعادة 12 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة والتي أزيلت غاباتها بما في ذلك 8 ملايين هكتار في النظام الإيكولوجي للساحل في شمال الكاميرون، وذلك من خلال إعداد خطة وطنية للاستعادة وبرنامج للتكيف الوطني، وكذلك تقديم الدعم للجهود التعاونية العالمية المسرعة لمُكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في إفريقيا.

كما قامت التشاد بعدة مبادرات مثل: انشاء حراسة الغابات والحيوانات البرية، انشاء الوكالة الوطنية للجدار الأخضر العظيم وتفعيل مشروع استعادة الممرات الإيكولوجية في غرب التشاد، وبرنامج دعم المناطق المحمية والنظم الإيكولوجية الهشة، مشروع لإنشاء حزام أخضر حول المراكز الحضرية الرئيسية، مشروع إعادة تأهيل واستعادة النظم

[1] المبادرات الأخيرة للمجموعات الإقليمية ، حالة الغابات في العالم 2001 ، الموقع الإلكتروني https://www.Fao.org ، تاريخ الدخول 25-04-2022.

[2] إفريقيا الوسطى: المؤتمر المعني بالنظم الإيكولوجية في إفريقيا الوسطى وإعلان ياوندي، الرابط: https://www.Fao.org ، تاريخ الدخل 18-04-2022.

الإيكولوجية لبحيرة تشاد، وإطلاق البرنامج الوطني لإعادة التشجير في 23 مقاطعة، وفرض حظر تسويق الحطب. [1]

وجعلت جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر مدنها كينشاسا على الفترة على التكيف مع تغير المناخ أولوية قصوى من خلال تحسين توصيلات المياه المنزلية والحد من مخاطر الفيضانات وإنشاء مساحات حضرية خضراء تعود بالفائدة على مليوني نسمة. وتعد رواندا أوّل دولة إفريقية قامت بمراجعة مساهمتها المحددة وطنيًا، مع تحديد هدف طموح يتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة 31% بحلول 2030، وستواصل تحقيق التخفيضات عبر قطاعاتها الاقتصادية الرئيسية، وقد وضعت نظام مؤشرات لمتابعة التكيف مع مجالات المياه، الزراعة، الأراضي، الغابات، المستوطنات البشرية، والصحة، النقل، التعدين. [2]

المطلب الثالث:المشاريع البيئية في دول غرب وإفريقيا الجنوبية

على مستوى إفريقيا الجنوبية (أنغولا، بتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزنبيق، ناميبيا، جنوب إفريقيا، سوازيلاند، جمهورية تنزانيا، الاتحادية أزامبيا، زيمبابوي)، تتمثل المبادرات الحالية للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي فيما يلي:

1- انشاء بنك معلومات عن الغابات.
2- وضع بروتوكول بشأن الغابات للجماعات الإنمائية للجنوب الإفريقي.
3- تقديم الدعم لبرنامج إقليمي عن التنوع البيولوجي.

توفر الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي إطار للتعاون في مجال قطاع الغابات لعام 1997، وتبرز القضايا التي تتصدى لها سياسات قطاع الغابات في برنامج عملها بشأن الحراجة وهو برنامج يهدف إلى تطوير وتنفيذ المشروعات الإقليمية وعناصر البرنامج هي:

- التدريب والتوعية في مجال الغابات.
- المعرفة المحسنة بقاعدة الموارد الحرجية (المحلية أو الطبيعية أو المزارع الحرجية).
- الصناعات الحرجية.
- الأسواق والتسويق.
- حماية البيئة.
- بحوث الغابات.

[1] تقرير القمة الوزارية الإفريقية للتنوع البيولوجي، شرم الشيخ، مصر 2018/11/13،الرابط: https://www.cbd.int تاريخ الدخول 2022/04/13.

[2] الأمم المتحدة: إنه أسبوع المناخ الإفريقي ، الرابط: https://un.org.climatchang/ ، تاريخ الدخول 21-04-2022.

وتشمل المشروعات الإقليمية الرئيسية الجاري تنفيذها في إدارة النظم الإيكولوجية للغابات المحلية عن طريق تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية وتعزيز مراكز البذور في بلدان أعضاء كثيرة، وتدعيم الدعم للتدريب في مجال الغابات.[1]

تلتزم جنوب إفريقيا بمكافحة التصحر واستعادة وإعادة تأهيل الأراضي والتربة المتدهورة وحفظها من أجل تحقيق تجسيد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030، وتعزيز مشاريع الاستعادة الابتكارية والإدارة المستدامة للأراضي، وتعزيز الزراعة، وحماية متجمعات المياه، وتحسين صحة التربة، حيث تم تقرير تكلفة إصلاح حوض نهر كبير باستخدام إطار محاسبة النظم الإيكولوجية الذي أظهر فوائد تفوق بكثير التكاليف، وهي حجة مقنعة من أجل العمل على تخزين المزيد من الكربون وتوفير المزيد من الأغذية البرية والأدوية وإنشاء مراعي أكثر إنتاجية لتربية وتعزيز إمدادات المياه.[2]

إضافة إلى مجموعة من المشاريع الأخرى:

- مشروع كلاهاي ناميبيا حول المراقبة الحدودية للتصحر في بتسوانا.
- المرحلة الاستعراضية المتعلقة بتسيير الأرض والماء في بحيرة ليمو.
- تعزيز القدرات وتسيير ودراسة لتنمية المياه الطبيعية في إفريقيا الاستوائية.

أما في دول غرب إفريقيا(البنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، جامبيا غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو) هناك عدة مشاريع بيئية داخل هذه المنطقة نذكر منها:

- المشروع الحدودي الآزوك بين النيجر ومالي.
- تسيير الموارد المائية المشتركة.
- تنويع المبادرات الأساسية وتعزيز مكافحة التصحر.
- التسيير المدمج لهضبة فوجا جالون. [3]

تحتوي منطقة غرب إفريقيا على تنوع واسع النطاق من النظم الإيكولوجية، وقد أعدت سياسة إقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، مع برامج محلية للتكيف مع

[1] الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ، أنغولا وبتسوانا... الرابط: https://www.eeni.org>SADC-Southe ، تاريخ الدخول 16-04-2022.

[2] الأمم المتحدة، إنه أسبوع المناخ الإفريقي، **مرجع سابق.**

[3] بوحنية قوي، **جيوبوليتيكيا القارة الأفريقية – جدل السياسة – الجغرافيا والأمن**(عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع،2020) ص 5.

البرامج الوطنية، حيث خصصت الكثير من الدول جزءًا من ناتجها المحلي الإجمالي لاستعادة الأراضي، حيث أن نيجيريا أسست صندوقًا لحماية غاباتها.

كما قامت السنغال بوضع خطة من أجل وقف الاتجار غير المشروع بالأخشاب عبر الحدود، حيث التزمت بوركينافاسو في عام 2017 باستعادة 5,16 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول سنة 2030.

والتزمت النيجر باستعادة 213000 هكتار من الأراضي المتدهورة وتثبيت 365000 هكتار من الكثبان الرملية، كما أنها ملتزمة باستعادة 3.2 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030 مع خفض مساحة الأراضي المتدهورة من 9% إلى 5% وزيادة الغطاء النباتي من 17% إلى 19%.

يتصدى المزارعون في سيراليون إلى الحرائق بفضل حقول الأرز، وذلك بتخليهم عن زراعة القطع والحرق لصالح زراعة الأرز في المستنقعات، مما يقلل من التلوث الانبعاثات الناجمة عن الحرائق، فيصبح ذلك مفيد للكوكب، وكذا يعزز الإنتاج (سياسة زراعية).

خلاصة

جاء الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية وريثة لمنظمة الوحدة الإفريقية معتمدًا على مجموعة من المبادئ والأهداف من أجل تحقيق مصالح الدول الإفريقية باتخاذ الإجراءات والآليات لمواجهة مختلف التهديدات، خاصة منها البيئية التي تطال أبعاد الأمن الإنساني في القارة، ذلك من خلال وضع سياسات واستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في إرساء الأمن البيئي داخل القارة الإفريقية باعتبار أن إفريقيا أكثر القارات تضررًا في العالم، من آثار التغيرات المناخية، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود تحت لواء هذا الإتحاد للنهوض بإفريقيا وتحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة فيها.

الفصل الثالث

رهانات فعالية السياسات البيئية للإتحاد الإفريقي:

الاستجابات السياسية، والتحديات

إن تحقيق الأمن البيئي في إفريقيا يقوم على معطيات داخلية بحثه موجودة أساسا في أوضاع الدول الإفريقية سواء من حيث الاستثمار، أو التنمية الاقتصادية، أو التوعية أو تنمية القدرات، وترجمة هذه المعطيات في سياسات فعالة، من خلال معايشة الأوضاع السائدة في القارة.

المبحث الأوّل: استجابات الدول الإفريقية للسياسات البيئية للاتحاد الإفريقي

أفضت سياسات الإتحاد الإفريقي في سبيل تحقيق الأمن البيئي إلى مجموعة من النتائج على مستوى دول الإتحاد في ظل تعقيدات سياسية واقتصادية متعددة التي تواجه الدول الإفريقية في تحقيق هذه السياسات.

المطلب الأوّل: نماذج الاستجابة لسياسات الإتحاد الإفريقي البيئية

تفاوتت النتائج التي حققتها سياسات الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن البيئي، حيث نجحت دول قليلة في تنفيذ هذه السياسات وتدعيمها بسياسات أخرى، ودول نجاحها كان متوسط وبطيئا، إضافة إلى دول عديدة فشلت في تنفيذ هذه السياسات.

أوّلاً: النماذج الرائدة في تحقيق الأمن البيئي

من بين التجارب البيئية الناجحة في إفريقيا التي حققت أمنها البيئي نذكر ما يلي:

1. رواندا:

يعتمد اقتصاد رواندا ومعيشة شعبها على الموارد الطبيعية بشكل كبير، ولحماية هذه الموارد التي تتعرض لضغوطات متزايدة من الاستخدام غير المستدام وتآكل التربة وإزالة الغابات وضعت رواندا هدفًا وطنيًا واسعًا وشاملاً يعرف باسم **رؤية2020**، وهي رحلة من أجل تنمية البلاد مع النمو الأخضر وإستراتيجية المرونة المناخية.

الشكل 7: مؤشر التنافسية في رواندا.

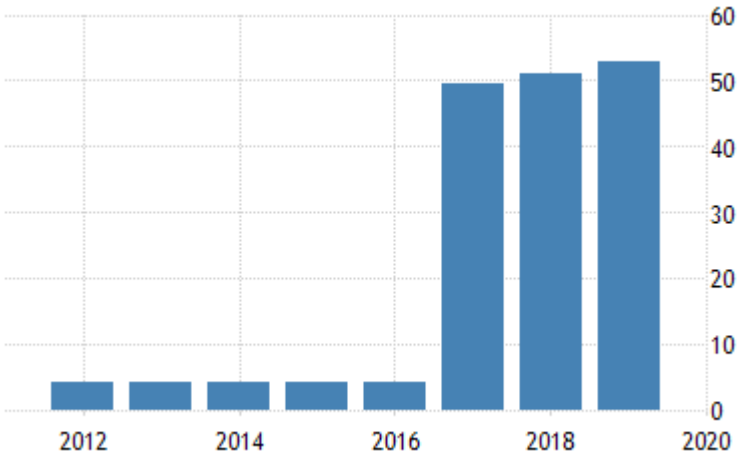

المصدر: Trading Economics.

فمنذ أكثر من عقد من الزمن اتبعت رواندا نهجًا استباقيًا، حيث وضعت البيئة وتغير المناخ في جميع سياسات وبرامج وخطط الدولة. وتعد رواندا من أوائل الدول التي حظرت استعمال الأكياس البلاستيكية، حيث التزمت باستعادة المناظر الطبيعية على الصعيد الوطني، كما قامت كل سنة بزراعة ملايين الأشجار لحماية الغابات والأنهار والأراضي الرطبة في البلاد، وتسعى هذه المبادرات إلى بناء اقتصاد أخضر ومقاوم للمناخ ومنخفض الكربون بحلول عام 2050. ومن أهم النقاط البارزة في التجربة الرواندية:

- الأكياس البلاستيكية:بدأت مهمة رواندا في الحفاظ على البيئة نظيفة وصحية منذ عام 2008، حيث لا يستخدم الروانديين سوى الأكياس المصنوعة من الورق والقماش وأوراق الموز من البردي وغيرها من الموارد القابلية للتحلل؛
- الغطاء الحرجي: شرعت في حملة واسعة النطاق لإعادة التحريج وغرس الأشجار، كما يتم تنفيذ تدابير جيدة مثل الحراجة الزراعية وخطط التدريب في إدارة الغابات؛
- الصندوق الأخضر:باعتبارها واحدة من أكثر الدول عرضة لتغير المناخ تدرك رواندا جيدًا التحديات التي تعترضها، لذلك أنشأت الصندوق الأخضر وهو صندوق استثماري رائد يعد أكبر من نوعه في إفريقيا، يدعم أفضل المشاريع العامة والخاصة لبناء اقتصاد أخضر؛
- السياسة الخضراء: اتخذت الحكومة على مدى السنوات الماضية تدابير لضمان انسجام التنمية الوطنية في حماية البيئة. (1)

ساهم الفاعلون الدوليون في نجاح التجربة الرواندية في إطار برامج شراكة ثنائية لدعم المشاريع البيئية المتمثلة في:

[1] Vienceta Biruta, FIVE ways Rwanda is leading on green growth, world Economic Forum, 09 May 2016 site ,https://www.weforum.org 16-05-2022.

- **البنك الدولي:** دخل في شراكة إستراتيجية لرواند (2014-2018) لدعم قطاعات الطاقة، الزراعة، النقل وكذا الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمضيفين لدعم التكثيف الزراعي المستدام بيئيًا والأمن الغذائي والطاقة الشمسية.
- **الإتحاد الأوروبي:** يبرز دوره في دعم البرنامج الإرشادي الوطني لرواندا، وتحديدا دعم الميزانية العامة لتعزيز الخدمات الأساسية والحكم الراشد وسيادة القانون، وفي حقيقة الأمر الإتحاد الأوروبي لم يروج صراحة للدعم البيئي المستدام.
- **كندا:** أبرمت رواندا مع كندا في مجال البيئة مذكرة تفاهم في سنة 2017 حول تغير المناخ والتعاون البيئي، تسعى هذه المبادرة إلى التعاون في قضايا البيئة والتنمية المستدامة.
- **هولندا:** قدمت هولندا عبر منظمة)**SNV:** منظمة غير ربحية تنمية دولية) خدمات استشارية للمحليين والمنظمات في رواندا ودعم تحقيق التنمية الوطنية في الزراعة والطاقة والمياه والنظافة. [1]
- **السويد:** اعتمدت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بالتعاون مع حكومة رواندا على أفضل الممارسات من المشروع التوضيحي للقرية التجريبية في جزيرة روبايا Rubaya سنة2011المدعم من مبادرة الفقر والبيئة (PEI) وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووسعت نطاق هذا العمل من خلال تكراره في واحدة من أفقر مناطق رواندا Muhanga. في عام **2008** تم إعلان عاصمة رواندا كواحدة من أنظف البلدان في إفريقيا من قبل الأمم المتحدة. [2]

2. كينيا:

وضعت الحكومة الكينية خطة لمكافحة تغير المناخ في إطار جهودها الرامية لحماية نشاطها الزراعي، الذي يمثل أهم روافد الاقتصاد بعد تزايد ظواهر الطقس والمناخ المتطرفة، وتوافد موجات الجفاف، وغيرها من تداعيات تغير المناخ التي عانت منها البلاد في السنوات الأخيرة. وتتضمن أهداف الخطة الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 30% بحلول سنة 2030.

كما فرضت السلطات الكينية حظرًا على استعمال الأكياس البلاستيكية لحماية مجاريها المائية والبيئية، ووصف هذا الحظر بأنه الأكثر صرامة في العالم، إذ يعرض من يحمل كيسًا بلاستيكيًا (سواء كان سائحًا أو مواطنًا) للسجن أو الغرامة المالية الباهظة، وبفضل هذه

[1] Rwanda Environment and climate change Analysis, site https://sidaenvironmentthelpdesk-se. 05-09-2019

[2] Vienceta Biruta, **op ,cit.**

الخطة، وهذا الحظر احتلت كينيا المركز 26 بين الدول التي تتبنى أفضل الممارسات في الحفاظ على كوكب الأرض والمناخ.

كذلك المجتمع الكيني يطبق قواعد وأنظمة فعالة لحماية البيئة يتوارثونها جيلاً بعد جيل، وقد نجحت هذه المجتمعات بفضل أنظمتها التقليدية في الحفاظ على غابات عديدة في كينيا مثل غابة لويتا التي تديرها قبيلة الماسي التي تقدر البيئة كتقديرها للعائلة حسب قول **فاي كويفاس** (نائب رئيس الصندوق الدولي لرعاية الحيوانات).[1]

تعد الزراعة عصب الاقتصاد الكيني إذ يعمل بالزراعة 78% من القوة العاملة. تعد من أهم الدول صديقة للبيئة في قارة إفريقيا في الوقت الحالي، وهي تنافس الدول المتقدمة والمثقفة لتصبح من الدول صديقة للبيئة، لما تراه من أهمية قصوى في حماية مناخ كوكب الأرض، لتقليل الاحتباس الحراري والأزمات البيئية. أقامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية شراكات مبتكرة مع جمعية كينيا للحفاظ على الحياة البرية ورابطة دانجلا الشمالية، ورابطة ماساي مارا للحياة البرية للحفاظ على 7 ملايين هكتار من الأراضي، حيث تضمن 200 محمية، ويخضع 1.1% من أراضي كينيا حاليًا إلى إدارة الحفظ بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي قامت بتحالف قوي مع الوكالات الحكومية الدولية لمعالجة التهديد العابر للحدود، ولجرائم الحياة البرية، وزيادة الوعي بشأن الحفاظ عليها، والمساعدة في مقاضاة جرائم الحياة البرية، كما تقدم الدعم للبحوث والتقنيات التي تستكشف الطرق المبتكرة لحماية الحيوانات.

كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية وكينيا معًا على تضخيم التزامها تجاه تغير المناخ من خلال رؤية كينيا لعام 2030، الذي تلتزم فيه كينيا باقتصاد منخفض الانبعاثات والتكيف مع المناخ. [2] وضعت كينيا إستراتيجية للزراعة الذكية مناخيًا لعام 2017، التي تعد تحول تدريجي من خلال إتباع نهج متكامل للزراعة، وتغير المناخ، والتنمية والبيئة، والأمن الغذائي.

3. موريشيوس والسيشل:

قطعت موريشيوس شوطًا طويلاً منذ قمة الأرض سنة 1992 في تحقيق الأمن البيئي في إطار السياسة البيئية التي اعتمدت بالدرجة الأوّلى، حيث استندت السياسة البيئية لدولة موريشيوس على سلسلة مبادئ إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية لعام 1992، والتي تشمل

[1] ليندوسي غالواي، خمس دول تنقد كوكب الأرض،مجلة BBCNWES، 16 أفريل 2019، الرابط https://www.bbc.com، تاريخ الدخول 2022/05/28.

[2] Eric Onyiego, USAiD Kenya et Afrique de l'est, 30 avril.2016. site : www.USAid-gov>kenya, 28-05-2022.

وضع الإنسان مركز الاستدامة البيئية، وتعميم الاهتمامات البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمبدأ الوقائي، ومبدأ الملوث يدفع كإشراف بيئي، وضريبة تدفع من قبل الملوثين للدولة، للحفاظ على السلامة البيئية.

تم إحراز تقدم كبير في الإدارة البيئية التي اتبعتها موريشيوس ومجموعة السياسات التي أصبحت الآن أكثر تقدمًا مقارنة بما كانت عليه قبل 20 عامًا، كما تعمل السياسات والإستراتيجيات البيئية الشاملة والإطار التشريعي الشامل على المستوى الاستراتيجي ومراقبة التنمية ومنع التلوث، والمقاضاة وتطوير المعايير البيئية من بين الأمور التي ساعدت في النجاح مسألة الإشراف البيئي الذي يعتبر جزءًا لا يتجزأ من قانون حماية البيئة، وينص على أنه:" يجب على كل مواطن في موريشيوس الحفاظ على نوعية الحياة وتحسينها من خلال الاهتمام بالبيئة الطبيعية بشكل مسؤول". [1]

تتمثل أهم عناصر النجاح الذي حققه هذا البلد في استقرار الديمقراطية وسيادة القانون، والتناغم العرقي، والاستقرار السياسي والاقتصادي والتقدم الاجتماعي المنصف، وإتباع إستراتيجية متسقة للتنافس الدولي في الأنشطة القائمة على العمالة المكثفة، وانتهاج سياسة مرنة في أسعار النقد الأجنبي، وانخفاض الضرائب، وبذل الجهود من أجل اجتناب الاستثمارات الأجنبية، حيث تركز سياسات الحكومة بشأن التنمية على توسيع المؤسسات المالية وبناء صناعة وطنية للمعلومات والاتصالات. كما تمثل موريشيوس حالة فريدة مقارنة بالبلدان الإحدى والعشرين في إقليم إفريقيا الشرقية الجنوبية، فنصيب الفرد من الناتج المحلي يبلغ أعلى معدلاته وقلما تشهد موريشيوس حالات الفقر المدقع، كما تتمتع ببيئة أساسية واتصالات متطورة. [2] ومنه نذكر أهم الإجراءات التي اتخذتها من خلال التعاون والشراكات من قبل الإدارات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات البحثية والمنظمات غير الحكومية أهمها:

- الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل 2006-2025.
- الإستراتيجية الوطنية للأنواع الغريبة الغازية، خطة العمل 2010.
- الخطة الإستراتيجية لقطاع غير السكر (2007-203).
- الخيارات الإستراتيجية في المحاصيل وقطاع الثروة الحيوانية 102 (2007-2015) ودراسة المناطق الحاسة بيئيًا.
- إدارة المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية والحدائق النباتية.

[1] البيئة والتنوع البيولوجي: الإدارة البيئية في موريشيوس ، الرابط:https://Mid.govmu.org، تاريخ الدخول 19-04-2022.

[2] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، جمهورية موريشيوس: وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية، 2005/11/16، ص ص. 12. 13 ، الرابط:https://webapps-ifad.org ، تاريخ الدخول 21-05-2022.

- الإكثار من أنواع النباتات المهددة بالانقراض من خلال سياسات الغابات الوطنية.
- برامج استعادة أنواع الطيور المهددة بالانقراض. [1]

الشكل 8: موقع موريشيوس.

المصدر: https://rattibha.com.

أما السيشل Seychelles فهي دولة جزرية تقع بالمحيط الهندي في ساحل إفريقيا الشرقي تشهد حاليًا ازدهارًا واضحًا من ناحية بناء الفنادق والمنتجعات الكبيرة، وتعد منطقة جذب للسياح بسبب معالمها الطبيعية وشواطئها التي تعد من أجمل الشواطئ في العالم، فهي تسمى بلؤلؤ المحيط الهندي، كما تعد صحة المحيط أمرًا أساسيًا لاقتصاد السيشل ولشعب الجزر، ومن خلال مصائد الأسماك والسياحة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستدامة البيئية والاقتصادية، حيث أن قصص النجاح في الحفاظ على البيئة في السيشل تعتبر مثالاً يقتدي به في العالم كله، كما تتخذ منظمة Nature Seychelles إجراءات على العديد من الجبهات التي تعمل مع الداعمين والشركاء، وكانت مسؤولة عن العديد من النجاحات في مجال الحفاظ على البيئة. ما يسمح للعديد من الأنواع من التنوع البيولوجي بالتطور. [2] حيث كانت السيشل أوّل دولة في العالم تدرج جهود الحفظ في دستورها مع حماية حوالي 60% من كتلة أراضي السيشل، ولديها أعلى نسبة من المساحات المحمية في العالم.

وقد قامت حكومة السيشل بتعزيز العمل المناخي عن طريق مشاريع التكيف التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعم برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية الذي تدعمه الحكومة ووزارة الخارجية والتجارة الإستراتيجية، حيث قام برنامج المنح الصغيرة بمواءمة نهجه على ولاية سيشل الوطنية لتغير المناخ؛ وصمم المشاريع بطريقة تشاركية مع مدخلات رئيسية من المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والشركات المحلية والوكالات الحكومية والمحلية بهدف تقليل قابلية التأثر؛ وزيادة القدرة التكيفية للمجتمعات الساحلية والزراعة الموجودة في السيشل.

[1] البيئة والتنوع البيولوجي: الإدارة البيئية في موريشيوس، **مرجع سابق.**

[2] Natural environment of the Nature Seychelles,**https://natureseychelles.org.16-05-2022**

كما أجريت في إطار برنامج المنح الصغيرة مشروعات أخرى مثل ، مشروع اختبار أداء الأنواع النباتية لتحديد الأنواع التي تتكيف، والتي يجب التركيز عليها لنجاح برامج إعادة التأهيل المتضمنة برنامج دعم المنح الصغيرة الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار 58 مشروع تعمل على حماية التنوع البيولوجي ومعالجة تغير المناخ ومنع تدهور الأراضي، من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع التي تحافظ على البيئة العالمية مع تعزيز رفاهية الناس وسبل عيشهم، والتحفيز والإبداع والتكنولوجيا والمعرفة في سبيل إيجاد الحلول الملموسة لبعض الأنشطة الاجتماعية الأكثر إلحاحًا والتحديات البيئية. [1]

ثانيًا: النماذج المتوسطة في تحقيق الأمن البيئي

1. الجزائر:

تسعى الجزائي كغيرها من الدول إلى تنويع اقتصادها الوطني، وفي ذات الوقت تسعى لضمان أمنها البيئي، وتحقيق التنمية المستدامة من أجل إرساء الأمن الإنساني. فالجزائر بقيت متأخرة في الترتيب الدولي لمؤشرات الأداء البيئي، والتي تتمثل في نوعية الهواء، المياه، الصرف الصحي، المعادن الثقيلة، والتنوع البيولوجي، المحميات الطبيعية، الغابات، الصيد البحري، المناخ، الطاقة، الموارد المائية والزراعية، حيث احتلت المرتبة 92 من أصل 178 بلد سنة 2014، واحتلت المرتبة 83 من أصل 180 سنة 2016، واحتلت المرتبة 58 سنة 2018.

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى تخفيض الانبعاثات الغازية المتسببة في الاحتباس الحراري في أفق 2020-2030 بموجب اتفاق باريس حول الطاقة الموقع في سنة 2015، الذي يهدف إلى الحفاظ على معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض تحت 2 درجة مئوية.

كما أطلقت برنامجًا طموحًا لتطوير الطاقات المتجددة للحفاظ على البيئة، والاحتفاظ بالمصادر الطاقوية الأحفورية، مدة هذا البرنامج (2015-2030) بسعة إنتاجية قدرها 22 جيجا وات منها 12 جيجا وات موجهة للاستهلاك الداخلي، و10 جيجا وات للتصدير. لكن تبقى الجزائر متأخرة في مجال الزراعة البيولوجية، والتي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب، و330 ألف هكتار بتونس.

الشكل 9: نمو استخدام الطاقات المتجددة حتى عام 2030.

[1] برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، اتخاذ إجراءات مناخية ومكافحة الحرائق في جزر السيشل ، تاريخ النشر 20 أفريل 2020 ، الرابط: https://www.thegef-org ، تاريخ الدخول 19-05-2022.

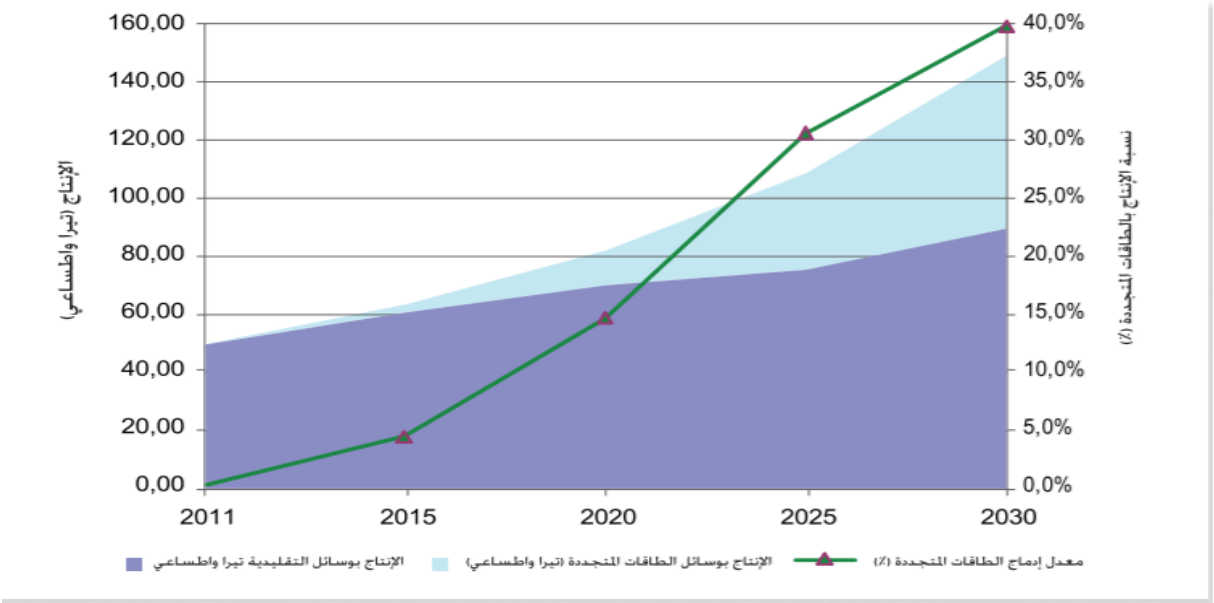

المصدر: برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، مارس/آذار 2011، ص:9.

كما أن قطاع الصيد البحري مازال يعاني على الرغم من كل الإمكانيات والجهود المبذولة من أجل تحسين مستوى الإنتاج، والأمر راجع إلى عوامل عديدة منها ما هو مرتبط بوسائل وإمكانيات الصيد المادية المتاحة في القطاع (الهياكل، الأدوات، والتجهيزات) ما يستدعي البحث عن مصادر إنتاج جديدة من خلال التكوين، التجديد، والبحث عن تقنيات الاستكشاف والصيد.

الجزائر لا تلجأ لإعادة تدوير النفايات إلا بنسب ضعيفة ما يفوت عليها فرص تحقيق المكاسب والفوائد المكلفة بالبيئة، فهي تفقد 300 مليون يورو سنويًا بسبب عدم اعتماد نشاط إعادة تدوير النفايات، حيث يتم نشاط جمع وتدوير النفايات في الغالب على أنه غير مهيكل، كما أن مشاركة القطاع الخاص فيه محدودة جدًا. [1]

2. أوغندا:

قامت أوغندا بخطوات كبيرة لتحويل إنتاجها الزراعي التقليدي إلى الإنتاج العصري الذي لا تستخدم فيه مواد صناعية مثل الأسمدة والمبيدات، علما أن أوغندا تعد من الدول التي تستخدم أدنى كميات الأسمدة الصناعية على مستوى العالم.

بدأت الزراعة العضوية منذ عام 1994 تشمل الإنتاج الزراعي في لأوغندا 42% من الناتج المحلي الإجمالي و80% من الإيرادات، ويعمل في القطاع الخاص 85% من السكان في عام 2003. احتلت أوغندا المرتبة 13 عالميًا من حيث مساحة الأراضي الخاضعة

[1] محمد أمين بلخشعي، "الاقتصاد الأخضر كآلية لضمان الأمن البيئي " ، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، المجلد 24- العدد 01، 2021، ص ص 450-460.

للإنتاج الزراعي العضوي والمرتبة الأولى في إفريقيا، كما زادت صادرات أوغندا العضوية المرخصة من 3.7 ملايين دولار في سنتي 2003-2004) إلى 22.8 مليون دولار (2007-2008)، بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية من الزراعة العضوية 64%، حيث أصبحت هذه الزراعة تولد مداخيل مهمة للمزارعين.[1]

وتعد الهيئة الوطنية لإدارة البيئة (**NEMA**) باعتبارها مؤسسة شبه مستقلة والوكالة الرئيسية في أوغندا أحد أهم المؤسسات المكلفة بتنسيق الإدارة البيئية في البلاد ورصدها وتنظيمها والإشراف عليها، حيث توجه الحكومة بشأن الإدارة البيئية السليمة في أوغندا، مع التركيز على تقديم الدعم في مجال ضمان التنمية المستدامة والالتزامات الإقليمية والعالمية، ولها عدة قيم جوهرية باعتبارها وكالة فعالة.

- ✓ تعزيز الامتثال البيئي والإنقاذ.
- ✓ التكامل البيئي على مستوى الحكومة الوطنية والمحلية.
- ✓ زيادة تعزيز الوصول إلى المعلومات البيئية والتعليم والتوعية والمشاركة العامة.
- ✓ خلق وتعزيز الشركات والتشبيك الوطني والإقليمي والدولي من أجل الإدارة البيئية الفعالة والتنمية المستدامة. [2]

3. تونس والمغرب:

يعتبر المغرب وتونس من الدول الإفريقية التي واكبت وساهمت في الحركة العالمية البيئية التي بدأت في أوائل النصف الثاني من القرن الماضي (وبشكل خاص في مطلع السبعينات) من خلال إرساء نظام قانوني ومؤسساتي لحماية منظوماتها البيئية من جهة، والمساهمة في الصيرورة العالمية من جهة ثانية، من أجل تخفيف الآثار والانعكاسات الإيكولوجية ومواجهة التحديات المتواصلة بشأن حماية البيئة. يختلف مسار التجربة التونسية عن التجربة المغربية، إذ يعود اهتمام تونس بالشأن البيئي إلى ستينات القرن الماضي من خلال برامج إحياء وتدبير الموارد الطبيعية، غير أن فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي والعقد الأوّل من الألفية الثالثة تشكل الفترة البارزة في تاريخ التشريع البيئي التونسي. [3]

بدأت الحكومة التونسية أوّل خطواتها في مجال استعادة النظم البيولوجية وتحقيق الأمن البيئي من خلال تطوير قطاع الطاقة المتجددة من أجل تفعيل الاعتماد على النفط والغاز في عام 2005، حيث تم إقرار قانون تم بموجبه إنشاء نظام الحفاظ على الطاقة، كما تم استحداث آلية تمويل وهي الصندوق الوطني لإدارة الطاقة من أجل دعم تقنية الطاقة، يمول الصندوق عن طريق فرض رسم على التسجيل الأوّل للسيارات الخاصة التي تعمل بالبنزين والديزل؛

---

[1] عبد الله بن محمد المالكي،"التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية"،**المجلة العربية للإدارة**، المجلد 37، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 181.

[2] Matinal Environnement Management Autorité,site https://nema.go.orgaccédéle23_05_2022.

[3] محمد نبو، " دسترة البيئة: دراسة مقارنة بين المغرب وتونس"، **مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة**، العدد 49، المغرب، 21-11-2021، ص ص 48 .49.

ورسم استيراد إنتاج لمعدات التكييف للهواء ما عدا تلك التي يتم تصنيعها بهدف التصدير، ففي الفترة ما بين 2000 و2008تم توفير ما مقدار مليون دولار في فواتير الكهرباء، ويعود الفضل في ذلك إلى خطط الطاقة النظيفة. هدفت هذه الخطة إلى أن يصل استهلاك الطاقة الأولية من مصادر متجددة ناهيك عن وفورات كفاءة الطاقة إلى 20% من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2011، وكان من المتوقع أن تصل وفورات الطاقة إلى 22% سنة 2016 مع انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقداره 3.1 مليون طن سنويًا.[1]

كما ساهم المجتمع المدني التونسي المهتم بالشأن البيئي في حماية البيئة، وأصبحت الجمعيات البيئية تشكل لوبي ضغط لحماية البيئة والنهوض بها من خلال مبادراتها المواطنة لاسيما ما بعد 2011. إضافة إلى التعديل الدستوري الذي أكد على أن أحد المرتكزات السبعة للتعديل الشامل للدستور هو " ترسيخ دولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية والبيئية...".

تولي تونس أهمية بالغة للسياحة البيئية بحكم اعتماد اقتصادها على قطاع السياحة، وحققت انجازات نوعية في مجال السياحة الشاطئية والسياحة الصحراوية والثقافية والاستشفائية وسياحة المؤتمرات والسياحة البيئية، التي سعت إلى وضع برامج للنهوض بهذه الأخيرة ، تتجلى في إنشاء محميات طبيعية لحماية أنواع من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، وفتح عدد كبير من المنتزهات الوطنية ذات نظم بيئية كاملة. كما أنجزت الإدارة ووزارة البيئة والتنمية المستدامة بالتنسيق مع وكالة التعاون الفني الإنمائي دراسة تتعلق بإستراتيجية النهوض بالسياحة البيئية في تونس، ترتكز على دعم المنتوج السياحي التونسي وزيادة تنوعه البيولوجي. [2]

كما ساهم البرنامج الشمسي التونسي خلال الفترة 2008-2014 في تجنب 214 ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وأتاح العديد من فرص العمل، وتم تسجيل 42 شركة رسمية لتقنيات الطاقة الشمسية، وتركيب 1000 نطاق شمسي لألف مؤسسة على الأقل. [3] واعتمدت تونس البرنامج الوطني للمدن المستدامة بتونس الهادف إلى تمكين البلديات من إعداد برامج تنموية إستراتيجية تمكنها من أن تصبح في المستقبل مدنا مستدامة تستجيب للمعايير الدولية، وذلك انطلاقًا من المخططات ،والبرامج الوطنية المتعددة التي تم اعتمادها في المجال، ومن بين هذه الإستراتيجيات نذكر الآتي:

- الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة ما بعد 2020.
- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

[1] عبد الله بن محمد المالكي، **مرجع سابق**، ص 183.

[2] فوزية لاكسي، "السياحة البيئية كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة: عرض تجارب بعض الدول العربية"، **مجلة الاقتصاد والبيئة**، المجلد 04، العدد 1، أفريل 2021، ص ص149. 150.

[3] عبد الله بن محمد المالكي، **مرجع سابق**، ص 184.

- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة آثار التغيرات المناخية
- الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر.

غير أن انخراط المدن التونسية في برامج التطور نحو مدن مستدامة يتطلب إجراء تشخيص معمق لبرامجها التنموية قصد تحديد مختلف الإشكاليات والصعوبات التي من شأنها أن تعيق ارتقائها إلى مستويات تنمية مستدامة، وأيضًا التعرف على أبرز مقوماتها ومميزاتها الخصوصية التي قد تلعب دورًا مهمًا في تسيير تحولها إلى مدن مستدامة. [1]

أما عن المغرب فقد أولى أهمية بالغة في عملية الارتقاء بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، من خلال تعزيز التشريعية البيئية وملاءمتها مع التزاماته الدولية والإقليمية في المجال البيئي. فمنذ 2003 أقدم المغرب على مراجعة العديد من القوانين وإصدار قوانين جديدة، بالإضافة إلى سياسات وبرامج واستراتيجيات ذات صلة بالبيئة، ومجموعة من البرامج القطاعية التي تهدف إلى إنجاح الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وفق ما يتبناه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي من سياسات بيئية هادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. [2]

من بين الإستراتيجيات التي وضعها المغرب نذكر ما يلي:

- إستراتيجية البرنامج الوطني للبيئة.
- إستراتيجية تدبير الموارد المائية بالمغرب.
- الإستراتيجية الوطنية للنفايات الصلبة.
- مشروع التنمية لحوض سبر 2005.
- المخطط الوطني للتنمية (Pane).
- إستراتيجية 2020 التي تهم المخطط الأخضر للفلاحة.
- الإستراتيجية الوطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي.

بدأ المغرب منذ عام 2015 بالتقليل من الدعم الحكومي لشركات الطاقة الأحفورية وهو أمر لم تقم به إلا دول قليلة حول العالم حسب تقرير مؤشر حماية المناخ الصادر عن معهد نيوكلايمت، إضافة إلى ذلك شهد المغرب مستويات استهلاك صغيرة للطاقة، بالإضافة إلى الهدف الطموح في الاعتماد بنسبة 52% على الطاقات المتجددة بحلول 2030. [3]

وعرف المغرب في العشرية الأخيرة تطورا ملموسا على المستوى التشريعي في المجال البيئي، وذلك بالنظر إلى مجمل القوانين التي صدرت خلال هذه المدة كآلية لتعزيز

[1] البرنامج الوطني للمدن المستدامة: **العمليات التشاركية في التخطيط والإدارة وزارة البيئة التونسية لتوسيع نطاق التطوير المستدام** ، 15 ماي 2020، الرابط: https://www.environment.gov-tn. ، تاريخ الدخول 15-05-2022.

[2] محمد بنو،**مرجع سابق**، ص47.

[3] تيم شا ونبيرغ ، **تقدم مدهش للمغرب ... هذه هي الدول الأكثر حماية للبيئة في العالم** ، الرابط www.dw.com ، تاريخ الدخول 28-05-2022.

حماية البيئية ودعم كل الجهود الرامية للنهوض بهذا القطاع. شملت هذه القوانين حماية البيئة ومحاربة التلوث، قطاع الطاقة، المناطق المحمية، البلاستيك، تنمية مناطق الواحات وشجرة الأركان. (1)

ثالثًا: النماذج الفاشلة في تحقيق الأمن البيئي

فشلت الأغلبية الساحقة من الدول الإفريقية في تجسيد سياسات الاتحاد الإفريقي البيئية بسبب عدم وجود استقرار سياسي، واجتماعي، واقتصادي أبرزها:

1. الكونغو الديمقراطية:

تعد ثاني أكبر دولة في إفريقيا بعد الجزائر فيما يخص تنوع الموارد الأوّلية، لكنها بالمقابل تشهد تدهورا بيئيا شديدا، ففي مقاطعة كيفو الجنوبية مثلا التي تعتبر من أكثر المقاطعات كثافة سكانية وفقرًا في البلاد، تنتهج ممارسات غير بيئية لإدارة الأراضي، بما في ذلك الرعي الجائر وغير المستدام؛ قطع الأخشاب؛ تدهور كبير في الغابات والمناظر الطبيعية.(2)

2. نيجيريا:

في عام 2012 تم اعتماد استجابة وإستراتيجية سياسة تغير المناخ في نيجيريا، مع تركيزها على رفع قدرة الأمة على التكيف مع تغير المناخ، ولكن من الصعب تحديد تأثيرها ونجاحها نظرًا لأن الدولة لا تزال في مراحلها الأولى من تكييف السياسات، إضافة إلى أنه في عام 2016 وجدت منظمة الصحة العالمية أن أربع مدن من أسوء مدن العالم من حيث تلوث الهواء كانت في نيجيريا. (3)

المطلب الثاني: تحديات نجاح سياسات الاتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي

رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها الإتحاد الإفريقي في سبيل تحقيق الأمن البيئي إلا أن ذلك لا يعد كافيًا للحفاظ على الأمن البيئي الإفريقي، وهذا نظرًا لازدياد التهديدات ومصادر التلوث، إضافة إلى تحديات أخرى سياسية، اقتصادية واجتماعية وثقافية حالت دون تحقيق الهدف المنشود لسياسات المنظمة.

أوّلاً: التحديات السياسية

[1] سكينة قادة ، إحصاءات البيئة والطاقة ، وضعية البيئة في المغرب ، المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء ، 2013 ، ص 453 ، الرابط: https://unstats.un.org>unsdsenergy>meeting ، تاريخ الدخول 2022/05/12.

[2] الأمم المتحدة ، الدعوة إلى استعادة النظم البيئية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الرابط:https://www.un.org ، تاريخ الدخول 19-05-2022.

[3] Indice de protection de l'environnement une analyse comparative de 3 pays africains – site. www.cseindia.orgaccédé le15/05/2022

توجد العديد من المظاهر التي أثرت على الأمن السياسي في إفريقيا أو على الأقل دفعت بها عوامل أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي، النزاعات المسلحة، الثورات السياسية... وغيرها كلها عوامل تساهم في التدهور البيئي، وذلك من خلال انعدام الأمن ونقص الحوكمة الرشيدة وهشاشة الدول وعدم قدرتها على التعامل مع الأزمات الداخلية.

1. انتشار الفساد:

يمثل واقع المجتمعات الإفريقية بكل مستوياته تربة خصبة لنمو وتجد الفساد فيها الأمر الذي مس جميع الفئات (من هرم السلطة على صغار الموظفين الأمر الذي عقد الأمر على السياسات المناخية والبيئية للدول وحدها أو الإتحاد ككل. [1]

أصبحت ظاهرة الفساد السياسي متغير قياس لما يعرف ب "الدولة الهشة الفاشلة"، بمعنى أن فشل الدولة صار ذريعة للتدخل الدولي، وينظر للفساد أنه سببًا في فشل الدولة، وبالتالي للتدخل الدولي بما يعيق مسار بناء المنطقة الإفريقية، حيث أن هذه الظاهرة منتشرة بكثرة في إفريقيا. فوفق معطيات مركز السلام الدولي في قياسه لهشاشة الدول جاء ترتيب حسب تقرير مدركات الفساد العام 2019، كالتالي: الصومال 180 درجة، جمهورية الكونغو الديمقراطية 168 درجة، جمهورية إفريقيا الوسطى 153 درجة، جنوب السودان 179 درجة، السودان 173 درجة، بورندي 165 درجة، التشاد 163 درجة، اثيوبيا 96 درجة، هذه الدول التي دخلت مرحلة الفشل أو تتسم بالهشاشة التي تعرضها لخطر الانهيار، ذلك نتيجة تردي مستويات استجابة النظام السياسي (الاستحواذ على الدولة). [2]

يعد الفساد من المؤشرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومن أنواع الفساد الأكثر شيوعًا في خطورة إفريقيا هو الفساد البيروقراطي (فساد الخدمة المدنية العامة، الذي ينبع من السياسيين الذين يستغلونه لتمرير عملياتهم المتعلقة بالفساد، وفي نفس الوقت يحتاج الموظف في الخدمة المدنية لدعم السياسيين لحمايته والبقاء في منصبه، لذلك تهويس الفساد المزدوج)، وبالتالي هذا النوع من الفساد سبب رئيسي لضعف الاقتصاد وكل مؤسسات الدولة الحيوية، وخير مثال على ذلك ما قامت به دولة بوتسوانا في مجال مكافحة الفساد، من خلال مكافحة الفساد والجرائم، فكانت من أفقر 25 دولة إلى أن أصبحت ضمن أسرع الاقتصاديات نموًا في إفريقيا، حيث أن من أشهر قضايا الفساد في بتسوانا قضية بنك بوتسوانا للتنمية الوطنية. وإلى الآن مازالت بوتسوانا تحارب الفساد، فوصلت في آخر تقرير لمؤشر الشفافية العالمية للدرجة 60، وهي رقم 35 على مستوى العالم في المؤشر، [3]وهذا المؤشر جيد يدل على قدرة بتسوانا على مقاومة أشكال الفساد لديها.

---

[1] البيئة في إفريقيا: **تهديدات جديدة ومسارات حرجة** ، مركز الجزيرة للدراسات ، 27 جويلية 2016 ، الرابط: https://studies.aljazeera.net ، تاريخ الدخول 2022/05/13.

[2] خليدة خلاصي كعصيص، "علاقة الفساد بفشل مشروع الدولة الإفريقية في بعده الداخلي والإقليمي "، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 2020،2، ص ص 312-314.

[3] ياسمين مجدي ، **جهود مكافحة الفساد في إفريقيا والدور المصري** ، السياسة الدولية ، 9-11_2021 ، الرابط www.siyassa.org.eg ، الدخول في 28-05-2022.

2. هشاشة الدولة:

إن استمرار الانتكاسة الديمقراطية في كثير من البلدان الإفريقية بسبب الانقلابات العسكرية، وعجز الدولة الوطنية غلى بسط سيطرتها السيادية على كامل الأقاليم التي تشهد تمرد مسلح تقوم به الجماعات الاثنية، التي تتحالف في كثير من الأحيان مع التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، مستغلة الصراع الجيوسياسي على مناطق التعود والموارد الحيوية ذات البعد العالمي، التي توظفها القوى الدولية والإقليمية لإبقاء وإطالة عمر النزاعات وإدارتها بدون تسوية نهائية، من أجل نهب الموارد المنجمية والمعدنية، فمن بين 475 انقلاب عسكري ناجح أو فاشل في العالم ما بين 1950-2010 نجد أن أغلبها حدث في القارة الإفريقية بمعدل 204 انقلابات عسكرية.

كما أكد تقرير "كوفاس" حول المخاطر السياسية في إفريقيا أن عدد النزاعات وضحايا الحروب قد تضاعفت مرتين خلال عشر سنوات (2008-2018)، ليتجاوز عدد القتلى بسبب النزاعات 70 ألف سنويًا، رغم النية والإدارة السياسية للإتحاد الإفريقي الذي تبنى شعار "إسكات صوت المدافع في إفريقيا بحلول 2020 على أمل إنهاء جميع الحروب، والنزاعات الأهلية، وممارسات العنف القائمة على نوع الجنس، ومنع جرائم الإبادة الجماعية، فإن استمرار النزاعات والحروب الأهلية في سنة 2020، عكست الصورة السلبية عن الحالة في إفريقيا،وهو ما أظهرته نتائج دراسة لمجموعة من الباحثين في جامعة همبورغ بألمانيا حول أسباب الحروب في العالم، تبين أن إفريقيا تبقى القارة الأكثر مأساوية، حيث سجلت دول إفريقيا عشر حالات من الحروب أغلبها أخدت طابع الحروب الأهلية، كما هو في مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا والكاميرون، والنزاع في منطقة تيغراي الشمالية في أثيوبيا ضد السلطة المركزية في أديس أبابا.[1]

ثانيًا: التحديات الأمنية

إن الإجهاد البيئي هو سبب ونتيجة على حد السواء في التوتر السياسي والأممي والنزاع العسكري في إفريقيا، حيث غالبًا ما تصارعت الأمم لغرض أو مقاومة السيطرة على الموارد البيئية الأساسية، حيث أنه من المحتمل أن تزداد هذه الحروب والصراعات مع ازدياد شحة الموارد واشتداد التنافس عليها، فالحروب تقريبًا لها إستراتيجية أساسية واحدة: تدمير دعم الحياة لهزيمة الجيوش والشعوب الأمر الذي يفرز نوعين من التدمير يعد إصلاحها أشد صعوبة: الضرر الذي يلحق بالنسيج الاجتماعي للسكان المتضررين والضرر الذي يلحق بالطبيعة. [2]

[1] مصطفى صايح ، الفساد عائق التنمية في إفريقيا ويهدر 148 مليار دولار سنويًا أي 25% من الناتج المحلي ، مركز الخليج للأبحاث الرابط : www.araa-sa>Article ، تاريخ الدخول 28-05-2022.

[2] نزار عوني اللبدي، **الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية** (عمان: دار دجلة ،2015)، ص ص 131. 132.

بصفة عامة هناك عدة مصادر للتهديدات الأمنية في إفريقيا الأكثر شيوعًا هي: الصراعات المسلحة على الموارد النادرة اللازمة لبقاء الفرد أو الجماعية، التمرد على الحكومة أو الوضع الراهن الذي يخص هذه الموارد في وقت السلم، إضافة إلى التدخل الخارجي الذي يعد هو أيضًا مصدر اللاأمن في القارة (التنافس الدولي على الوجود العسكري بها والصراع على الموانئ التجارية، ومحاولات كسب النفوذ الذي تمارسه القوى الدولية سهم في تعميق حالات الاختراق، وتراجع سيادة الدول الإفريقية المعنية، ما يسبب الانكشاف الأمني داخل دول القارة الإفريقية.

النزاعات الحدودية التي تنشأ عمومًا حول الموارد الطبيعية مثل النزاع بين ارتيريا وجيبوتي، هجمات جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل رواندا باسم ملاحقة مركبتين الإبادة الجماعية، تدخل إثيوبيا عسكريًا في الصومال من حين لآخر لملاحقة حركة شباب المجاهدين الإرهابية، ما يلاحظ أن معظم التهديدات الخارجية مصدرها فاعلون من غير الدول أي أن الدول الإفريقية تواجه أساسًا الجماعات المسلحة المنبثقة من خارج حدودها، حيث صارت الحركات المقاتلة توسع نشاطها خارج أوطانها فعلى سبيل المثال: بالرغم من وجود توتر بين الكاميرون ونيجيريا حول شبه جزيرة باكسي إلا أن احتمال غزو نيجيريا الكاميرون ضئيل للغاية أو الوقت الذي تشكل فيه جماعة بوكو حرام المنحدرة تهديدًا عسكريًا كبيرًا للكاميرون.

وتعد السياسات المائية لدول حوض النيل مصدرًا واضحا للتهديدات الأمنية مع احتمال نشوب موجات مسلحة بين الدول حول الخلافات على استخدام مياه نهر النيل الدولي، فالوضع السياسي والإيكولوجي في دول حوض النيل أصبح أكثر خطورة من ذي قبل، كما أن نوعية المياه تزداد سوءًا. وهناك مشكلات في كميات المياه حيث تعاني بعض الدول الفقر المائي، وتتفاقم هذه التحديات بسبب إستراتيجيات بناء السدود على كل من النيل الأزرق والنيل الأبيض (أكبر هذه السدود هو سد النهضة في إثيوبيا)، حيث أنه في دراسة استشرافية تؤكد أنه بحلول 2050 ستكون معظم دول حوض النيل أكثر عرضة لندرة المياه ذلك بسبب تغير المناخ وزيادة النمو الديمغرافي فضلاً عن مخلفات الأنشطة الإستراتيجية للثروات الطبيعية ما يؤدي إلى التدهور البيئي، قد تخلف تداعيات بين دول القارة الأمر الذي لا يقل أهمية في سلم المخاطر الأمنية المحدقة بالقارة ككل. [1]

ثالثًا: التحديات الاقتصادية

[1] حمدي عبد الرحمان ، دبلوماسية الهشاشة ، الذهب الأزرق ، اتجاهات نزع الأمننة عن قضايا المياه في إفريقيا ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 26 مارس 2020 ، الرابط:https://Ubit-ly/2XMCBKq ، تاريخ الدخول 20-03-2022.

تواجه سياسات بناء وتحقيق الأمن البيئي الإفريقي مجموعة من التحديات والعراقيل التي وقفت في الطريق كحاجز صلب خصوصًا وأن ارتباطها يعتبر جد وثيق مع الأمن الغذائي الإفريقي نذكر منها ما يلي:

1. تراجع النمو الاقتصادي:

إن ضعف أداء الجهات الفاعلة في مجال التمويل الأخضر بإفريقيا أهمها الوسطاء الماليين من القطاع المالي والمصرفي، بما في ذلك البنوك، والمؤسسات الاستثمارية، والأسواق المالية، فضلاً عن المدى الزمني قصير الأجل للادخار في إفريقيا، بما لا يسمح بوجود ودائع صالحة للتمويل الاستثماري المشروعات المفيدة للبيئة، والتي تحتاج بطبيعتها إلى فترة زمنية طويلة الأجل لا تقل عن عقد من الزمن (10 سنوات)، كما أن تباطأ النمو الاقتصادي في إفريقيا خلال الفترة (2018-2017)، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي من 3.4% عام 2017 ليسجل 3.2% عام 2018، حيث لم يكن هذا المعدل كافي للقضاء على الفقر أو تحقيق باقي أهداف التنمية المستدامة الأخرى، حيث أن إفريقيا بحاجة إلى زيادة الاستثمارات، حيث قد تراجعت إنتاجية النمو في إفريقيا من 2.5% خلال الفترة (2000-2005) إلى 0.3% خلال الفترة (2018-2009)، وهي بذلك أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ 1.9% خلال الفترة (2017-2011)، حيث تحتاج الدول الإفريقية إلى تطبيق الإصلاحات الهيكلية التي تمتلكها من مزيد من الاعتمادية والنمو المستدام.

كما يتوقع لإقليم الجنوب الإفريقي أن يستمر في النمو الاقتصادي البطيء من بين الأقاليم الفرعية الإفريقية الأخرى بمعدل نمو يبلغ 2.1% عام 2019 بعد أن كان 1.2% عام 2018 ويدعم النمو في الإقليم الزيادة في الإنتاج الزراعي والارتفاع في الأسعار العالمية للسلع، وذلك بالرغم من أن معظم الاقتصاديات الإفريقية قد واجهتها مخاطر أثرت على النمو بسبب السياسة النقدية الانكماشية والسياسات الحمائية الجديدة في الاقتصاد المتقدمة، وصدمات المناخ غير المواتي مع الاختصارات المعتمدة على الزراعة، وهجمات الإرهاب والصراعات، وعدم الاستقرار السياسي، وضغوط الديون في بعض الدول. [1]

2. الأداء الاقتصادي الضعيف:

تشغل البلدان الإفريقية باعتبارها كتلة اقتصادية مرتبة متدنية للغاية في التيار العالمي السائد، فالقارة الإفريقية موطن 14% من سكان العالم، غير أنها لا تمثل سوى أقل من 3% من الناتج الأجنبي، فيما يتعلق بتجارة السلع العالمية، حيث تشكل القارة 8.1% فقط من

[1] سماح المرسي، **أداء الاقتصاد الإفريقي.. تطور مؤشراته وتوقعات النمو (دراسة)** ، مركز فاروس للاستثمارات والدراسات الإستراتيجية (مركز مختص في الشؤون الإفريقية) 2020-03-29 ، الرابط www.pharoustudies.com ، تاريخ الدخول 30-05-2022.

الواردات و6.3% من الصادرات، وهذه المعدات منخفضة أكثر في قطاع الخدمات، حيث تبلغ 7.1% من الواردات و8.1 من الصادرات وإذا تطلعنا إلى ما هو أبعد من الترتيب العام السلبي نسبيًا، نجد أن الوضع متفاوت إلى حد كبير إذا أخذنا كل بلد إفريقي على حدة والتجارة بين البلدان الإفريقية التي يبلغ مجموعها 12% تعتبر منخفضة مقارنة بكل ما تحققه كل من أوروبا 60%، وأمريكا الشمالية 40%، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا 30%. [1]

عمومًا فإن مساهمة الصناعة الإفريقية في تكوين الناتج الإفريقي تعد من أضعف النسب في العالم، فهي لم تتعدى منذ التسعينات معدل 2% وفيما يلي جدول المقارنة بين هذه النسبة ونسب مناطق أخرى من العالم.

الجدول رقم 04: مقارنة نسب الصناعة في إفريقيا والعالم.

المناطق/السنوات	1990	2000	2010	2014
إفريقيا	%1.7	%1.5	%1.5	%1.6
أمريكا الجنوبية	%6.8	%6.7	%6.2	%5.5
أمريكا الشمالية	%23.0	%25.6	%21.1	%20.9
أوروبا	%40.7	%34.5	%29.2	%27.5
شرق آسيا	%27.8	%31.8	%41.9	%44.6

المصدر: تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2016،ص 8.

كما أن إفريقيا قد استقطبت حتى نسبة 2015 ما قيمته 55 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة، توجهت معظمها نحو الصناعات الاستخراجية، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتعاني الصناعة في إفريقيا من ارتفاع تكاليف الاستفادة من البنية التحتية، إضافة إلى المشاكل الأخرى السياسية والاجتماعية المتجددة في كل أنحائها، وهو ما يجعلها

قطبًا غير جاذب للاستثمارات. [2]

3. الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية:

[1] وسام طه مصطفى أبو كريشة، محمد عبد المجيد حسين، تحليل الأداء السياسي والاقتصادي للجماعة الاقتصادية الإفريقية، المركز الديمقراطي العربي (الشرق الأوسط)، جويلية 2019.الرابط:https://wwwdemecraticac/de، تاريخ الدخول 2022/05/24.

[2] عبد الرحمان بن الشيخ، محمد مدياني، "واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا"، **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المجلد 02، عدد 06،2018،ص ص 53-54.

إن الموارد الطبيعية في إفريقيا تدعم اقتصاد القارة وتستمر في تمثيل فرص إنمائية كبيرة، كما أكد على ذلك إعلان القاهرة لعام 2015 بشأن إدارة رأس المال الطبيعي في إفريقيا، من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، غير أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في القارة ساهم في انخفاض النمو الاقتصادي للقارة، ذلك من خلال:

- الصيد غير المشروع الذي بفقد ما يزيد عم مليار دولار سنويًا من العائدات المفقودة، بحيث يكلف خسائر تقدر بنحو 1.9مليار دولار سنويًا؛
- قطع الأشجار غير المشروع في القارة يكلف 17 مليار دولار سنويًا، ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الجرائم البيئية إلى أن تجارة الفحم غير المشروعة وحدها تنطوي على خسارة مباشرة في الإيرادات تبلغ 1.9 مليار دولار سنويًا؛

فيما يتعلق بالنظم الايكولوجية والأمن الغذائي، يعتمد 180 مليون شخص في إفريقيا على التربة المستنفذة لزراعة غذائهم، وتقدر الخسائر الاقتصادية المرتبطة بتدهور الأراضي في إفريقيا بمبلغ 68 مليار دولار سنويًا. [1]كما تعتبر الأساليب التقليدية التي مازالت حاضرة بقوة في إفريقيا في المجال الفلاحي والزراعي أحد أهم أسباب نشوب الصراعات. [2]

4. تحدي الأمن الغذائي:

يعرف الأمن الغذائي على أنه: قدرة المجتمع على توفير الغذاء، والمناسب للمواطنين على المدى البعيد، والقريب كمًا ونوعًا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم. [3]

ويعتبر الأمن الغذائي أحد أبعاد الأمن الإنساني، حيث أن الأمن الغذائي لا يعني فقط إنتاج الغذاء، إنما أيضًا كفاية وسلامة واستدامة الغذاء، حيث أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن غذائي دون شروط بيئية سليمة ومناسبة له، سواء لتوفير أو جودة أو استمرار الأمن الغذائي الذي يعتمد بالدرجة الأوّلى على الموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة. ثم على الموارد البشرية التي تستقبل الموارد الطبيعية، من ماء، هواء أتربة وفقدان هذه العناصر لمكوناتها الحيوية يعني عدم القدرة على إنتاج الغذاء وعدم جودته، وبالتالي حدوث اللاأمن الغذائي.

تعد التنمية البيئية في إفريقيا عائق كبير أمام بناء وأمن غذائي مستدام، كما تربط بينهما علاقة عكسية، حيث يؤثر تغير المناخ بشكل واضح على الإنتاج الزراعي في إفريقيا، حيث

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (5)، دعم ادارة النظام البيئي السلمية، الرابط: https// Unep.org ، تاريخ الدخول 06-06-2022.

[2] حمد سليمان الزواوي ، التغير المناخي وأثره على الصراع في إفريقيا ،قراءات إفريقية، 24-02-2022 ، الرابط:https://qiraatafrican.com ، تاريخ الدخول 20-05-2022.

[3] محمد رفيق أمين حمدان،**الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**،(عمان: دار وائل للنشر، ط 1999،1)، ص 16.

أن فمعظم الدول الإفريقية خاصة الصحراوية منها تعاني كثيرًا من ندرة المياه، وهذا النقص في توفير المياه له تأثيرات مباشرة على الزراعة حيث أن حوالي **70%** من المياه مستعملة في الزراعة ونقصها يؤدي إلى التأثير على توافر الإنتاج الزراعي وبالتالي على توافر الغذاء.[1]

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أكبر القضايا القائمة في الكثير من الدول الإفريقية لارتباطها بشكل كبير بالأنشطة الزراعية والموارد المائية التي ساهمت بشكل واضح وكبير في انخفاض جودة المنتجات واختلاف توزيعها، إضافة إلى إحداث بعض المشاكل البيئية التي تتعلق باستخدام البذور التي يتم تعديلها وراثيًا، كما تشير تقييمات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن عدد الأشخاص المعرضين إلى مخاطر الجوع في المنطقة الإفريقية إلى حوالي 18 مليون شخص، حيث أثرت المخاطر المناخية مثل الجفاف والفيضانات على أكثر من 34 مليون إفريقي في عام 2012 وتسبب في مخاطر اقتصادية تقدر بأكثر من 13 مليار دولار في الفترة ما بين 2011-2012. [2]

فمن غير المستبعد أن ندرة المياه في إفريقيا تعد في حد ذاتها تحد كبير أما الأمن البيئي، وذلك نتيجة عوامل عديدة أهمها: الكثافة السكانية المتزايدة ومتطلبات النمو الاقتصادي، حيث نجد الإجهاد المائي واضح بشكل كبير في منطقة الشمال الإفريقي، حيث يقدر عدد من يتعرضون له ما يقارب 240 مليون شخص، حيث تعتمد الزراعة على الري الذي هو معرض للتقلبات المناخية، كما أن دول إفريقيا لم تستطع تكييف إنتاجها الزراعي عن طريق الري وتحسين ادارة المياه. [3]

وقد أصدرت الأمم المتحدة تحذيرًا شديدًا بشأن الوضع الإنساني في القرن الإفريقي، حيث يحتاج ما يقارب من 20 مليون شخص إلى مساعدات غذائية عاجلة في جميع أنحاء المنطقة، حيث أن الصومال وحده يقف أكثر من 81 ألف شخص على حافة المجاعة بسبب أطول موجة جفاف في التاريخ الحديث، كما تواجه بلدان أخرى هذه الآفة أيضًا. حيث تصفها المجتمعات المحلية في إثيوبيا وكينيا بأنها "الأسوأ منذ جيل"، حيث يعد الأطفال الصغار من بين أضعف ضحايا هذه الكارثة، وأصبحت الأغذية والحليب في ندرة متزايدة، حيث يواجه ما يقارب 6 ملايين طفل حول القرن الإفريقي الآن سوء التغذية الحاد إلى الحاد.

5. مشكلة الديون:

[1] وهيبة زبيري، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن، جامعة سطيف، 2014) ص ص 82. 85.

[2] كاميلا تولمين، **مناخ إفريقيا يتغير**، تر: سعيد السيد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2014)، ص ص 81. 82.

[3] وهيبة زبيري، **مرجع السابق**، ص 85.

تعد الدول الإفريقية من أكثر الدول في العالم فقرًا بسبب اقتصاداتها الضعيفة ما جعلها عرضة لعرض شروط الدول الصناعية الكبرى، وكذا المنظمات الدولية مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، كما عرفت أيضًا بتعدد الأزمات الاقتصادية واستمرارها ذلك بسبب الضعف الكبير التي تشهده اقتصاداتها إلى جانب النمو الديمغرافي المتضاعف، كما أن معظم صادراتها هي من الموارد الأوّلية الطبيعية الأمر الذي شكل عائق أمام الأمن والتنمية البيئية، حيث تراكمت الديون على معظم الدول الإفريقية بشكل مروع، حيث قفزت من نحو 80 مليار دولار في سنة 1982 إلى ما قيمة 275 مليار دولار سنة 2004، وطبقًا لتقديرات البنك الدولي فإن حجم مدفوعات سداد هذه الديون يزيد على ضعف اتفاق الدول الإفريقية على الصحة والتعليم الأساسي، فعلى سبيل المثال لم تقم سوى 27 دولة من بين 53 دولة إفريقية عضو في الإتحاد بتسديد الاقتطاعات السنوية في جانفي 2009، إذ أن هناك تأخيرات كثيرة في الدفع وهو ما أدى إلى تدهور الوضعية المالية للإتحاد وخلق شرط تبعية للمانحين الدوليين. كما تلعب الظروف الاقتصادية دورًا بالغ الأهمية في إشعال النزاعات والحروب، وحيث أن هذه الأخيرة من شأنها أن تخلق آثار وخيمة وكارثية على الأمن البيئي في المنطقة.

6. ضعف القدرات التمويلية:

إن محدودية القدرات التمويلية للدول الإفريقية، حيث أن معظم الخطط البيئية الطموحة تحتاج إلى قدرات تمويلية تفوق قدرات الدول الإفريقية، الأمر الذي عرقل تنفيذ معظم الخطط التنموية خصوصًا فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر أو النمو الأخضر، وكذا خطط الطاقة الخضراء، حيث أن تكاليفها تفوق بكثير قدرات ميزانيات الدول الإفريقية. [1]

رابعًا: التحديات الاجتماعية والثقافية

يواجه الإتحاد الإفريقي باعتباره منظمة إقليمية تضم جميع الدول الإفريقية تحت راية واحدة ومجموعة من التحديات الاجتماعية والثقافية نذكر أهمها:

1. الفقر:

تبقى المؤشرات الاجتماعية للتنمية في إفريقيا ضعيفة، كما أن المؤسسات العامة غير متماسكة في غالب الأحيان مع مستلزمات الدولة والحكم الراشد،حيث يتسبب الفقر في عدم الاستقرار التام ما يخلف حالة اللاأمن وظهور المعارضين السياسيين المستبدين لاستغلال ثروات بلدانهم لصالحهم وصالح القوى الأجنبية، حيث أصبح الفقر من بين أهم التحديات التي تواجه القارة.

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، "الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا "، **مجلة دراسات إستراتيجية**، ع 162، 2011، مديايني ص 199.

في بيان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الذي وضع أشغال الدورة 12 لمؤتمر الوزراء الإفريقي المعني بالبيئة في جوان 2008 وضع السيد **ميشيل جار** والأمين العام للمنظمة أن أفقر البلدان ستكون الأكثر تأثرًا بتغيرات المناخ نظرًا لقدرتها المحدودة على التكيف مع البيئة التي تتغير بسرعة، حيث ستتأثر إفريقيا بذلك بشكل مهم. [1]

تتميز القارة الإفريقية بانتشار ظاهرة الفقر بشكل واسع، حيث تتركز أساسًا في المناطق الريفية أكثر من المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية، حيث تبقى الإحصائيات عن الجوع والفقر في إفريقيا مخيفة جدًا، حيث تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع مع تزايد أسعار المواد الغذائية خلال السنوات المالية 2007-2014، وهذا ما يمثل انعدام الأمن الغذائي حيث تنتشر في إفريقيا ظاهرة الفقر بكل مستوياته، حيث يوجد أكثر 250 مليون شخص يعيشون على أقل من دولار في اليوم (تحت خط الفقر)، وينتشر الفقر بشدة في الصومال، وسيراليون، والكونغو الديمقراطية وأغلب الدول الإفريقية، وكل الدول التي شهدت نزاعات وحروب أهلية طويلة. [2]

2. انتشار الأوبئة:

تعد إفريقيا موطن للعديد من الأمراض ذلك لتفشي الأمراض والأوبئة الفتاكة التي تهدد حياة الأفراد والمجتمعات، تمثل أخطر الأمراض كالسيدا الذي يثقل الاقتصاد بتكاليف وأخطار لا تطاق، وهذا المرض أصبح المسبب الأوّل للوفيات في 29 دولة إفريقية جنوب الصحراء، وينتظر أن يصل عدد ضحاياه في نيجيريا إلى 1.25 مليون في 2020 وفي الموزمبيق، وقدرت الأمم المتحدة عدد الشباب الذين يبلغون 16 سنة والذين يموتون بسبب مرض السيدا قبل سن 30 سنة نسبة 37% لما تسبب في مورث الملايين من الآباء والأمهات في إفريقيا.[3]

3. الأمن الإنساني:

يعرف الأمن الإنساني على أنه حالة السلامة وأمن الأفراد الذين تم النظر إليهم بشكل جماعي ضد كل التهديدات بطريقة تعزز ممارسة حرياتهم وتكفل تنميتها عن طريق وضع

[1] عمر فرحاتي، مريم إبراهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد**، (الجزائر: منشورات الدار الجزائرية، 2017)، مدياني ص 124.

[2] إدريس عطية، مقاربة الجزائر في هندسة الأمن البيئي (أطروحة دكتوراه العلوم، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014)، ص ص. 211. مدياني 212.

[3] علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص 261.

حد للتهديدات الناتجة عن الصراعات كما هو الحال في حالات اللاأمن التي تولد العنف، حيث تشكل الموارد البيئية تهديدًا خطيرًا على أمن الأفراد، فالحديث عن الموارد البيئية وندرتها يعطي سببًا وجيهًا للصراع حولها.

كما أن الصراع هو أحد أنواع الدوافع الرئيسية لحالات الطوارئ الإنسانية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي (مالي، حوض بحيرة التشاد)، حيث تؤدي الأعمال العدائية المختلفة إلى تفاقم الوضع الإنساني، ففي السنوات الأخيرة قامت الجماعات المسلحة مثل بوكو حرام التي قامت بتشريد الناس من أراضيهم في بوركينافاسو والنيجر. [1] إذ تحقق الأمن الإنساني مربوط بشكل وثيق بالتنسيق والتعاون متعدد الأطراف في حل القضايا من أجل التنمية ومواجهة الفقر والمخاطر البيئية داخل القارة السمراء.

وقد أصدرت الأمم المتحدة تحذيرًا شديدًا بشأن الوضع الإنساني في منطقة القرن الإفريقي، حيث يحتاج ما يقارب 20 مليون شخص إلى مساعدات غذائية عاجلة، كما أن من بين النتائج التي توصل إليها الباحثون في ما يتعلق بدول غرب إفريقيا هو وجود تناقض صارخ في التصورات المتعلقة المخاطر بين الناس الذين يعيشون في المناطق الحضرية، وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، وهذا دليل قوى على تأثير البيئة، والمناخ على أنماط، وتصورات سكان إفريقيا، وهذا يشمل قضايا البنية التحتية (مثل شبكات الصرف الصحي)، وبناء المساكن، وحالة الطرق، وعلى العكس من ذلك الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية أكثر اهتماما بأمور التغيرات في أنماط هطول الأمطار وتدهور التربة وإزالة الغابات.[2]

المبحث الثاني: متطلبات نجاح سياسات الاتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي

تبقى السياسات للإتحاد الإفريقي والدول الإفريقية في مجال الأمن البيئي بعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة، لاسيما أن الدول الإفريقية عاجزة عن التمويل المالي لتنفيذ هذه السياسات، لذا يتوجب الإقرار بضرورة توفر مجموعة من المتطلبات الموضوعية لنجاح هذه السياسات.

[1] حليمة سبتي،"التفاعل الشبكي لمصفوفة الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي بين التهديدات وتعدد الفواعل"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 11، 01 جانفي 2022،ص. ص 215. 216.

[2] البيئة في إفريقيا ، تهديدات جديدة ومسارات حرجة مركز الجزيرة للدراسات ، 27 جويلية 2106 ، الرابط:https://stidies.aljazeera.net ، تاريخ الدخول 2022/05/13.

المطلب الأوّل: الشراكة الدولية والتعاون في المجال البيئي

يمكن للشراكة الدولية باستخدام منهجيات تعاونية على مستوى النظام الإيكولوجي أن تساهم في جمع مصادر مختلفة من الخبرة، وتساعد في بناء فهم مشترك يصنع الأساس للعمل المشترك من خلال ما يلي:

- تحفيز وتمكين وتنسيق العمل المشترك لمعالجة الأولويات البيئية المشتركة، فالتعاون يمكن أن يكون مهمًا في تحقيق التحديات على مستوى المجتمع أو على مستوى المجتمع أو على مستوى النظام البيئي؛
- خفض التكلفة وتسريع انتشار المنتجات والخدمات الخضراء وتحويل الوعي العام والقيم والسلوكيات بما في ذلك أنماط الاستهلاك في اتجاه مزيد من الاستدامة البيئية، حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية والشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام وحتى الحكومة أن يكونوا شركاء فعالين في هذا الصدد، وأن يؤثروا جميعًا على الجماهير المختلفة بطرق مختلفة؛
- الشراكة مع الجمعيات والمبادرات التعاونية لتجريب وتحليل ونشر الخبرات والتشجيع على تبني المعايير البيئية والتعاون في العمل، وفي نفس الوقت خلق الفهم المشترك اللازم للعمل التعاوني. منذ 2008 دخلت أنجلو أمريكان في شركة مع المنظمة غير الحكومية للمساهمة في تقييم بديل مستقل لطرف ثالث لنهج المجموعة في الإشراف على التنوع البيولوجي، وزيادة مساءلة شراكة القطاع الخاص مع المركز العالمي (Proteus 2012 Partnership) وأصبحت أنجلو أمريكان مؤخرًا عضوًا في البرنامج التابع للأمم المتحدة لرصد الحفظ (UNEP-WCMC) الذي يقوم ببناء قاعدة بيانات للمعلومات حول المناطق المحلية الرئيسية في العالم؛ [1]
- الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الدولية التي أثبتت بأنها الأداة التي يستطيع بواسطتها المجتمع الدولي المعاصر تعديل قواعد العمل الدولية البيئية، والمساهمة مساهمة فعالة في إعداد ومتابعة كبريات الندوات الدولية المعنية شؤون البيئة، والعمل في مجال التحسيس والتوعية بالمشاكل البيئية واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها، حيث أن هذه المنظمات تحولت الآن إلى منظمات احترافية في التحليل والتفكير والاقتراح في كبريات المسائل البيئية وتقييم السياسات البيئية بالحوار المتبادل المثمر الذي يُساعد في مجال حماية البيئة وتنفيذ برامجها. [2]

[1] ريتشارد جلبرت كيندي ، دور الأعمال والشراكة في مواجهة تحديات التنمية في إفريقيا: الاستدامة البيئية ، 2021/03/01 ، الرابط:https://businessfightspoverty.org ، تاريخ الدخول 19-05-2022.

[2] سفيان حجين، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة (مذكرة ماجستير في القانون، تخصص قانون البيئة، جامعة جيلالي العايب سيدي بلعباس، 2013)، ص 16.

- تحفيز الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال: الاستفادة من امتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيات والمهارات الحديثة؛ وتوجيه الأموال إلى القطاعات الإنتاجية المحركة للنمو الاقتصادي الذي من شأنه تحريك التنمية البيئية المستدامة، والاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع البيئة وقطاع التعليم من خلال الشراكة مع القطاع العسكري بما يسهم في توفير اليد العاملة؛ وتمكين نجاح السياسات البيئية من خلال برامج التدريب، إضافة إلى تطوير وتشجيع الاستثمار في المجال البيئي؛ بشكل خاص مع الشركات الوطنية التي تساعد في التكفل بالبرامج البيئية المختلفة والباهظة التكاليف مما يخفف العبء على الشركات الوطنية ويحقق الاستدامة البيئية.
- إنشاء بنك إفريقي للتأمين على المخاطر البيئية للحد من تكلفة هذه المخاطر على خزائن الدول الإفريقية التي عادت تفوق طاقتها المالية.
- إنشاء معاهد إقليمية ووطنية لإعادة رسكلة جميع الفاعلين في المجال البيئي وضرورة اشتراك المؤسسات الدولية الرائدة في هذا المجال في عملية التكوين والرسكلة. [1]

المطلب الثاني: التعجيل بإصلاحات داعمة لتحقيق الأمن البيئي

لا بد من إتباع مجموعة من الإصلاحات الكبرى في السياسات البيئية لدول الإتحاد الإفريقي نظرًا لأن هذه السياسات البيئية المتبعة لا يمكن أن تنجح دون وجود إصلاح في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للدول الإفريقية، من أهم هذه الإصلاحات نذكر:

1. التعجيل بإستراتيجية التصنيع:

يمكن للدول الإفريقية وضع إستراتيجيات وسياسات للتعجيل بالتصنع كأولوية متصلة بجميع القطاعات والموارد والتحديات التي تواجهها في كل دولة، حيث أن تجهيز المنتجات الزراعية يعد من القطاعات ذات الأولوية في معظم البلدان الإفريقية، وذلك من خلال عملية تحديث الزراعة علمًا أن المجتمعات الإفريقية هي مجتمعات زراعية، لكنها لا تزال في مرحلة مبكرة جدًا من مراحل التنمية الزراعية وكذا الصناعية، كما ينبغي لها التوجه نحو تنويع منتجاتها من خلال إضافة قيمة أعلى بالاستفادة من ثرواتها المعدنية والزراعية، فضلاً عن ذلك لابد للقارة الإفريقية أن تعزز وجودها في طائفة واسعة من سلاسل القيمة العالمية،

[1] فتحي طيطوس،"أثر تغير المناخ على الأمن البيئي الإفريقي"، **مجلة متون**، المجلد9، العدد 4، جوان 2018،الجزائر، ص ص.186. 187.

بداية باستخراج المواد الطبيعية وتحقيق التنمية الزراعية ثم الانتقال بعد ذلك إلى سلاسل القيمة الصناعية الأخرى من أجل خلق الثروات وإيجاد فرص العمل.

كما أنه يجب على الدول الإفريقية بذل المزيد من الجهود من أجل إيجاد حلول ديناميكية فيما يتعلق بتحسين نوعية البنية التحتية وجعلها أولوية قصوى سواء على المستوى الوطني، أو الإقليمي أو القاري، وكذا قضية تنمية رأي المال البشري من خلال الاهتمام بقضايا الصحة، التعليم، واكتساب المهارات بالشراكة مع الدول الرائدة في مجال التصنيع من أجل التصدي لمختلف التحديات المنافسة وتحديات الفقر والأمن الغذائي والتغيرات المناخية التي تتطلب رأس مال كبير، حيث ستساعد سياسة تبني أنشطة صناعية جديدة للارتقاء بسلسلة القيمة عن طريق تواجد منتجين محليين للمدخلات الوسيطة، نتيجة لزيادة حجم الطلب الكلي.

كما يجب توسيع نطاق رؤية الحكومات والمانحين للمناخ الاستثماري ليشمل ثلاث عوامل أساسية في بيئة الأعمال التجارية التي تفيد التصنيع في إفريقيا وهي: البنية التحتية والمهارات والتكامل الإقليمي الذي له دور كبير فيما يتعلق برفع شتى القيود المفروضة على التصنيع، حيث يؤدي التعاون الإقليمي إلى تطوير البنية التحتية وخوض تكلفة المعاملات وتعزيز تنمية الأسواق الإقليمية، ورفع القدرة التنافسية للصادرات المصنعة، كما يخفض الأعباء التنظيمية التي تواجه الشركات الإفريقية من خلال مواءمة السياسات، حيث أن خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في إفريقيا واستراتيجياتها التنفيذية ستوفر خيارات عملية للدفع بعجلة التنمية الصناعية على المستويين الإقليمي والقاري. [1]

وفي هذا السياق ذهب القادة الأفارقة الذين شاركوا في الحدث الرفيع المستوى بشأن "إعمال خطة تصنيع إفريقيا لعام 2030" بالمجتمع الدولي إلى أن يزيد دعمه المالي بما يتوافق مع الهدف التاسع من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن يساند المشاريع الصناعية ومشاريع البنية التحتية التي ترتكز عليها هذه التنمية، خصوصًا ما هو مبين في التطلع الأوّل من تطلعات خطة إفريقيا لعام 2063، الذي يدعو إلى جعل أفريقيا مزدهرة تقوم على النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، وأهابوا بالقطاع الخاص المقام الأوّل أن يعترف بما تمتلكه إفريقيا بإمكانيات كسوق تصدير، وسوق محلية، ودعوة المستثمرين الأجانب إلى زيادة التزامهم اتجاه القارة، كما شددوا على ضرورة قيام جميع البلدان بتشجيع التحول الهيكلي والتغير التكنولوجي والابتكار، وهي ترتكز على دعائم أساسية هي:

التكامل الاقتصادي الإقليمي، والتبادل التجاري فيما بين البلدان الإفريقية، وزيادة الاستثمار الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون فيما بين البلدان، الشراكة الجديدة

[1] غادة أنيس البياع، «التصنيع مسار إفريقيا البديل نحو التنمية «، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المقال 1، المجلد 21، العدد 4، جامعة القاهرة أكتوبر 2020، ص ص 35. 43.

لتنمية إفريقيا، الرؤية الإفريقية الخاصة بالتعدين، وخطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في إفريقيا. [1]

2. التربية البيئية:

هناك اتفاق على أن التربية البيئية تعد عملية تعليمية منظمة تهدف إلى توعية الأشخاص بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتدريبهم على المشاركة في حلها، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات المتعلقة بها والقيم اللازمة لفهم وتقدير العلاقة التي تربط بين الإنسان وبيئة الكلية من أجل إعداد جيل مدرك لبيئة قادرًا على اتخاذ القرارات المناسبة لصيانتها والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة ويتم ذلك بواسطة تعاون وسائط التنشئة وخاصة الأسرة والمدرسة. [2]أصبح من الضروري على الدول الإفريقية التوجه إلى تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع الإفريقي، وبالخصوص من فئة الشباب تجاه هذه القضية العالمية (الأمن البيئي)، حيث أن فئة الشباب تعد من بين أكثر الفئات تأثيرًا في العالم نظرًا لأهميتها في دفع عجلة التنمية وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة لنمو السكان في العالم سنة 2014 شهد عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 1.6 بليون نسمة من بين 7 بليون نسمة، بما يعني سدس مجموع سكان العالم، لاسيما في قارة إفريقيا لذا أصبح نشر الوعي البيئي بين الشباب وتنميته من خلال مختلف المؤسسات الاجتماعية، كمؤسسات التنشئة الاجتماعية: كالأسرة، ، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الإعلامية وغيرها.[3]

لقد أدى الافتقار إلى التثقيف والوعي البيئيين إلى إعاقة المبادرات المحلية المستدامة، حيث أن سكان الريف في جميع أنحاء إفريقيا هم المديرون الفعليين للموارد الطبيعية المتجددة وإن كان يتعين تحسين النظم الحالية لإدارة الموارد وتحقيق الاستدامة في نهاية المطاف، فإن المشاركات الفعالة ودعم المجتمعات المحلية أمر ضروري، سيتطلب ذلك إقامة شراكات أوثق مع المنظمات غير الحكومية الشعبية والقروية وتنشيط خدمات الإرشاد وتعزيز الحفظ والاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية على مستوى المجتمع وتمكينه من المشاركة في القرارات التي ستحدد اتجاه التنمية وحالة البيئة التي يعيشون فيها. كما أن زيادة مستوى الوعي لدى صناع القرار إزاء درجة التدهور البيئي وآثاره وتداعياته مهم جدًا نحو استدامة بيئية شاملة في إفريقيا. وهناك عدة طرق لزيادة الوعي البيئي أهمها:

---

[1] لابد لإفريقيا من التصنيع ، بيان مشترك بين الإتحاد الإفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا واللجنة الاقتصادية لإفريقيا واليونيدو ، الرابط: https://www.unido.org ، تاريخ الدخول 2022/05/20.

[2] إجلال محمد نجيب محمد مهني، دور وسائل التنشئة الاجتماعية في تشكيل الوعي البيئي لدى الطفل، بحث مقدم للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مؤتمره السنوي 15 ماي 2013،مصر، ص 4.

[3] عبد القادر زروقي، آسيا عبد الله، "دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي لدى الشباب «، **مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 07، العدد 1،2021، ص 654.

- **الإعلام البيئي:** هو فرع من فروع الإعلام، مختص بنقل المعلومات، وتسليط الضوء على الحقائق، والمسائل البيئية ومشكلاتها، والعوامل المؤدية لحدوث هذه المشكلات، ثم طرح الحلول المناسبة مع طبيعة المجتمع وموارده ومشاركة الأفراد في تحديد الاحتياجات والآراء التي تحدد مدى التوجه نحو الاهتمام بقضايا البيئة. حيث لابد أن يكون هذا الإعلام في أيدي أشخاص مختصين في فروع ومجالات عديدة من العلوم ليتمكن من توصيل دور وأهمية الأفراد والمؤسسات في تحقيق التقدم والتطور والصحة البيئية، وذلك من خلال الاهتمام بحملات التوعية البيئية المحلية، وضمان وصولها إلى المناطق النائية والفقيرة من العالم، من خلال المنظمات الحكومية أو غير الحكومية ومحاولة تثقيف الأفراد حول القضايا البيئية. [1]
- **التطور التكنولوجي والتعليم:** لابد للدول أن تتبنى التطوير التكنولوجي وتطوير التعليم والتمويل لارتباطهم بالتنمية المستدامة، فالتخطيط مع الشعب وليس من أجل الشعب له أهمية من أجل بناء قدرات مؤسسية وبشرية على المدى القصير والطويل، كما أن وجود كوادر بشرية متعلمة ومثقفة ذات خيرة للتعامل بنجاح مع البرامج البيئية (برامج استخدام الطاقة المتجددة)، حيث أن تنفيذ وتصميم هذه البرامج يتطلب موارد مالية وبشرية وفنية عالية الكفاءة مع أخذ عنصر الوقت في الاعتبار، وكذا الرجوع لعنصر التقبل المجتمعي للتحول نحو الطاقة المتجددة، كما أن المواطن يجب أن تتولد لديه القدرة على التضحية ببعض دخله ووقته ومجهوده من أجل مستقبل أفضل، وذلك بفضل قناعته بأن التنمية المستدامة قاطرة التقدم. [2]

3. تجسيد مبادئ الحكم الراشد:

هو مفهوم يتعلق بفلسفة النظام جاء به البنك العالمي سنة 1994 بعد تقرير قام به حول أسباب ضعف التنمية في 21 دولة إفريقية، حيث خلص هذا التقرير إلى غياب سياسات رشيدة لهذه الدول هو السبب في ضعف التنمية وانتشار الفقر، وقد صنف هذا التقرير الدول الإفريقية على أنها أسوأ الدول هشاشة من حيث عدم استقرار الحكم الراشد وانتشار الفساد، فبناء دولة وطنية حديثة يتعين من الدول الإفريقية إقامة أنظمة سياسية تتمتع بالشرعية وتقوم بدور توحيدي بغية الوصول إلى دولة القانون من أجل تحقيق المساواة بين المواطنين ودعم حريات الأفراد وكذا حماية الحريات الفردية والجماعية بما في ذلك الحق في تكوين الأحزاب واتحادات العمال وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتفعيل الحق الأساسي للأفراد في المشاركة عن

[1] عبد العليم سعد سليمان دسوقي ، أهمية الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة ، عالم الثقافة ، 26 جويلية 2020 ، الرابط: https://www.worldofculture2020.com، تاريخ الدخول 21-05-2022.

[2] زينب عباس زعزوع، "دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجهها (دراسة ميدانية بالتطبيق على وزارتي الكهرباء والبترول في مصر 2030) "، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 21، العدد 1، جانفي 2020، ص ص 171. 172.

طريق انتخابات حرة تتمتع بمصداقية لاختيار من يمثلهم في السلطة وإحداث توازن والفصل بين السلطات بما في ذلك احترام القضاة وكفاءة البرلمان.[1] ومنه يتعين على الدول الإفريقية انتهاج مبادئ الحكم الراشد الذي قوامه الشفافية والمساءلة وبناء مؤسسات فعالة قادرة على تفعيل قضايا البيئة.

وقد ركز برنامج الأمم المتحدة على أربعة عناصر بالغة الأهمية من عناصر التنمية البشرية المستدامة وهي القضاء على الفقر، وخلق الوظائف والاستدامة في الرزق وسبل العيش، وحماية البيئة، وتجديدها، وربط هذه الأهداف بقدرة الدول على تحقيق الحكم الراشد المبني على الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، والذي يتم بالفعالية والإنصاف، ويعطي فرص للفئات الأكثر فقرًا لسماع صوتها، ومساهمتها في صنع القرار المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائية، وكل هذا من خلال الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، والقطاع الخاص باعتبار أن الدولة هي السلطة المفوضة بالسيطرة، وممارسة القوة توفر الخدمات العامة، وتهيئ بيئة تمكينية للتنمية المستدامة، كما تقوم ببعض الانجازات التي تصب في صالح الفئات الأكثر فقرًا كالاهتمام بالتعليم، والصحة، والخدمات العامة والبيئية، والبنية التحتية، والقطاع الخاص كشريك في الحكم يعمل على خلق الوظائف، التي تولد الدخل وتحسن من مستوى المعيشة، كما أن مساهمة المجتمع المدني باعتباره هو أيضًا شريكًا في الحكم يتعين عليه أن يحمي حقوق جميع المواطنين وتطوير قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم. [2]

4. سن قوانين إفريقية ردعية بشأن حماية البيئة:

يتوجب على الإتحاد الإفريقي ودوله سن قوانين ردعية من أجل حماية البيئة في إفريقيا، مع منع الآليات المؤسساتية التي وضعها صلاحيات أكبر في إدارة البيئة الإفريقية، وتغريم المخالفين البيئيين غرامات مالية وعقابية، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر التوتر البيئي في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة أو الهشة في المجتمع، ومكافحة الفقر، والوصول إلى الحد الأدنى من الموارد، حيث تلعب التشريعات البيئية دورًا هامًا في حماية البيئة، والمصالح العامة للأفراد، وقد ازدادت أهمية هذه التشريعات أمام تزايد حدة الجرائم البيئية، وآثارها في تدمير النظام البيئي، حيث تعد أدوات في تحقيق الأمن البيئي، وتتطلب ما يلي:

---

[1] توفيق رواية،**الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص 114.

[2] هدي محمد القصاص، دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد، الملتقى الدولي السادس تحت عنوان الحكم ودوره في التنمية المستدامة، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، يومي 09،10 ديسمبر 2006، ص 7.

- وجود إجراءات فعالة لمعاقبة منتهكي التشريعات البيئية.
- وجود آليات لتنفيذ القوانين البيئية، حيث أن مشكلة حماية البيئة لا تكمن في المنظومة التشريعية بقدر ما تظهر في التطبيق العلمي لها، فالعديد من هذه التشريعات لا تنفذ نتيجة تراخي الأجهزة التنفيذية ونقص الوعي البيئي.
- تعزيز مرونة وحدة القواعد والنظم التشريعية (Dérégulation) كأدوات للسياسات التنموية والبيئية وتفعيل جودتها. [1]
- أهمية الضريبة البيئية.

وإضافة إلى ذلك لابد من إقامة ضريبة بيئية من أجل تفعيل هذه التشريعات القانونية خصوصًا من خلال ما تفرضه من عقوبات جنائية أو غرامات مالية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة. من أجل تصحيح نقائص السوق من خلال إيجاد مصادر مالية جديدة نظرًا لضعف الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة مثل: فرض الرسوم على الطاقات الأحفورية، وضمان بيئة صحية للأفراد.

خلاصة

يرتبط تحقيق الأمن البيئي في إفريقيا بتحقيق التنمية، فالمشكلات المتنوعة التي تواجه إفريقيا تلعب دورًا بالغ الأهمية في تحويلها إلى بؤرة حروب وعدم استقرار، لذلك يتعين على الإتحاد الإفريقي ورؤساء الدول والحكومات الإفريقية تبني مسار التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية للوصول إلى التنمية المستدامة ثم التنمية الشاملة التي تحقق الأمن البيئي الإفريقي. مما سبق يتضح أن الأمن البيئي محاط بمجموعة من التحديات التي تسبب في عرقلة المشاريع والسياسات البيئية المختلفة التي وضعتها الدول الإفريقية بالتنسيق مع الإتحاد الإفريقي، حيث أن الواقع الإفريقي يعرف حالة اللاأمن في معظم أقطاره بسبب غياب الديمقراطية، وضعف التنمية، وتفاقم الأوضاع الاجتماعية (الفقر، المشاكل الصحية)، وغياب الحكم الراشد، تعدد النزاعات والصراعات اثنية، حدودية، إرهابية، إلى غير ذلك من المظاهر السلبية لحالات اللاأمن في إفريقيا، حيث أصبحت محطة لمعسكرات مختلفة من الدول الكبرى بسبب أهميتها الإستراتيجية ما أدى إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية والنزوح وانتشار الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، الأمر الذي أثر على الحياة داخل القارة فأضحى نوعًا من اللاأمن واللااستقرار، حيث أن الخروج من هذه الأوضاع يستلزم نهضة صناعية وتكنولوجية داخل إفريقيا من شأنها أن تعزز أمنها الإقليمي وأمنها البيئي معًا.

[1] رشيد مسعودي، الرشادة البيئية، (مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق وحريات أساسية، جامعة سطيف 2، 2013)، ص ص. 62 - 64.

الخاتمة

إن القارة الأفريقية أكثر قارات العالم تضررًا وتأثرًا بالمشكلات البيئية المتشابكة والمعقدة نتيجة لما خلفه التدهور البيئي من آثار بيئية في الحاضر والمستقبل، من حيث فقدانها لمكاسبها الطبيعية من غابات، وتنوع بيولوجي، وانتشار ظاهرة النزوح القسري الناتج عن أسباب بيئية وغيرها من التداعيات الأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى.

ولمواجهة هذه المشاكل بادر الاتحاد الإفريقي بإصدار اتفاقيات لحماية البيئة منذ أواخر الستينيات (اتفاقية الجزائر لحماية الموارد الطبيعية، اتفاقية باماكو ،اتفاقية التصحر ... وغيرها من الاتفاقيات البيئية الإقليمية والدولية التي وقعها الاتحاد) كما اوجد مجموعة من المؤتمرات الوزارية لمتابعة القضايا البيئية في إفريقيا(المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة، المؤتمر الوزاري الإفريقي للأرصاد الجوية ....وغيرها)، وكذا المبادرات التي وضعها من أجل تحقيق الأمن البيئي في أفريقيا. حيث اعتمد على انجازات منظمة الوحدة الإفريقية ،و جهودها المبذولة في أطار الحفاظ على البيئة ،كما ركز على إدراج مفهوم التنمية المستدامة ،واعتبرها شرط من شروط الحفاظ على البيئة في إفريقيا. ضمن مخططات ،واستراتيجيات وبرامج مبادرات عديدة أبرزها مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا التي ركزت على البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وبعد تحليل هذه السياسات وتقييم مدى نجاعتها توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. بناء على واقع الأمن البيئي في إفريقيا اتضح أن هناك علاقة تداخل بين المشاكل البيئية والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الإفريقية.
2. أن الدور الريادي الذي يلعبه الاتحاد الإفريقي من خلال سياساته والياته المتنوعة في سبيل تحقيق الأمن البيئي يصطدم بتنوع مشاكل الدول الإفريقية وهيمنة الطابع القبلي في الكثير من الدول الإفريقية على الطابع المؤسساتي بسبب عدم تحقيق التنمية.
3. أن الأضرار التي تسببها المشاكل البيئية على الأمن البيئي في إفريقيا تجعل من الاتحاد الإفريقي ودوله أكثر عرضة إلى الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
4. أن استمرار المشاكل البيئية في إفريقيا، يعني حالة اللاأمن البيئي، بمعنى عدم قدرة الدول الإفريقية والإتحاد الإفريقي معًا في بناء أمن بيئي مستدام.
5. باعتبار الأمن البيئي بعد من أبعاد الأمن الإنساني، عمل الإتحاد الإفريقي من خلال السياسات والآليات المتعددة الأطراف على دفع الدول لإدراج تحقيق الأمن البيئي ضمن أولوياتها الملحة المرتبطة بالتنمية المستدامة، تتمثل أبرز هذه الآليات:

- الدور الريادي الذي يلعبه مؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالبيئة، كجهاز منوط به في تعزيز الأمن البيئي وإعادة الحياة والتنوع البيولوجي في إفريقيا؛
- مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) التي من أهم أهدافها العمل على تنمية إفريقيا.
- دور بنك التنمية الإفريقي في تشجيع استثمار رأس المال العام والخاص وضمان استدامة النمو الصديق للبيئة.

6. إن الآليات التي وضعها الإتحاد الإفريقي كفيلة بالقضاء على المشاكل البيئية داخل القارة، وبعث عجلة التنمية المستدامة لإفريقيا، وتشجيع الاستثمار المشترك الذي يخدم مصالح الدول الأعضاء. لكن نجاح هذه السياسات يتطلب وجود الرغبة السياسية للقادة الأفارقة، وكذا التعاون وفتح المجال للشراكة والاستثمار الأجنبي في المجال البيئي.
7. أن العمل على إيجاد الحلول لاحتواء المشاكل والتهديدات البيئية المتنوعة يتطلب رأس مال كبير، الأمر الذي يفتقر له الإتحاد والدول الإفريقية، ذلك لضعف التنمية داخل القارة.
8. تحقيق الأمن البيئي يتطلب تضافر الجهود وتكاثف المصالح ما بين الدول الإفريقية، من خلال تفعيل مبادئ الحكم الراشد والحوكمة البيئية داخل الدول الإفريقية، من خلال التعاون عبر الإقليمي.

تخلص الدراسة في الأخير إلى طرح مجموعة من التوصيات التي يستوجب مراعاتها لتحقيق الأمن البيئي، وهي:

- إضفاء الصفة الملزمة على توصيات مؤتمرات الإتحاد الإفريقي المعنية بالبيئة وضرورة الوقوف على تنفيذ المعاهدات البينية والدولية واستخدام التكنولوجيا بأساليب آمنة حتى لا تضر بالبيئة.
- وضع سياسات خاصة بالموارد الطبيعية التي لها أثر ايجابي على اقتصاداتها الوطنية، وتنفيذ الإدارة العادلة والشفافية للموارد الطبيعية، باعتبار أنها جزء من عملية صنع السلم والأمن داخل الدول الإفريقية، كذلك من خلال تسخيرها للانتعاش الاقتصادي.
- تعميم القضايا البيئية في جميع الحملات الإنسانية، ذلك لتقليل الآثار البيئية المحتملة إلى الحد الأدنى، وضمان عدم إلحاق الضرر بالبيئة لتحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة تكريس التربية البيئية لدى جميع الدول الإفريقية من خلال تعميمها على جميع الإفراد في الحاضر والمستقبل.
- ضرورة تنسيق التعاون عبر الهياكل الإقليمية وإقامة شراكات مع الشبكات الإقليمية الأخرى العابرة للحدود في مجال البيئة، وذلك بالاستفادة من تجارب الشركاء في مجال التنمية البيئية، من خلال إقامة دورات تدريبية وتوعية، والمشاريع البيئية الخضراء تحقق الأمن البيئي داخل الأقطار الإفريقية.
- الاجتماع تحت مؤسسة زراعية أو تكتلات زراعية على غرار التكتلات الاقتصادية الموجودة من أجل تقييم الوضع الزراعي، والاستفادة من منتجاتها، ومميزاتها، وثرواتها الزراعية بشكل يحقق لها التنمية المستدامة في مجال الزراعة (لتحقيق الأمن الغذائي).
- تنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية للأزمة وعمل برامج تثقيفية في الاستهلاك للقبائل الإفريقية المتحكمة في الثروة الحيوانية، انشاء اتحاد زراعي، وسوق إفريقية مشتركة بطريقة تدعم الاقتصاد الإفريقي، لأن أي جهد نحو التكامل لابد أن يكون من

خلال التكامل الاقتصادي، والزراعي، ذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تعزز الأمن البيئي في إفريقيا.

قائمة المراجع

أوّلاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

❖ قائمة المصادر

القرآن الكريم:

1- سورة قريش.
2- سورة يوسف.
3- سورة يونس.

❖ قائمة المراجع باللّغة العربية

1) الكتب:

1- أبو العطا، رياض صالح. **دور القانون الدولي العام في مجال حماية البيئة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ط 2، 2008).
2- الدسوقي عطية، طارق إبراهيم.**الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009).
3- العراقي، خالد. **البيئة: تلوثها.. وحمايتها** (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط 1، 2011) ص 204.
4- بيليس، جون وسميث، ستيف. **عولمة السياسة العالمية،** تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
5- بوحنية، قوي. **جيوبوليتيكا القارة الأفريقية – جدل السياسة – الجغرافيا والأمن** (عمان **:**دار الحامد للنشر والتوزيع،2020**).**
6- برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، **قضايا في السياسة العالمية،** ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: دار النشر والتوزيع بالغراف ماكلان، ط1، 2004).
7- جواربي، كارين. **مقدمة للنسوية الايكولوجية،** تر: شفيق رومية (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ج 2، 2006).
8- دان، تيم وآخرون**. نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع،** تر: ديما خضرا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
9- عبد البديع، محمد. **اقتصاد حماية البيئة** (الإسكندرية: دار الأمين للطباعة، 2003).
10- عوني اللبدي، نزار. **الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية** (عمان: دار دجلة ،2015).
11- فوسلر،كيلود وجيمس ،تير ، **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة،** تر: علاء أحمد إصلاح (القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، ط1، 2001).
12- فرحاتي، عمر وإبراهيمي، مريم .**الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد،** (الجزائر: منشورات الدار الجزائرية، 2017).
13- قوجيلي، سيد احمد. **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العبري** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).
14- روبنسون، بول. **قاموس الأمن الدولي،** ط1(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).
15- رفيق، محمد و حمدان، أمين . **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، (**عمان: دار وائل للنشر، ط 1، 1999).
16- رواية، توفيق. **الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،2005).

17- تولمين، كاميلا. **مناخ إفريقيا يتغير**، تر: سعيد السيد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2014).
18- زيتون، وضاح. **المعجم السياسي** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع 2010).

2) الدوريات والمجلات:

1- أبو غرارة الرقيبي ،محمد ."مظاهر التصحر في بلدان المغرب العربي: الواقع السكاني والمخاطر على البيئة والتنمية"، **مجلة كليات التربية**، العدد 6، نوفمبر 2016(273/250).
2- الحربي ، سليمان عبد الله ."مفهوم الأمن: مستوياته صيغه، تداعياته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 2009، (30/9).
3- أنيس البياع ،غادة . «التصنيع مسار إفريقيا البديل نحو التنمية «، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المقال 1، المجلد 21، العدد 4، جامعة القاهرة أكتوبر 2020(38/7).
4- إبراهيم عامر ،ماجدة . "الأمن الصحي في إفريقيا"، **مجلة المجمع الدولي العلمي المصري**، المجلد9، العدد9، 2015 (620/590).
5- بن الشيخ ،عبد الرحمان و مدياني، محمد. "واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا"، **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المجلد 02، عدد 06، 2018(57/43).
6- بن صايم بونوار، بوشامة محمد." الأمن البيئي في إفريقيا "، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد الأول، العدد 4، ديسمبر 2018(24/10).
7- بورفيس زهية، غبولي منى. " دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية "، **مجلة الأبحاث القانونية**، المجلد 03، العدد 02، 2021(148/126).
8- داندان، مريم ."المياه كأحد مصادر الصراع الدولي: نحو جغرافيا جديدة للصراع"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 12، جانفي 2018(134/123).
9- كعلاع، شريفة ."التهديدات البيئية في دول جنوب الصحراء الإفريقية وتأثيرها على التنمية"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد 05 جوان 2018(139/110).
10- محمد التوم ،إبراهيم ، و إبراهيم الفايق ،أحمد حمد . "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية "**مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني**"، العدد 7، ديسمبر2013 (196/161)
11- مجدان ،محمد." الأمن البيئي العالمي: دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه "، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 8. جوان 2017 (70/41).
12- منصوري، نوال. ماهية البيئة وقضاياها في الوطن العربي، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 1، العدد 4، ديسمبر 2018(104/88).
13- نعيمة ،سلاف ."التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي على ليبيا "، **مجلة القانون العقاري والبيئة**، العدد10، جانفي 2018(14/1).
14- سبتي ،حليمة ."التفاعل الشبكي لمصفوفة الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي بين التهديدات وتعدد الفواعل"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 11، 01 جانفي 2022، (222/209).
15- سعداوي ماهر حامد و الطنطاوي ،عطية محمود: "حالة الأمن الغذائي في إقليم جنوبي إفريقيا: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية "، **مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، المجلد 12، العدد2، جويلية 2020 .
16- عبيد وهيبة و بن خديجة، منصف . "دور المشاريع البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة مقارنة بين مشروعي "الجزائر البيضاء" ومدينتي بيئتي بإمارة دبي "، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 22، ديسمبر 2017(751/725).

17- قاسم حسين ،أحمد ."نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، **سياسات عربية**، العدد 20، ماي 2016.
18- قاسي، فوزية . "أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث11 سبتمبر _إسهامات مدرسة كوبنهاجن"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10 العدد 1، أفريل 2019، (1515/1498).
19- قسوم سليم." دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، المجلد، العدد 39-40، أكتوبر 2013(106/93).
20- طيطوس، فتحي.أثر تغير المناخ على الأمن البيئي، **مجلة متون**، المجلد 9، العدد 4، جوان 2018(187/173).
21- كمال، محمد صديق و كريم رزيج ،فهيمة ، " قضايا الأمن البيئي تحديات الواقع وآفاق المستقبل "، **مجلة الآداب**، العدد 118، 2016(170/155).
22- خلاصي كعصيص ، خليدة . "علاقة الفساد بفشل مشروع الدولة الإفريقية في بعده الداخلي والإقليمي "، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 2، 2020(323/306)
23- لاكسي ،فوزية . " السياحة البيئية كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة: عرض تجارب بعض الدول العربية "، **مجلة الاقتصاد والبيئة**، المجلد 04، العدد 1، أفريل 2021(162/136)
24- طيطوس، فتحي. "أثر تغير المناخ على الأمن البيئي الإفريقي"، **مجلة متون**، المجلد 9، العدد 4، جوان 2018(187/173).
25- زروقي عبد القادر و عبد الله ،آسيا. "دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي لدى الشباب "،**مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 07، العدد 1، 2021(667/653).

3) المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1- هماش لمين، كافي فريدة وآخرون، رهانات الأمن البيئي في ليبيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة (المؤتمر العلمي الرابع بعنوان القانون والبيئة يومي 22-23 أفريل 2018، جامعة طنطا، مصر)، 2018.
2- جامعة الدول العربية، ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، 07-11-2005.
3- حمد عبد الكريم ،علي حبيب، دور النشاط البشري في التغير البيئي: دراسة عن ظاهرة التصحر وأسبابها ودلالاتها البيئية، المؤتمر الدولي للموارد المائية والبيئية الجافة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية 2004.
4- إجلال محمد نجيب، محمد مهني، دور وسائل التنشئة الاجتماعية في تشكيل الوعي البيئي لدى الطفل، بحث مقدم للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مؤتمره السنوي 15 ماي 2013، مصر.
5- هدي محمد القصاص، دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد، الملتقى الدولي السادس تحت عنوان الحكم ودوره في التنمية المستدامة، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، يومي 09،10 ديسمبر 2006.

4) التقارير الدولية:

1. برنامج الأمم المتحدة، توقعات **البيئة العالمية 4**، البيئة من أجل التنمية، 2013،

2. منظمة الأغذية والزراعة **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، حالة الغالبات في العالم والتنوع البيولوجي والسكان، روما، 2020.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2006: ما هو أبعد من الندرة القوة الفقر وأزمة المياه العالمية، (القاهرة، MERIC، 2006).
4. المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة: المقرر 2 الجامع بشأن البيئة في إفريقيا**.**
5. كمال الدين الصديق بشار، "مشروع أذابت في السودان: الممارسات الجيدة للإدارة المتكاملة للموارد المائية في السودان"، **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، السودان، أكتوبر 2019.

5) مذكرات التخرج:

[1] بن شعبان، محمد فوزي ، حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة في ضوء أحكام اتفاقية بازل لعام 1989، (أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2017-2018).

[2] جعفري، مفيدة ، البيئة والأمن (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جامعة سطيف، 2014).

[3] دير، أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة. 2013 – 2014).

[4] دشتي، عباس إبراهيم، الجوانب القانونية لتلوث البيئة البحرية بالنفط، (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010).

[5] حجين، سفيان ، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة (مذكرة ماجستير في القانون، تخصص قانون البيئة، جامعة جيلالي العايب سيدي بلعباس، 2013).

[6] حموم ،فريد، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004).

[7] مدوني، علي. قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).

[8] موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015 دراسة تحليلية (رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2017).

[9] مسعودي رشيد. الرشادة البيئية، (مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق وحريات أساسية، جامعة سطيف 2، 2013).

[10] ميرود، خديجة سلمى. دور الإتحاد الإفريقي في حماية البيئة (أطروحة دكتوراه في الطور الثالث LMD تخصص قانون البيئة جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق، 2020، 2021).

[11] ناصر داود فلمبان ناهد ، تحقيق الأمن البيئي (رسالة ماجستير في الإدارة العامة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017).

[12] زبيري، وهيبة. التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن، جامعة سطيف، 2014).

[13] عطية، إدريس. مقاربة الجزائر في هندسة الأمن البيئي (أطروحة دكتوراه العلوم، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014).

6) القوانين والمراسيم الرئاسية:

القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، الصادر في 20-07-2003.

7)مواقع الانترنت:

1. ابن منظور ، لسان العرب ، ج 13 ، ص 21 ، الرابط https://www.shiaonlinelibrary.com
2. زكريا حسين ، الأمن القومي ، الرابط https://www.islamonline.net/arabic/malaheem/2000/11.
3. البنك الدولي، حماية التنوع البيولوجي في إفريقيا، 2019/02/14، الرابط. https://www.albankadauli.org.
4. أماني ربيع، الحفاظ على التنوع البيولوجي بالقارة تحدي إفريقيا الأكثر إلحاحًا 04-06-2021، الرابط:https://pharostudies.com .
5. إفريقيا أقل المساهمين في التغير المناخي وأكبر ضحاياه، تاريخ النشر 2021/10/20. الرابط https://www.alkhaleej.ae.
6. مبادرة الأمن الغذائي في إفريقيا (الخطة والميزانية لعامي 2009-2010)، ص 1 .الرابط https://www.ifrc.org-.
7. صخري محمد ، الأمن الصحي:" التحولات الوبائية ذات استراتيجيات المواجهة بقارة إفريقيا "، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الإستراتيجية ، تاريخ النشر 13-09-2020 ،الرابط https://www.Politics-dz.com.
8. منظمة الأغذية والزراعة، تقرير أممي يكشف أن الفقر مستمر في الارتفاع في إفريقيا، الرابط: https://www.Fao.org تاريخ الدخول 16-03-2022.
9. إسماعيل آيات، المنظار الواقعي وإعادة صياغة مفهوم الأمن (محاضرات في نظرية العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة قالمة، 2011)، ص7، الرابط.https://guelma.yoo7.com ، تاريخ الدخول 06-05-2022.
10. تسي تسي ماكومبي، صمويل بنين، هل يحقق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا الأثر المطلوب؟ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية 11-03-2018 ، الرابط https://egyptssp.ifpri.info.
11. الرد على أزمة الأغذية العالمية: زراعة صغار الحائزين ، والأمن الغذائي والتنمية الريفية في إفريقيا ، 12-08-2008 ، الرابط https://www.un.org.
12. تقرير الأمم المتحدة، السنغال يواصل إعادة بناء غابات المنغروف ويشارك في الجهود الرامية إلى الحد من توسيع الصحراء في إفريقيا، 16 أفريل 2013. الرابط: https://www.un.org
13. إطلاق وثيقة عمل المبادرة الإفريقية للتكيف مع تغير المناخ ، الرابط: https://www.masrawy.com.
14. القادة الإفريقيون يدفعون نحو دعم مالي وتقني كافي للمساعدة في التصدي لتحديات تغير المناخ استعدادًا للمؤتمر السابع والعشرين لتغير المناخ ، الرابط: https://au.int>nade
15. سونجوي فيرا ، تحقيق إفريقيا المزدهرة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ ، الرابط: https://www.un.org.
16. تقرير تغير المناخ والتنمية ،الرابط: https://archiveuneca.org.
17. تغير المناخ يتسبب في زيادة انعدام الأمن الغذائي والفقر والنزوح في إفريقيا ، 2021/10/19 ، الرابط: https://Public.wmo-int.
18. عربي ودولي، "الموت أو التكيف".. خطط مكافحة تغيرات المناخ تستنزف الدول الإفريقية الفقيرة ، 2022/02/26 ، الرابط: https://www.alhurra.com.
19. الإستراتيجية الإفريقية للتغيرات المناخية، الإتحاد الإفريقي، ماي 2014، الرابط: https ://www.un.org/Africa.P21.

20. تحقيق التنمية المستدامة والحد من تلوث الهواء في إفريقيا ، تاريخ النشر 2021/07/13 ، الرابط: https://breathelife2030.org>news.

21. التنوع البيولوجي ، تغير المناخ (آلية التنمية النظيفة ، مذكرة تفاهم بين الدول الإفريقية في مجال البيئة) ، الرابط: https://www.cbd.int>doc-2022.

22. مستقبل المياه في إفريقيا: ما شكل الأمن الغذائي في مدينتك وبلدك؟ BBC. الرابط: https://www.bbc.com.

23. الإستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050 ، الرابط: https://au-int/maritine.

24. البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة ، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر 2016/7 ، الرابط: https://studies.aljazeera.net.

25. عبد الخالق دنيا ، "الجدار الأخضر العظيم".. مصر و20دولة إفريقية يطاردون "التصحر" ، 04 أفريل 2019 ، جريدة الوطن ، مصر ، الرابط: https://n.elwatan.com..

26. أجندة 2063 – مصر أفريقيا، الربط: أجندة.-2063https://africa.sis.gov>

27. أجندة 2063، إفريقيا التي نريد، الإطار الاستراتيجي المشترك (المبادئ، الأهداف.. الإستراتيجيات) ، الرابط : https://www.sis.gov.eg.

28. عيدني محمد ، وزراء البيئة الأفارقة يجتمعون بالصخيرات ،جريدة أصوات ،16 أفريل 2018، الرابط: https://journalaswat .com.

29. المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة ، عن الشبكة العربية لمعلومات الشبكة الإفريقية لمعلومات السكان ، الرابط: https://www.unep.org/Regions/africa.

30. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، انجازات المؤتمر الوزاري الإفريقي للأرصاد الجوية 2010-2018 ، الرابط: https://public-wmo.int.

31. وكالة السودان للأنباء، الخبراء: خطة تنفيذية للإستراتيجية الإفريقية للأرصاد الجوية، 11-02-2014، الرابط:https://www.sudaness.com>suna .

32. الإتحاد الإفريقي ، وثيقة مصائد ومزارع الأسماك ، ص 31 ، الرابط: https://au/int>file>decisions

33. سونجري فيرا ، تحقيق إفريقيا على الصمود في وجه تغير المناخ ، الرابط: https://www.un.org/ar/39456.

34. البنك الدولي يمول مشروعًا لتسيير الموارد المائية الموريتانية ب71 مليون دولاً ، الرابط: https://www.afigaleness.net.

35. بنك التنمية الإفريقي ، الرابط: https://stringfiscer.com.

36. مجموعة البنك الإفريقي للتنمية في قلب تحولات إفريقيا: (الإستراتيجية المعتمدة للأعوام 2013-2022) ، الرابط:.www.afdb.org

37. مؤتمر العمل الدولي ، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ، الدورة 102-2013 ، التقرير الخامس جنيف ، الرابط: https://www.ilo.org.

38. أحمد عبد الفتاح ، باستخدام الأقمار الصناعية: مشروع مصري إفريقي لرصد التلوث البحري ، بوابة الأهرام ، تاريخ النشر: 8-10-2020 ، الرابط: https://gate-ahram.org.eg.

39. شقير بيثوسو خوليا ، مقدمة : تحسيس البيئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(سلسلة السياسات البيئية) ، مبادرة الإصلاح العربي ، سبتمبر 2021 ، الرابط: https://arob-referm.net.

40. الدويكات براء ، حماية البيئة في الجزائر ، 21-07-2020 ، الرابط: https://Mawdooz.com.

41. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الرابط: https://www.aoad.org.

42. مولاي محمد إسماعيل ، ماذا يريد المغرب من الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ، أرشيف شؤون البيئة ، منتديات ستار تايمز 2013/12 ، الرابط: https://www.sturtimes.org.

43. ولد عبد الله أحمد ، إفريقيا الشرقية: أهمية إستراتيجية وآفاق مستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/07/11، الرابط: https://www.studiesaljazeera.net.

44. الأمم المتحدة: إنه أسبوع المناخ الإفريقي، الرابط: https://www.un.org. Climatchenge

45. تقرير القمة الوزارية للتنوع البيولوجي، شرم الشيخ، مصر، 2018/11/13، الرابط: https://www.cb.d.int.

46. المبادرات الأخيرة للمجموعات الإقليمية ، حالة الغابات في العالم 2001 ، الموقع الإلكتروني https://www.Fao.org.

47. إفريقيا الوسطى: المؤتمر المعني بالنظم الإيكولوجية في إفريقيا الوسطى وإعلان ياوندي، الرابط: https://www.Fao.org.

48. تقرير القمة الوزارية الإفريقية للتنوع البيولوجي، شرم الشيخ، مصر 2018/11/13، الرابط: https://www.cbd.int.

49. الأمم المتحدة: إنه أسبوع المناخ الإفريقي ، الرابط: https://un.org.climatchang/

50. الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ، أنغولا وبتسوانا... الرابط: https://www.eeni.org>SADC-Southe.

51. ليندوسي غالواي، خمس دول تنقد كوكب الأرض، BBCNWES، 16 أفريل 2019، الرابط https://www.bbc.com.

52. البيئة والتنوع البيولوجي: الإدارة البيئية في موريشيوس ، الرابط: https://Mid.govmu.org.

53. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، جمهورية موريشيوس: وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية، 2005/11/16، ص ص. 12. 13 ، الرابط:.https://webapps-ifad.org

54. برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، اتخاذ إجراءات مناخية ومكافحة الحرائق في جزر السيشل ، تاريخ النشر 20 أفريل 2020 ، الرابط: https://www.thegef-org.

55. البرنامج الوطني للمدن المستدامة: العمليات التشاركية في التخطيط والإدارة وزارة البيئة التونسية لتوسيع نطاق التطوير المستدام ، 15 ماي 2020، الرابط: https://www.environment.gov-tn. ، تاريخ الدخول 15-05-2022.

56. شا ونبيرغتيم ، تقدم مدهش للمغرب ... هذه هي الدول الأكثر حماية للبيئة في العالم ، الرابط www.dw.com.

57. قادة سكينة ، إحصاءات البيئة والطاقة ، وضعية البيئة في المغرب ، المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء ، 2013 ، ص 453 ، الرابط: https://unstats.un.org>unsdsenergy>meeting.

58. الأمم المتحدة ، الدعوة إلى استعادة النظم البيئية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الرابط: https://www.un.org.

59. البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 27 جويلية 2016 ، الرابط: https://studies.aljazeera.net.

60. مجدي ياسمين ، جهود مكافحة الفساد في إفريقيا والدور المصري ، السياسة الدولية ، 9-11_2021 ، الرابط www.siyassa.org.eg.

61. صايح مصطفى ، الفساد عائق التنمية في إفريقيا ويهدر 148 مليار دولار سنويًا أي 25% من الناتج المحلي ، مركز الخليج للأبحاث الرابط : www.araa-sa>Article.

62. حمدي عبد الرحمان ، دبلوماسية الهشاشة ، الذهب الأزرق ، اتجاهات نزع الأمننة عن قضايا المياه في إفريقيا ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 26 مارس 2020 ، الرابط: https://Ubit-ly/2XMCBKq.

63. المرسيسماح ، أداء الاقتصاد الإفريقي.. تطور مؤشراته وتوقعات النمو (دراسة) ، مركز فاروس للاستثمارات والدراسات الإستراتيجية (مركز مختص في الشؤون الإفريقية) 2020-03-29 ، الرابط www.pharoustudies.com.
64. أبو كريشة وسام طه مصطفى ، محمد عبد المجيد حسين، تحليل الأداء السياسي والاقتصادي للجماعة الاقتصادية الإفريقية، المركز الديمقراطي العربي (الشرق الأوسط)، جويلية 2019.الرابط:https://wwwdemecraticac/de، تاريخ الدخول 2022/05/24.
65. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (5)، دعم ادارة النظام البيئي السلمية، الرابط: https://Unep.org.
66. الزواوي حمد سليمان ، التغير المناخي وأثره على الصراع في إفريقيا ،قراءات إفريقية ، 24-02-2022 ، الرابط: https://qiraatafrican.com.
67. البيئة في إفريقيا ، تهديدات جديدة ومسارات حرجة مركز الجزيرة للدراسات ، 27 جويلية 2106 ، الرابط: https://stidies.aljazeera.net.
68. ريتشارد جلبرت كيندي ، دور الأعمال والشراكة في مواجهة تحديات التنمية في إفريقيا: الاستدامة البيئية ، 2021/03/01 ، الرابط: https://businessfightspoverty.org.
69. لابد لإفريقيا من التصنيع ، بيان مشترك بين الإتحاد الإفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا واللجنة الاقتصادية لإفريقيا واليونيدو ، الرابط: https://www.unido.org ، تاريخ الدخول 2022/05/20.
70. دسوقي عبد العليم سعد سليمان ، أهمية الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة ، عالم الثقافة ، 26 جويلية 2020 ، الرابط: https://www.worldofculture2020.com.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية:

❖ In English:

[1] : Vaughan Williams and Columba Peoples**, Critical Security studies, an Introduction**,(London: Routledge , 1st Edition, 2010).

[2] : Nicole Detraz, Michele M. Betsill, « Climate Change and Environnemental Security: For Whom the Discoures Shifts ».**International Studies Perspectives**, Volume 10, Issue 3, August 2009.

[3] : Homer-Dixon, Thomas & Val Percival. Environnemental Scarcity and Violent Conflict : The Case of South Africa, **Journal of Peace Research**, N03 May 1998.

[4] : Owen Green, "Environnemental issues" in Johan Bylis and Steve Smith and patricia owens**. Oxforduniversity press**. December2019.

[5] : New partnership for Arica ‘’Development-NE PAD’’, United nation.

[6] : The African Monitoring of the Environment for Sustainable Development (AMESD)site:https://Fr.ex.me.

[7]: Who we are, ”AUDA NEPAD”, site:www.nepad.org.

[8] : Louise Bethany ‘’Soil Contamination : its causes, Effects, and Solution site https//www.permaculturenews.org .

[9]: Natural environment of the Nature Seychelles,https://natureseychelles.org.

[10]: African Union, '' Flagship Project-of Agenda 2063 '', site: https://bit-ly 370DJYS le

[11]: The African Ministers council on water (AMCOW) site: https://amcow-online.org.

[12]: Centre of Phytosamtary Excellence Africa (COPE-AFRICA), About Africa Cope – site: https://africa.cope.org.

[13]: Dearborn chirrs," Celebrating 60 years of the Africa Union – InterAfrican Bureau for Animal Resources", **the Veterinary record**. (London Vol 169.N°20(NoV12.2011) P535 , site: www.proquest.com.

[14]: Vienceta Biruta, FIVE ways Rwanda is leading on green growth, world Economic Forum, 09 May 2016 cite ,https://www.weforum.org.

[15]: Rwanda Environment and climate change Analysis, site https://sidaenvironmentthelpdesk-se.

❖ En français :

1) Initiative climat pour le développement de l'Afrique (clim Dev-Afrique) site : www.aFdb.org.global-environn=ment.
2) Matinal Environnement Management Autorité, site https://nema.go.org.
3) Indice de protection de l'environnement une analyse comparative de 3 pays africains – site. www.cseindia.org.

الفهرس

المقدمة	
الفصل الأوّل: إطار مفاهيمي ونظري للأمن البيئي في إفريقيا	10
المبحث الأوّل: مفهوم الأمن البيئي	11
المطلب الأوّل: تعريف الأمن البيئي	11
أوّلاً: تعريف الأمن البيئي	11
ثانيًا: تعريف البيئة	13
ثالثًا: تعريف الأمن البيئي	16
المطلب الثاني: متطلبات وشروط تحقيق الأمن البيئي	19
أوّلاً: شروط تحقيق الأمن البيئي	20
ثانيًا: آليات تحقيق الأمن البيئي	22
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن البيئي	23
أوّلاً: التصور الواقعي للأمن البيئي	24
ثانيًا: التصور الليبرالي للأمن البيئي	25
ثالثًا: التصور النقدي للأمن البيئي	26
1. الايكولوجيا النسوية	26
2. الايكولوجيا الاجتماعية	27
3. مدرسة كوبنهاغن والأمن البيئي	27
4. المقاربة الجيوسياسية والأمن البيئي	28
5. النظرية الخضراء	29
المبحث الثاني: واقع الأمن البيئي في إفريقيا	30
المطلب الأوّل: المشكلات البيئية في إفريقيا	30
أوّلاً: خسارة التنوع البيولوجي	30
ثانيًا: الجفاف	31
ثالثًا: إزالة الغابات	33
رابعًا: التصحر	34
خامسًا: التغير المناخي والاحتباس الحراري	35
سادسًا: التلوث	37
المطلب الثاني: تأثير المشكلات البيئية على قطاعات الأمن في إفريقيا	38
أوّلاً: تهديدات بيئية على الأمن الغذائي	38
ثانيًا: تهديدات بيئية على الأمن الصحي	40
ثالثًا: تهديدات بيئية على الأمن الاقتصادي	41
رابعًا: تهديدات بيئية على الأمن السياسي	42
خامسًا: تهديدات بيئية على الأمن الإنساني	43
الفصل الثاني: جهود الإتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي: السياسات والبرامج	45
المبحث الأوّل: هياكل الإتحاد الإفريقي المختصة بالبيئة	46
المطلب الأوّل: المؤتمرات الوزارية	46
أوّلاً: المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة (AMCEN)	46
ثانيًا: المؤتمر الوزاري الإفريقي للأرصاد الجوية (AMCOMET)	47
ثالثًا: مؤتمر وزراء الأفارقة لمصائد ومزارع الأسماك	48
رابعًا: مؤتمر وزراء الأفارقة للحفاظ على الثروة الحيوانية	48
خامسًا: مجلس الوزراء الأفارقة المعن بالمياه (AMCOW)	49

المطلب الثاني: المراكز والمكاتب البيئية للإتحاد الإفريقي	50
أوّلاً: المركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية	50
ثانيًا: المركز الإفريقي للتدريب والبحوث في مجال الصحة النباتية (IAPSC)	50
ثالثًا: المكتب الإفريقي لبحوث الغابات الاستوائية	50
رابعًا: المكتب الإفريقي لعلوم التربة	50
خامسًا: المكتب الإفريقي للثروة الحيوانية	51
سادسًا: المركز الإفريقي للسياسات المناخية (ACPC)	51
المطلب الثالث: اللجان والمعاهد والوكالات البيئية	52
أوّلاً: اللجان	52
ثانيًا: المعاهد والوكالات	52
المبحث الثاني: سياسات الإتحاد الإفريقي لمواجهة التهديدات البيئية	54
المطلب الأوّل: الاتفاقيات والبرامج	54
أوّلاً: الاتفاقيات البيئية للإتحاد الإفريقي	54
1. اتفاقية حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية	54
2. اتفاقية باماكو	55
3. اتفاقية مكافحة التصحر: (UNCCD)	56
ثانيًا: البرامج البيئية للإتحاد الإفريقي	57
1. البرنامج الشامل للتنمية في إفريقيا: (CAADP)	57
2. برنامج رأس المنغروف في إفريقيا	58
3. برنامج أفريقيا من أجل التنمية البيئية (MESA)	59
ثالثًا: المبادرات البيئية للإتحاد الإفريقي	59
1. مبادرة لاغوس	59
2. مبادرة المناخ لتنمية إفريقيا: (Clim Dev-Africa)	60
3. مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا –النيباد-	61
4. المبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة	61
المطلب الثاني: سياسة المؤتمرات البيئية	62
أوّلاً: سياسات الإتحاد الإفريقي في مجال مكافحة التلوث	62
1. التلوث الهوائي	62
2. في مجال مكافحة التلوث المائي	66
ثانيًا: سياسات الإتحاد الإفريقي في مجال حماية الطبيعية	68
1. إستراتيجية استعادة النظم الإيكولوجية (خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية 2030)	69
2. مبادرة الجدار الأخضر العظيم: (مكافحة التصحر)	70
ثالثًا: سياسات الإتحاد الإفريقي في مجال الصحة البيئية	71
1. إستراتيجية التنمية المستدامة لإفريقيا 2063	71
المبحث الثالث: المشاريع البيئية لدول الإتحاد الإفريقي	73
المطلب الأوّل: المشاريع البيئية في دول الشمال الإفريقي	73
أوّلاً: برنامج رصد الملوثات	74
ثانيًا: برنامج السياسات البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	75
المطلب الثاني: المشاريع البيئية في دول وسط وشرق إفريقيا	77
المطلب الثالث: المشاريع البيئية في دول غرب وإفريقيا الجنوبية	78

الفصل الثالث: رهانات فعالية السياسات البيئية للإتحاد الإفريقي: الاستجابات السياسية، والتحديات	83
المبحث الأوّل: استجابات الدول الإفريقية للسياسات البيئية للإتحاد الإفريقي	84
المطلب الأوّل:نماذج الاستجابة لسياسات الإتحاد الإفريقي البيئية	84
أوّلاً: النماذج الرائدة في تحقيق الأمن البيئي	84
1. رواندا	84
2. كينيا	86
3. موريشيوس والسيشل	87
ثانيًا: النماذج المتوسطة في تحقيق الأمن البيئي	90
1. الجزائر	90
2. أوغندا	91
3. تونس والمغرب	92
ثالثًا: النماذج الفاشلة في تحقيق الأمن البيئي	95
1. الكونغو الديمقراطية	95
2. نيجيريا	95
المطلب الثاني: تحديات نجاح سياسات الإتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي	95
أوّلاً: التحديات السياسية	95
1. انتشار الفساد	96
2. هشاشة الدولة	97
ثانيًا: التحديات الأمنية	97
ثالثًا: التحديات الاقتصادي	98
1. تراجع النمو الاقتصادي	99
2. الأداء الاقتصادي الضعيف	99
3. الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية	100
4. تحدي الأمن الغذائي	101
5. مشكلة الديون	102
6. ضعف القدرات التمويلية	103
رابعًا: التحديات الاجتماعية والثقافية	103
1. الفقر	103
2. انتشار الأوبئة	104
3. الأمن الإنساني	104
المبحث الثاني: متطلبات نجاح سياسات الإتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن البيئي	105
المطلب الأوّل: الشراكة الدولية والتعاون في المجال البيئي	106
المطلب الثاني: التعجيل بإصلاحات داعمة لتحقيق الأمن البيئي	107
1. التعجيل بإستراتيجية التصنيع	107
2. التربية البيئية	109
3. تجسيد مبادئ الحكم الراشد	110
4. سن قوانين إفريقية ردعية بشأن حماية البيئة	111
الخاتمة	113
قائمة المراجع	117
الفهرس	127

فهرس الأشكال والجداول

الشكل 1: منهجية تحقيق الأمن البيئي	21
الشكل 2: الجفاف في إفريقيا	32
الشكل 3: تصنيف التغير المناخي لقارة إفريقيا	37
الشكل 4: خريطة الجدار الأخضر العظيم	70
الشكل 5: خريطة دول قارة إفريقيا	74
الشكل 6: خريطة دول شرق إفريقيا	77
الشكل 7: مؤشر التنافسية في رواندا	85
الشكل 8: موقع موريشيوس	89
الشكل 9: نمو استخدام الطاقات المتجددة حتى عام 2030	91
الجدول رقم 01: أبعاد الأمن البيئي وآليات تحقيقه	22
الجدول رقم 02: أسباب ومشاكل الجفاف الداخلية والخارجية في إفريقيا	32
الجدول رقم 03: أزمات الغذاء في إفريقيا	39
الجدول رقم 04: مقارنة نسب الصناعة في إفريقيا والعالم	100